

# المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
سلطة النقد الفلسطينية  
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

61  
62

2020

الربع الأول  
الربع الثاني

المراقب الاقتصادي عدد 61-62 / 2020  
Economic Monitor Issue 61-62/2020

هيئة التحرير:

د. فضل النقيب  
رجا الخالدي  
د. نعمان كنفاي

فريق البحث والمراجعة:

إسلام ربيع  
جيب حن  
إيمان سعادة  
د. رايح مرار  
مسيّف جميل

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:  
إسلام ربيع - منسق عام (ماس)  
أمنية خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
د. شاكّر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية  
د. بشار أبو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2020  
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

النسخة الانجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي. [http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c\\_type=2](http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c_type=2)

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)  
ص. ب 19111، القدس وص. ب 2426، رام الله  
تلفون: +972-2-2987053/4  
فاكس: +972-2-2987055  
بريد إلكتروني: info@mas.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
ص. ب 1647، رام الله  
تلفون: +972-2-2982700  
فاكس: +972-2-2982710  
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية  
ص. ب 452، رام الله  
هاتف: +972-2-2415251  
فاكس: +972-2-2409922  
بريد إلكتروني: info@pma.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية  
ص. ب 4041، البيرة - فلسطين  
هاتف: +972-2-2946946  
فاكس: +972-2-2946947  
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps  
بريد إلكتروني: info@pcma.ps

تم إعداد هذا العدد بدعم من:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي



## أبرز التغيرات ما بين الربعين الأول والثاني من العام 2020:

- **الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول:** شهد الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2020 بالأسعار الثابتة تراجعاً بمعدل 4.9%، ومعدل 3.4% مقارنة مع الربع السابق والمناظر على الترتيب، ليصل إلى نحو 3.8 مليار دولار. تحقق التراجع بين الربعين المتلاحقين نتيجة انكماش في الضفة الغربية بنحو 4.6% وبنحو 6.1% في قطاع غزة. قد أدى التراجع في الناتج المحلي في الربع الأول من العام 2020، إلى جانب النمو الطبيعي في السكان، إلى تقليص حصة الفرد من الناتج المحلي بنحو 5.5% (5.2% في الضفة الغربية و6.8% في قطاع غزة) مقارنة بالربع الأخير من العام 2019 لتصل إلى 802 دولار.
- **الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني:** تشير التقديرات الأولية للأداء القطاعي المتاحة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن غالبية الأنشطة الاقتصادية سجلت تراجعاً في الربع الثاني 2020 مقارنة مع الربع السابق، باستثناء كل من قطاع الإدارة العامة والدفاع، وقطاع المالية والتأمين. وبعد قطاع الإنشاءات من أكثر القطاعات الإنتاجية تأثراً بانتشار الوباء إذ انخفضت القيمة المضافة للقطاع في الربع الثاني من العام 2020 بنسبة 37% مقارنة بالربع السابق. تلاه قطاع التجارة بانخفاض نسبته 28.5%، وقطاع النقل والتخزين بنحو 26.8%. كما تراجع القيمة المضافة لقطاع الخدمات بنحو 20.5% مقارنة مع الربع السابق.
- **التشغيل والبطالة:** ارتفع معدل البطالة في فلسطين بنحو 1.6 نقطة مئوية بين الربعين الثاني والأول 2020 ووصل إلى 26.6% (14.8% في الضفة و49.1% في القطاع). بلغ متوسط الأجر اليومي في فلسطين 120.6 شيكل، موزعاً بين 120.2 للعاملين في الضفة، 59.3 للعاملين في القطاع و254.6 للعاملين في إسرائيل والمستعمرات. كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر يقل عن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 34% (25.1% بين الإناث، و35.4% بين الذكور).
- **المالية العامة:** انخفض صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 34% في الربع الثاني 2020 مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 2.4 مليار شيكل نتيجة انخفاض إيرادات المقاصة بنسبة 47%، وانخفاض إيرادات الجباية المحلية بنسبة 54%. بالمقابل ارتفعت المنح والمساعدات الخارجية بشكل ملحوظ وبنسبة 149%، خلال نفس الفترة. من جهة أخرى، شهدت النفقات العامة انخفاضاً بنسبة 46% لتبلغ حوالي 1.6 مليار شيكل. وصلت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع إلى 2 مليار شيكل، كما ارتفع الدين العام الحكومي بنحو 3% مقارنة بالربع السابق ليلبلغ نحو 10.6 مليار شيكل.
- **القطاع المصرفي:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية في الربع الثاني 2020 بنحو 4% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 9.7 مليار دولار، 18% منها للقطاع العام. كما تمت الودائع بنسبة 3% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 14.9 مليار دولار. قد بلغت أرباح المصارف في هذا الربع 13.1 مليون دولار، وهذا أقل بنحو 66% من الأرباح في الربع السابق.
- **بورصة فلسطين:** بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.4 مليار دولار نهاية الربع الثاني 2020 منخفضة بما نسبته 4% مقارنة مع الربع السابق. أغلق مؤشر القدس عند حاجز 470.8 نقطة بانخفاض قدره 6% مقارنة مع الربع السابق.

ملاحظة: غالباً ما نقوم بتقريب النسب في المراقب إلى أقرب عدد صحيح، باستثناء معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ومعدلات الفائدة.

## المحتويات:

- ◆ تقديم 2
- ◆ 1- الاقتصاد الحقيقي 3
- ◆ 2- سوق العمل 13
- ◆ 3- المالية العامة 17
- ◆ 4- القطاع المالي 20
- ◆ 5- التنمية الاجتماعية في فلسطين 27
- ◆ 6- إصدارات حديثة 31
- ◆ 7- مفاهيم وتعريف اقتصادية 35  
منحنى الفيل (The Elephant Curve)
- ◆ ملخص لاهم التطورات الاقتصادية 38  
في الربعين الأول والثاني من العام 2020
- ◆ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 42  
2020-2015

## تقديم

يشرفني أن أقدم (للمرة الأولى شخصياً) لجمهور "المراقب الاقتصادي" هذا العدد المزدوج عن الربع الأول والثاني من العام 2020. صدر العدد الأول من المراقب الاقتصادي في العام 1997، أي منذ 22 سنة، ولم يتوقف منذ ذلك الوقت عن الصدور في صيغ مختلفة (سنوية ثم ربعية) وتحت عناوين مختلفة (اقتصادي و/أو اجتماعي). وهو ما نعتبره دليلاً على حيوية واستجابة المراقب للظروف المحيطة، وتقدمه وإضافته العلمية المتواصلة. اليوم، في سنته الـ 23، يطل المراقب الربعي في صيغة محدثة، تماشياً مع تطورات المرحلة الراهنة وتعاقب أجيال من الكفاءات البحثية القديرة والشابة، متمنياً أن تساهم الصيغة الجديدة للمراقب بتعميم الفائدة على قاعدة أوسع من القراء.

يصدر المراقب في ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية عصيبة، أولها أخطار الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي المتصاعدة وآخرها انتشار جائحة كوفيد-19، والتي تلقي بظلالها منذ ربيع العام 2020 على كافة مناحي الحياة والعمل والتخطيط، وكذلك على استدامة المؤسسات العامة والخاصة والأهلية، ليس فقط على الصعيد المالي، بل أيضاً على صعيد جدوى وظيفتها والمغزى من وجودها. هذه الظاهرة العالمية، أي إعادة النظر بـ "قيمة الأشياء" على ضوء (أو ضبابية) الجائحة، شملت إعادة التقييم للعديد من المسلمات، مثل أهمية الصحة الجيدة، أو الأمان الوظيفي، أو قيمة الوظائف والعمل نفسه، أو حرية السفر والسياحة، والاستهلاك الظاهر، وكذلك ضرورة الحماية والعدالة الاجتماعية. هذا ناهيك عن التحول الكبير في الفكر والسياسات الاقتصادية عالمياً، فيما يتعلق بدور الحكومات في تأمين الصحة والرعاية الاجتماعية وحماية الوظائف وغيرها من المسائل التي لطالما تجادلت التيارات العلمية حولها.

لم يسلم المعهد خلال 2020 من تأثيرات هذه الأزمة، بل واجه تحدياتها من خلال الانخراط علمياً ووظيفياً وإدارياً في جهوده الخاصة "للاستجابة والتعافي"، كان باكورتها عدد خاص من المراقب الاقتصادي نشر في شهر أيار، قدم قراءة أولية للآثار الاقتصادية الكلية والقطاعية المتوقعة وكذلك التحولات المحتملة في المشهد الاجتماعي الفلسطيني جراء التراجع الاقتصادي الكبير. كما عقد المعهد عدداً من جلسات الطاولة المستديرة، خصصت لمناقشة الموضوع وتداعياته السياسية، من بين مجمل الموضوعات الاقتصادية الشائكة التي تواجه فلسطين، وباشر في عدد من المشاريع البحثية المعمقة حول مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لأزمات 2020.

فيما يتعلق بالمراقب الاقتصادي، قام المعهد منذ ظهور الأزمة الاقتصادية الراهنة، بمراجعة داخلية وتشاورية مع المؤسسات الثلاث الشريكة، حول مضمونه البحثي، وتغطيته القطاعية ومنهج صياغته، آخذين بعين الاعتبار التحولات الكبرى الجارية وأيضاً تطورات المشهد الاقتصادي السياسي منذ تبني الصيغة الربعية للمراقب في 2005 وتجديد تصميمه في 2016. سيجد أي قارئ منتظم للمراقب في هذا العدد الجديد تغطية لجميع المؤشرات التي كانت ترصد سابقاً مع تركيز أكثر على المنهج التحليلي وأقل على الأسلوب السردى حيث أمكن، وإبقاء أقسام كاملة كانت دون تغيير لتغطيتها (سوق العمل، المالية العامة، القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي، وكذلك قسم المفاهيم الاقتصادية).

في المقابل تمت إعادة التركيز على الاقتصاد الفلسطيني من خلال القسم الأول المستحدث (الاقتصاد الحقيقي) الذي ينظر إلى الاقتصاد من منظور القطاعات المنتجة الرئيسية وأبرز جوانب البنية التحتية المرافقة لها. كذلك تم استحداث قسم ثابت جديد حول التنمية الاجتماعية، يركز على الفقر والتهميش وتحديات التحولات الاجتماعية تحت الاحتلال. بالإضافة لقسم جديد يلخص بعض الإصدارات الالفتة في الاقتصاد الفلسطيني والعالمي خلال الفترة التي يغطيها العدد، أضيف ملحق بعنوان "أبرز الأحداث الاقتصادية الربعية" لتوثيق السياق السياسي والميداني للرصد الإحصائي المنهجي في الأقسام الرئيسية. اقتضت الظروف الطارئة إصدار المراقب الاقتصادي لأول ربعين لعام 2020 في عدد مزدوج، وعلى ضوء التطورات القادمة قد يتكرر ذلك للربعين الثالث والرابع من هذه السنة الانتقالية في حياة المراقب الاقتصادي.

أخيراً وليس آخراً، شارك في إنجاز الصيغة المحدثة من المراقب تشكيلة جديدة-قديمة من الباحثين والمحريين، لاحقاً لتولي د. نعمان كنفاني منذ عام 2012 المهمة الشاقة برئاسة تحرير 32 عدداً ربعياً من هذه الدورية الفلسطينية المميزة، وهنا نسجل تقدير المعهد لجهوده وإسهاماته البحثية المميزة، ومن سبقوه، في إيصال المراقب الاقتصادي إلى موقعه الحالي بين أكثر المنشورات الفلسطينية العلمية الدورية استدامة، بعد أن فقدت العديد منها زخمها. ونأمل أن تثمر ترتيبات التحرير والبحث والمراجعة الجديدة المعتمدة هذا العام في الحفاظ على هذا الإرث القيم.

نأمل أن يجد الباحث وصانع السياسات والمواطن المهتم على حد سواء في هذا الإصدار، الذي جعل من متابعة تطورات الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني الحيوية مهمة مشتركة، ما يفيد ويساهم في تقدمه إلى الامام.

رجا الخالدي

المدير العام

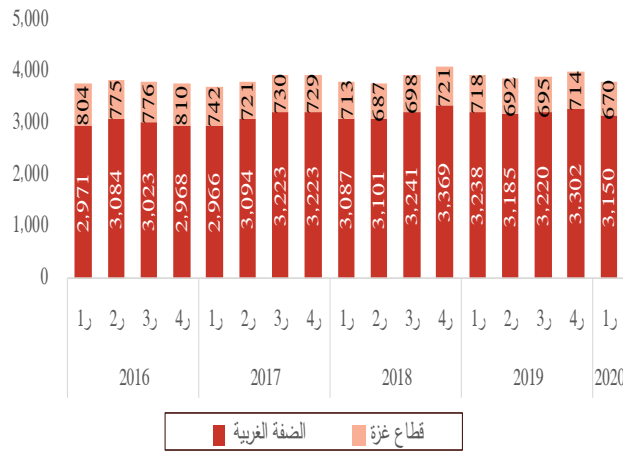
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)



## 1- الاقتصاد الحقيقي

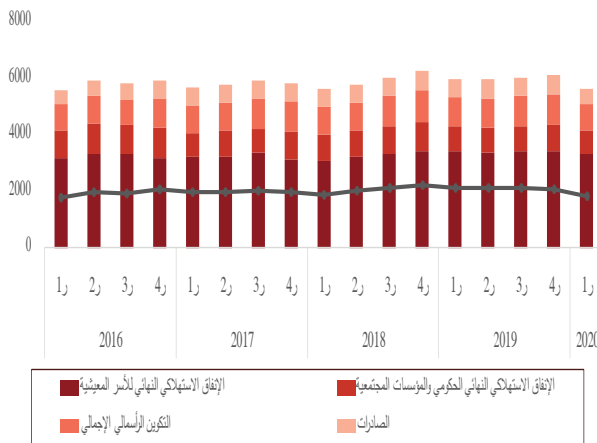
1-1 الإنتاج والإنفاق<sup>1</sup>

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين حسب الربع للأعوام 2016-2020 بالأسعار الثابتة (مليون دولار) (سنة الأساس 2015)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020، إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2020-2000. رام الله-فلسطين.

شكل 2-1: الإنفاق الربعي على الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2016-2020 بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020، إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2020-2000. رام الله-فلسطين.

الخارجية، فقد كانت مساهمتها إيجابية خلال الربع المذكور، بسبب انخفاض قيمة الواردات (208.4 مليون دولار) بشكل أكبر من الانخفاض في قيمة الصادرات (168.1 مليون دولار).

شهد الربع الأول من العام 2020 انخفاضاً في القيمة المضافة في جميع القطاعات الرئيسية مقارنة بالربع الأخير من العام 2019، وبخاصة في الصناعة (-9.4%) والبناء (-20.7%). كما تظهر مؤشرات مشابهة عند المقارنة مع الأرقام في الربع النظير من العام المنصرم (انظر الشكل 2-1).

تشير المؤشرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سوف يتراجع في الربع الثاني من العام 2020، ومن المتوقع أن يفوق التراجع في الربع الأول، نتيجة لتراجع الأنشطة الاقتصادية في

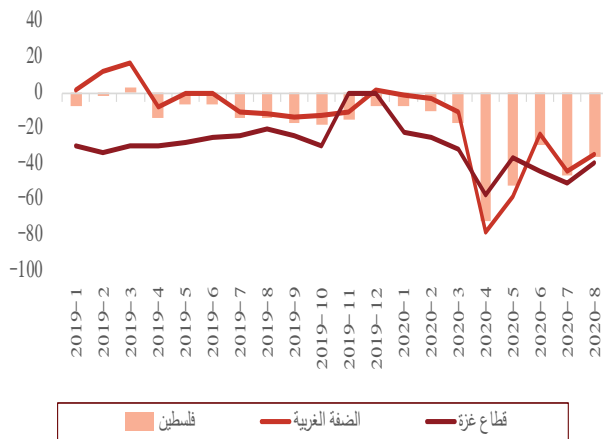
شهد الناتج المحلي الإجمالي، أو القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها محلياً، انخفاضاً في الربع الأول من العام 2020 بنحو 4.9% مقارنة مع الربع الأخير من العام 2019، ليصل إلى 3,820.4 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة للعام 2015)، وذلك حسب الإحصاءات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (انظر الشكل 1-1). وقد حدث هذا الانخفاض نتيجة الانكماش بنسبة 4.6% في الضفة الغربية، و6.1% في قطاع غزة. أما بالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق (الربع الأول 2019) فقد شهد الناتج المحلي انخفاضاً بنحو 3.4%. ومن المتوقع استمرار التراجع في الناتج المحلي الإجمالي وظهور حالة من الركود الاقتصادي في الربع الثاني 2020 بسبب توسيع نطاق التدابير لاحتواء جائحة فيروس كورونا (COVID-19) في نيسان، والأشهر التي تلتها، وتجدد الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في حيزان.

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.6% في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2019 مقارنة بالربع السابق بسبب المساهمة الإيجابية للاستهلاك المحلي (1.1%)، والتحسين الملحوظ في التجارة الخارجية، الذي يعود إلى الارتفاع الكبير في الصادرات (11.1%) وانخفاض الواردات (2.9%). وعلى الرغم من عدم توفر بيانات تفصيلية عن الصادرات حتى الآن، فإن هذا التغيير الموسمي في التجارة الخارجية قد يعزى إلى ارتفاع صادرات زيت الزيتون في الربع الأخير من كل عام. أما التراجع في الواردات، فيتمثل بحالة عدم اليقين السياسية والاقتصادية التي سادت في العام 2019، وأزمة المقاصة التي عانت منها السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي أدت إلى صرف أنصاف رواتب موظفي القطاع العام خلال الربعين الثاني والثالث، وبالتالي تراجع الاستهلاك وتكتل المخزون. أما في الربع الأخير، فتحسن الاستهلاك نتج عن صرف كامل المستحقات المؤجلة لموظفي القطاع العام بعد اتفاق السلطة الوطنية الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي الذي تم بموجبه تحويل جزء كبير من إيرادات المقاصة المحتجزة. ويلاحظ أيضاً في الربع الأخير من العام 2019، ارتفاع أو ثبات القيمة المضافة لجميع الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.

ولكن انتشار فيروس كوفيد-19 عكس هذا التحسن الإيجابي في الربع الأخير من العام 2019، وأدى إلى تأثير سلبي شديد على النشاط الاقتصادي منذ نهاية شباط من العام 2020. فالانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.9% في الربع الأول 2020، كما تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ناتج، بشكل أساسي، عن التراجع الحاد في الطلب والإنتاج، وبخاصة استهلاك الأسر (-2.6%)، والإنفاق الحكومي (-14.3%) وإجمالي الاستثمار (-11.6%) (انظر الشكل 2-1). أما بالنسبة للتجارة

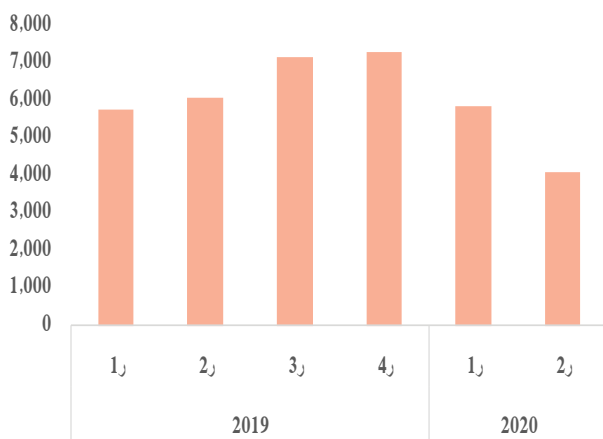
1- معظم الإحصاءات الواردة في هذا القسم من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالأخص إحصاءات الحسابات القومية الربعية. تتم الإشارة للمصادر الأخرى حيثما تستخدم. نظراً لعدم نشر إحصاءات الربع الثاني للعام 2020 بشكل رسمي، تركز التحليل على بيانات الربع الأول للعام 2020، مع تخصيص قسم فرعي خاص لعرض أبرز تطورات الأنشطة الاقتصادية للربع الثاني من العام 2020، بالاعتماد على بيانات غير منشورة، بالتالي هي عرضة للتدقيق والتعديل.

شكل 1-3: مؤشر سلطة النقد الشهري لدورة الأعمال  
للأعوام 2018-2020



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2020)، مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال، آب 2020.

شكل 1-4: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية حسب الربع للفترة 2019-2020



المصدر: وزارة المالية 2020، دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

الناتج المحلي بنحو 5.5% (5.2% في الضفة الغربية و6.8% في قطاع غزة) مقارنة بالربع الأخير من العام 2019 لتصل إلى 802 دولار. أما بين الربعين المناظرين، فلقد انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي بنحو 5.9% (5.1% في الضفة الغربية، و9.4% في قطاع غزة)، وهذا أقل مستوى وصلت له حصة الفرد من الناتج المحلي منذ الربع الثالث 2014.

### الآثار الاقتصادية المتوقعة لجائحة كورونا

في نهاية شهر نيسان 2020، توقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن تتسبب جائحة كورونا بخسارة تقارب 2.5 مليار دولار (13.5%) في الناتج المحلي الإجمالي (الفرق ما بين سيناريو الجائحة وسيناريو الأساس)، إذ يفترض سيناريو الجائحة استمرار تأثيرات الإغلاق حتى نهاية شهر أيار<sup>4</sup> وتوقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ينخفض الإنفاق الخاص والعام بقرابة 1.3 مليار دولار (5.2%)، والاستثمار بقرابة 2.1 مليار دولار

الربع الثاني بشدة أكثر من الربع الأول، بسبب انتشار الجائحة والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية للحد من انتشارها، والتي شملت إغلاق جميع الأنشطة الاقتصادية "غير الأساسية والضرورية" من منتصف شهر آذار حتى بداية الثلث الأخير من شهر نيسان؛ والتي تمثل حوالي 40% من إجمالي القيمة المضافة من جميع الأنشطة<sup>2</sup>.

وحسب أحدث المؤشرات الدورية مثل مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال، والرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي، بلغ النشاط الاقتصادي أدنى مستوياته في جميع القطاعات الرئيسية في نيسان، وأظهر بؤادر تحسن من شهر أيار فصاعداً بالتزامن مع التخفيف التدريجي لإجراءات تعليق الإنتاج (الإغلاق) وحلول شهر رمضان المبارك الذي تنشط فيه الحركة التجارية بشكل ملحوظ. ولكن لا يزال مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال متأثراً بالانخفاض في بداية الربع الأول، وعليه بقي في المنطقة السالبة (انظر الشكل 1-3) وزاد تقلصاً في الربع الثاني بأكثر من ثلاثة أضعاف مستواه المنخفض أصلاً في الربع الأول.

وفي غياب الإحصاءات الرسمية، من المتوقع أن يستمر إنفاق الأسر في التراجع اعتباراً من نيسان بسبب إجراءات احتواء الوباء، ولكن قد يظهر بعض التحسن في شهر أيار بسبب شهر رمضان وعيد الفطر والتخفيف التدريجي الذي حصل لإجراءات الإغلاق. في المجمل، تشير المؤشرات الدورية إلى انخفاض الاستهلاك أيضاً في الربع الثاني، وبخاصة لبعض أنواع الخدمات والسلع المعمرة. فعلى سبيل المثال، تعافت عمليات تسجيل السيارات الجديدة جزئياً في أيار، بعد انخفاضها إلى الصفر تقريباً في نيسان، ولكنها لا تزال أقل من نصف ما كانت عليه قبل انتشار الجائحة وإجراءات الإغلاق التي رافقتها (انظر الشكل 1-4).

تجدر الإشارة إلى أن الانكماش في الدخل المتاح، وعدم اليقين، والتوجه نحو الادخار الوقائي، يمكن أن يثبط الاستهلاك لبقية العام، الأمر الذي يتوافق مع تجدد الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في نهاية شهر حزيران، والعودة إلى صرف أنصاف رواتب موظفي القطاع العام، والترشيد في الإنفاق العام، الذي من المتوقع أن يؤدي إلى المزيد من الضغط السلبي على الناتج المحلي الإجمالي في النصف الثاني من العام 2020.

انخفض الاستثمار بنسبة 11.6% في الربع الأول من العام 2020 مقارنة بالربع السابق، وذلك نتيجة للانخفاض في تكوين رأس المال للمباني بنسبة 15.9%، ولغير المباني بنسبة 4.8% في غير المباني، وللمخزون بنسبة 4.7%. ويبدو أن التوقعات للربع الثاني ستكون أكثر إحباطاً، حيث تظهر التقديرات الأولية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني انخفاضاً بنسبة 16.7% في تراخيص البناء في الربع الأول من العام 2020، يليه انخفاض بنسبة 45.0% في الربع الثاني<sup>3</sup>.

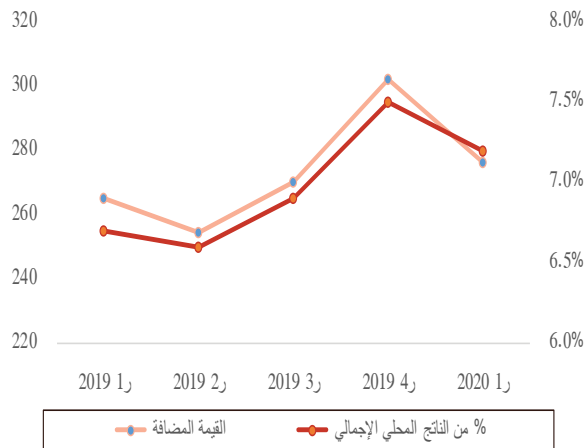
### حصة الفرد من الناتج المحلي

أدى تراجع الناتج المحلي في الربع الأول من العام 2020، إلى جانب النمو الطبيعي في السكان، إلى تقليص حصة الفرد من

4 [http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_En\\_23-4-2020-forc-en.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_23-4-2020-forc-en.pdf)

2- قيمة تقديرية وليست دقيقة.  
3- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020، إحصاءات رخص الأبنية.

شكل 1-5: القيمة المضافة ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الربعي، 2019-2020



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2020، رام الله-فلسطين

جدول 1-1: توقعات الخسائر الناجمة عن أزمة كوفيد-19 للعام 2020

سلطة النقد	معهد "ماس"	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	المؤسسة
%8.5-	%20.9-	%13.5-	الناتج المحلي الإجمالي
%10.0-	%22.0-	%5.2-	الإنفاق الخاص
%3.2	%15.9-	-	الإنفاق الحكومي
%21.2-	%26.3-	%43.4-	التكوين الرأسمالي الإجمالي
%25.4-	%3.0-	%2.0-	صادرات
%18.9-	%17.3-	%7.8-	واردات
-	%24.4-	%25.5-	الإيرادات الحكومية
-	%17.4-	%16.6-	العمالة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومعهد "ماس"، وسلطة النقد.

الناتج المحلي الإجمالي ما قيمته 276.4 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2020 (انظر الشكل 1-5).

### قطاع الصناعة

شهد الربع الأول من العام 2020 تراجعاً في القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة 9.4% بالمقارنة مع الربع السابق، و7.0% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2019. ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع القيمة المضافة لكل من أنشطة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 19% و26.9% على التوالي، وتراجع أنشطة الصناعات التحويلية بنحو 11.9%، و7.7% على الترتيب. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت القيمة المضافة من إمدادات الكهرباء والغاز والبخار، وتكييف الهواء (17.4%) وإمدادات المياه، وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها (1.9% و0%)، إلا أن تأثيرها على النشاط الصناعي الكلي كان محدوداً بسبب مساهمتها المتواضعة التي لا تتجاوز 13.5% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي (انظر الجدول 1-2). وقد انخفضت حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي نهاية الربع الأول من العام 2020 لتبلغ نحو

(43.4%)، أما على مستوى الأنشطة الاقتصادية، فمن المتوقع أن يكون قطاع الخدمات الأشد تضرراً من الأزمة بخسائر تقدر بـ 1.2 مليار دولار، يليه القطاع الصناعي (362 مليون دولار)، وقطاع البناء (220 مليون دولار) وقطاع الزراعة (200 مليون دولار).

وفي تقديرات مختلفة، توقع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) آثار الجائحة على الضفة الغربية. وتشير التنبؤات إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020 حسب سيناريو الأساس بنسبة 20.9% مقارنة مع العام 2019، وذلك بسبب الصدمة في الطلب الناتجة عن تراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي (بنسبة 22% و15.9% على التوالي)، وتراجع الاستثمار بنسبة 26.3%، وتراجع الصادرات بنسبة 3%، مقابل تراجع الواردات بنسبة 17.3%.<sup>5</sup> كما أعدت سلطة النقد الفلسطينية تقديراتها الخاصة للتأثيرات المتوقعة للأزمة، التي أظهرت انخفاضاً أقل شدة من تنبؤات كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد "ماس" (انظر الجدول 1-1، وراجع العدد الخاص من المراقب الاقتصادي).<sup>6</sup>

### 2-1 القطاعات الإنتاجية<sup>7</sup>

انخفضت القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية في الربع الأول من العام 2020 بنسبة 11.6% عن الربع السابق، و6.0% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019، لتصل إلى 931.9 مليون دولار (سنة الأساس)، وانخفضت أيضاً مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من 26.2% في الربع الرابع من العام 2019 إلى 24.2% في الربع الأول من العام 2020. واجهت القطاعات الإنتاجية تغيرات عدة تمثلت بتحسين بعض الأنشطة وتراجع أنشطة إنتاجية أخرى منذ نهاية الربع الأول للعام 2020، بالتحديد منذ منتصف آذار، وحتى منتصف الربع الثاني 2020 في شهر أيار، نتيجة الإجراءات المتخذة للحد من تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19)، لتأخذ بعدها بعض الأنشطة الإنتاجية في التوسع، فيما يعاني البعض الآخر من استمرار الأزمة ويتراجع مقارنة بالأعوام السابقة.

### قطاع الزراعة

تظهر البيانات أن القيمة المضافة لنشاط الزراعة والحراجة وصيد السمك انخفضت في الربع الأول من العام 2020 بنحو 8.5% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2019، بينما ارتفعت بنحو 4.3% عن الربع النظير في العام السابق 2019. ويُعزى ذلك إلى أنه في الربع الرابع من العام يشكل النشاط الزراعي في قطف الزيتون رافعة لكمية الإنتاج الزراعي السنوي والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. ارتفعت نسبة مساهمة الأنشطة الزراعية إلى 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالربع الأول من العام 2019، حيث شكلت 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت قيمة مساهمة القطاع الزراعي في

5- السيناريو الأول يتمثل في أن تنجح الحكومة في احتواء انتشار الفيروس خلال فترة الطوارئ الحالية، ويتم رفع قيود الطوارئ تدريجياً عقب انتهائها:

<http://www.mas.ps/files/server/20200705223647-2.pdf>

6 <https://bit.ly/2K9y9uH>

7- مصدر الأرقام في هذا الجزء: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2020، رام الله، فلسطين.

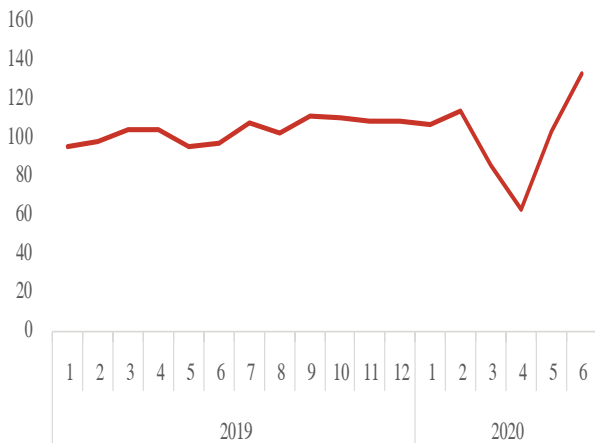


جدول 1-2: مقارنة ربعية للقيمة المضافة من القطاعات الصناعية (مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

النشاط الاقتصادي	ر 1 2019	ر 4 2019	ر 1 2020	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
التعدين واستغلال المحاجر	17.5	15.8	12.8	-19.0%	-26.9%
الصناعات التحويلية	429.4	449.8	396.2	-11.9%	-7.7%
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	45.5	40.7	47.8	17.4%	5.1%
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	15.9	15.6	15.9	1.9%	0.0%
التعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	508.3	521.9	472.7	-9.4%	-7.0%

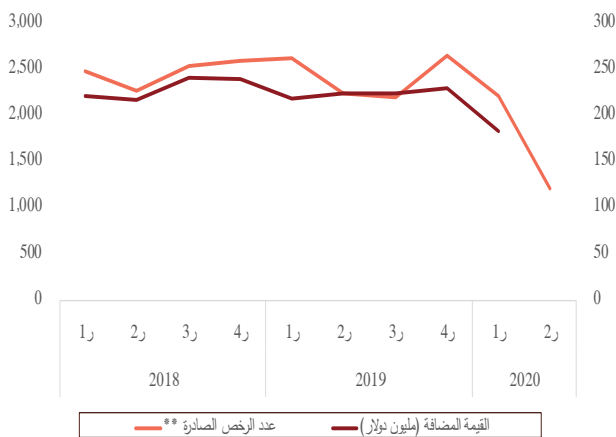
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2020. رام الله، فلسطين.

شكل 1-6: الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي الشهري، 2019-2020



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2020.

شكل 1-7: رخص الأبنية الصادرة في فلسطين والقيمة المضافة لقطاع الإنشاءات (سنة الأساس 2015) من الربع الأول 2018 إلى الربع الثاني 2020



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020، إحصاءات رخص الأبنية، وإحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2020. رام الله، فلسطين

12.4% مقارنة بنحو 13.0% في الربع الرابع من العام 2019، وبنحو 12.9% في الربع المناظر من العام 2019.

أيضاً، تراجع الرقم القياسي الكلي لكميات الإنتاج الصناعي بمقدار 24.6% خلال شهر آذار 2020 مقارنة بالشهر الذي سبقه، ولكنه بدأ بالارتفاع والتعافي في أيار، حتى أنه تجاوز المستوى العام للعام 2019 في حزيران، مظهراً بوادر تعافٍ قد تستمر خلال الربع الثالث من العام 2020. وهذا التغير يعكس طبيعة القطاع الصناعي الذي قد يتمكن من تعويض الخسائر في فترة الإغلاق، من خلال زيادة الإنتاج بعد فترة الإغلاق، في حال توفر الطلب والقدرة الإنتاجية. وهذه ميزة غير متوفرة في القطاعات الأخرى (انظر الشكل 1-6).

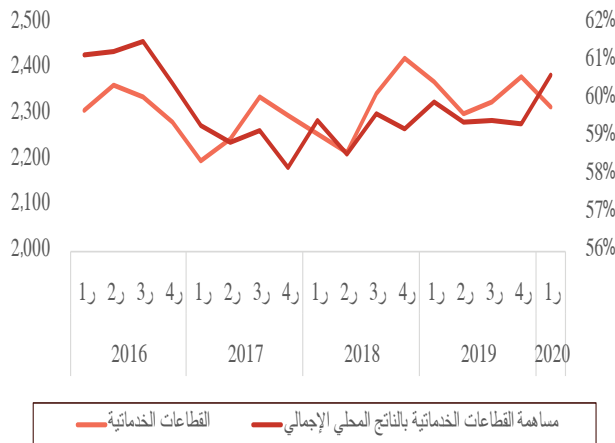
### قطاع الإنشاءات

كان قطاع الإنشاءات من أكثر القطاعات الإنتاجية الفلسطينية تأثراً بانتشار الوباء، حيث انخفضت القيمة المضافة للقطاع في الربع الأول من العام 2020 بنسبة 20.7% مقارنة بالربع السابق، و16.1% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019. وتراجعت مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي نهاية الربع الأول من العام 2020 إلى نحو 4.8% مقارنة بـ 5.7% في الربع الرابع من العام 2019، و5.4% في الربع الأول من العام 2019. وهذا يعكس الدرجة العالية من المخاطرة والحساسية لقطاع الإنشاءات لأي تغييرات تطرأ في السوق. ويعكس أيضاً حالة عدم اليقين التي عانى منها المستثمر الفلسطيني خلال الفترة المذكورة، فقطاع الإنشاءات يستحوذ على معظم الاستثمار في فلسطين (61% من حصة الاستثمار في العام 2019). وكما أشرنا سابقاً، من المتوقع أن يستمر التراجع في الربع الثاني من العام 2020، حيث تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض بنسبة 16.7% في تراخيص البناء في الربع الأول من العام 2020، يليه انخفاض بنسبة 45.0% في الربع الثاني. وبلغ عدد رخص الأبنية الصادرة للمباني السكنية وغير السكنية 1,217 رخصة خلال الربع الثاني من العام 2020، منها 813 رخصة أبنية جديدة فقط. أما عدد الوحدات السكنية الجديدة، فسجلت انخفاضاً بنسبة 50% خلال الربع الثاني من العام 2020 مقارنة بالربع الأول من العام 2020، و44% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019 (انظر الشكل 1-7).<sup>8</sup>

<sup>8</sup> - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020، إحصاءات رخص الأبنية.

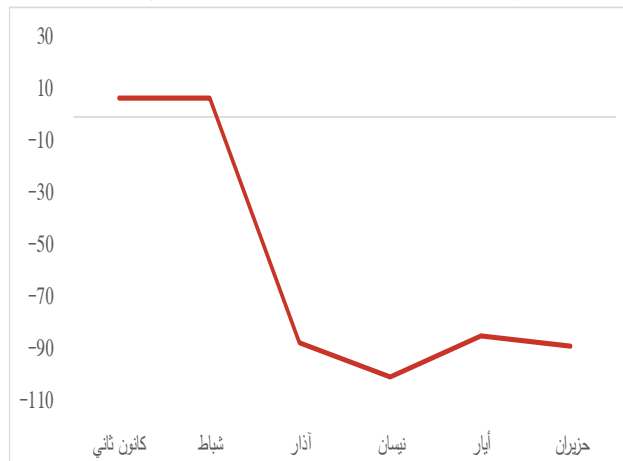


شكل 8-1: القيمة المضافة للقطاعات الخدمية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مليون دولار (سنة الأساس 2015)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020، إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2020. رام الله، فلسطين.

شكل 9-1: نسبة التغير في عدد زيارات الوافدين حسب الشهر من العام 2020 مقارنة بالشهر المناظر من العام 2019



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة السياحة والآثار، 2020. نشرة خاصة بمناسبة اليوم العالمي للسياحة.

#### 4-1 التقديرات الأولية للأداء القطاعي الاقتصادي للربع الثاني من العام 2020

بينما لم تصدر، بعد، كامل البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام 2020، فإن غالبية الأنشطة سجلت تراجعاً بحسب التقديرات الأولية للأداء القطاعي المتاحة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤكداً تحليل المؤشرات الأولية المُشار إليه سابقاً بالنص. يبين الجدول 4-1 أن أغلب الأنشطة الاقتصادية في فلسطين لم تسلم من الآثار السلبية للجائحة، وشهدت تراجعاً مقارنة مع الربع السابق والربع المناظر من العام 2019، باستثناء كل من قطاع الإدارة العامة والدفاع، وقطاع المالية والتأمين. وكان قطاع الإنشاءات من أكثر القطاعات الإنتاجية تأثراً بانتشار الوباء، حيث انخفضت القيمة المضافة للقطاع في الربع الثاني من العام 2020 بنسبة 37% مقارنة بالربع السابق، و48.8% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019. تلاه قطاع التجارة بانخفاض نسبته 28.5%، و27.1% على التوالي، وقطاع النقل والتخزين بنحو 26.8%، و18.7% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب.

#### 3-1 القطاعات الخدمية

يشير الجدول 3-1 إلى الأنشطة الاقتصادية المكونة للقطاعات الخدمية في الاقتصاد الفلسطيني، وقد شهدت القيمة المضافة لهذه القطاعات انخفاضاً في الربع الأول من العام 2020 بنسبة 2.9% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2019، وبنحو 2.3% مقارنة بالربع النظيف من العام 2019، لتصل إلى 2,316.7 مليون دولار (سنة الأساس)، ومع ذلك ارتفعت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من 59.5% في الربع الرابع من العام 2019 إلى 60.6% في الربع الأول من العام 2020 (انظر الشكل 8-1). ويعود ارتفاع مساهمة القطاعات الخدمية إلى الانخفاض الكبير في القيمة المضافة من القطاعات الإنتاجية التي وصلت إلى 11.6%، و6.0%، على التوالي كما أشرنا سابقاً.

يتضح من الجدول 3-1 أن التراجع في القيمة المضافة للقطاعات الخدمية مقارنة بالربع السابق نتج عن تراجع النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات الفرعية باستثناء النقل والتخزين، والأنشطة المهنية والعلمية، والتعليم، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة. وكانت نشاطات الفنون والترفيه والتسليّة الأكثر تراجعاً في الربع الأول من العام 2020، حيث انخفضت بنسبة 23.5% عن الربع السابق، تلتها الأنشطة العقارية والإيجارات بنسبة 20.6%، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام بنسبة 17.8%. وهذه التغيرات تعكس الآثار الواضحة لجائحة كورونا، فالإغلاق الذي بدأ في شهر آذار، زاد الطلب على خدمات التخزين، واستراتيجيات مواجهة الجائحة تطلبت الاستثمار في أنشطة مهنية وعلمية لتطوير آليات العمل عن بعد، التي بدورها تطلب المزيد من الخدمات الإدارية المساندة. كما أن الفنادق والمطاعم والأندية الرياضية وصالات الأفراح ... وغيرها، كانت أول الأنشطة الاقتصادية التي تم إغلاقها بسبب الجائحة. كما أن ارتفاع مستوى عدم اليقين، والتوقعات السلبية للمستقبل تؤدي إلى الابتعاد عن السلع والخدمات الاختيارية (discretionary) والسلع المعمرة. وهذا التراجع الكبير في الأنشطة المذكورة، قد يعطي مؤشراً عن حجم التراجع المتوقع في الربع الثاني من العام 2020 الذي احتوى على المدى الأطول من فترة الإغلاق التي دامت لأكثر من شهر بشكل متواصل، وشهرين بشكل متقطع.

أيضاً، على الرغم من أن إحصاءات الحسابات القومية غير متوفرة بشكل كامل للربع الثاني من العام 2020 حتى الآن، فإن البيانات الأولية المتوفرة عن القطاع السياحي تعكس التأثير السلبي للجائحة على النشاط السياحي. وعلى الرغم من ارتفاع عدد زوار المواقع السياحية في الضفة الغربية خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2020 بنسبة 7%، فإن النصف الأول من العام 2020 شهد هبوطاً كبيراً في عدد الزيارات الوافدة وصل إلى 64% مقارنة بالفترة المناظرة من العام 2019، التي وصلت إلى 658.2 ألف زيارة. وطال هذا الانخفاض جميع المحافظات في الضفة الغربية باستثناء محافظة طولكرم، حيث ارتفعت أعداد الزيارات الوافدة بنسبة 17% مقارنة بالنصف الأول من العام 2019. أيضاً، على الرغم من الارتفاع الذي شهدته أعداد ليالي المبيت في الفنادق خلال شهري كانون الثاني وشباط بنحو 22% و8% على التوالي، فإنها انخفضت بنسبة 60% في النصف الأول من العام الجاري بالمقارنة مع النصف المناظر من العام 2019، لتصل إلى 377.5 ألف ليلة (انظر الشكل 9-1).<sup>9</sup>

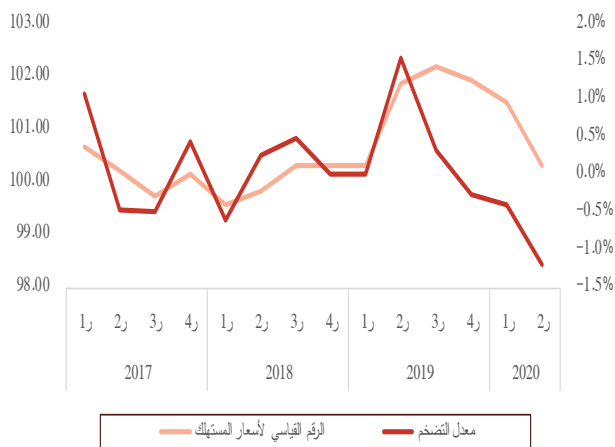
9 [http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_En\\_27-9-2020-tour-en.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_27-9-2020-tour-en.pdf)

جدول 1-3: مقارنة ربعية للقيمة المضافة للقطاعات الخدمية (مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

النشاط الاقتصادي	ر 2019	ر 2019	ر 2020	نسبة التغير عن الربع السابق	سبة التغير عن الربع المناظر
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	853.6	856.4	840.2	%1.9-	%1.6-
النقل والتخزين	71.4	65.4	66.7	%2.0	%6.6-
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	156.9	159	157.8	%0.8-	%0.6
المعلومات والاتصالات	126.5	124.4	118.2	%5.0-	%6.6-
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	66.9	55.2	45.4	%17.8-	%32.1-
الأنشطة العقارية والإيجارية	169.5	177.5	141	%20.6-	%16.8-
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	48	46.1	62	%34.5	%29.2
أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	28.9	23.7	38.2	%61.2	%32.2
التعليم	230	227.8	228.1	%0.1	%0.8-
الصحة والعمل الاجتماعي	130.5	136.3	133.6	%2.0-	%2.4
الفنون والترفيه والتسليه	18.4	22.6	17.3	%23.5-	%6.0-
أنشطة الخدمات الأخرى	76.2	61.7	65.8	%6.6	%13.6-
الإدارة العامة والدفاع	393.1	426.7	400.4	%6.2-	%1.9
الخدمات المنزلية	1.4	1.4	1.4	%0.0	%0.0
خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	0	0	0	%0.0	%0.0
القطاعات الخدمية	2371.3	2384.2	2316.1	%2.9-	%2.3-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020، إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2020. رام الله-فلسطين.

شكل 1-10: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك - معدل التضخم (سنة الأساس 2018)



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. مسح الأرقام القياسية، 2010-2020.

### الرقم القياسي للأسعار

يبين الشكل أدناه منحنيين، يصور الأول تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيسر) بين الربع الأول من العام 2017 والربع الثاني من العام 2020. المنحنى الثاني يقيس (على المحور الأيمن) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة، مقارنة مع الربع السابق عليه؛ أي معدل التضخم في كل ربع سنة.

وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثاني من العام 2020 إلى 100.33 مقارنة مع 101.53 في الربع الأول من العام 2020؛ أي إن معدل التضخم في الربع الثاني من العام

تراجعت القيمة المضافة لقطاع الخدمات بنحو 20.5%، و23.7% مقارنة مع الربع السابق والمناظر على التوالي، وقد كانت كل من أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الفنون والترفيه والتسليه من أكثر أنشطة الخدمات الفرعية تضرراً بالجائحة خلال الربع الثاني من العام 2020 مقارنة مع الربع السابق، حيث إن الصدمة التي تلقتها هذه الأنشطة الخدمية المرتبطة بتدفقات السياحة والسفر الدولية والإقليمية والمحلية في فلسطين ليست أقل ضراوة مما تكبدتها دول العام الأخرى المعتمدة على هذا المصدر المهم للدخل والعملية والاستثمار، ما يندرج بأخطار محدقة أمام مواصلة هذه الأنشطة طالما بقيت حركة السياحة العالمية مقيدة. أما على مستوى المنطقة، فإن أثر الجائحة على القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية كان أشد وطأة من أثره على القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة، باستثناء قطاع الزراعة، وقطاع المعلومات والاتصالات (مقارنة بالربع السابق).<sup>10</sup>

### 5-1 الأسعار<sup>11</sup>

الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو متوسط أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط استهلاك العائلة المتوسطة في بلد ما. ويطلق على مجموعة السلع والخدمات المختارة هذه اسم "سلّة الاستهلاك". ومعدل التضخم هو معدل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدل التضخم عن التغير في القوة الشرائية للدخل.

10- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2020 رام الله، فلسطين. بيانات غير منشورة وهي بيانات تقديرية.

11- مصدر الأرقام في هذا الجزء: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. مسح الأرقام القياسية، 2010-2020

انخفاض أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بمقدار 3.0%، بالمقابل ارتفعت أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة للخارج بمقدار 1.5% (انظر الشكل 1-11 والشكل 12-1).

### أسعار الصرف والقوة الشرائية

تعرف القوة الشرائية بأنها القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من ثروة، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، ما يعني أن التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكال - معدل التضخم.

القوة الشرائية للشيكال: معدل تضخم الأسعار في الاقتصاد هو في الوقت ذاته مقياس لتطور القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكال، وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة؛ أي إن تطور القوة الشرائية لهذه العملة يعادل ويعاكس معدل التغير في الأسعار خلال الفترة نفسها. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض مؤشر

2020 كان سالباً، منخفضاً إلى -1.2% من -0.4% في الربع الأول من العام 2020. ويعكس الانخفاض في تضخم مؤشر أسعار المستهلكين خلال الربع الأول بشكل رئيسي التراجع في مؤشر النقل والمواصلات (-4.3%) والمواد الغذائية والمشروبات المربطة (-2.0%) والأقمشة والملابس والأحذية (-1.1%). ومع ذلك، قابل هذا الانخفاض -إلى حد ما- ضغوط تضخمية طفيفة من ارتفاع أسعار خدمات التأمين والخدمات المالية (1.2%) والسلع والخدمات الترفيهية والثقافية (0.8%). كذلك انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثاني 2020 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2019 بنسبة 1.5% (انظر الشكل 10-1).

### أسعار الجملة وأسعار المنتج

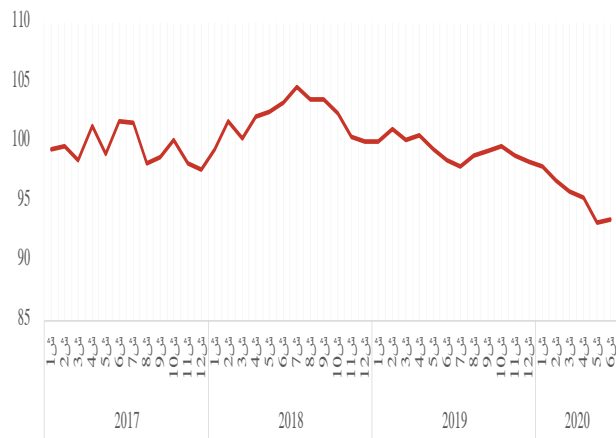
انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بمقدار 0.6% بين الربعين الثاني والأول من العام 2020. ونتج هذا عن تراجع أسعار الجملة للسلع المحلية والمستوردة بنسبة 0.8% و0.4% على التوالي. بالمقابل، انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون) بمقدار 2.9% بين الربعين المتلاحقين، ونتج هذا الانخفاض عن

جدول 4-1: التغير في الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي للربع الثاني 2020 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015

النشاط الاقتصادي		فلسطين		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	السابق	المناظر	السابق	المناظر	السابق	المناظر	السابق
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	-13.1%	-5.6%	-9.1%	-5.8%	-21.6%	-5.2%	
التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	-14.1%	-20.5%	-15.1%	-21.7%	-6.8%	-11.7%	
التعدين واستغلال المحاجر	-14.8%	-40.4%	-14.4%	-41.2%	-33.3%	-100.0%	
الصناعات التحويلية	-12.7%	-20.5%	-14.8%	-21.8%	-11.1%	-7.2%	
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	27.4%	16.2%	23.6%	7.5%	31.8%	25.4%	
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	8.8%	11.6%	7.8%	18.1%	12.9%	35.0%	
الإنشاءات	-37.0%	-48.8%	-40.1%	-50.0%	-24.0%	-44.4%	
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	-28.5%	-27.1%	-29.3%	-26.8%	-23.6%	-28.7%	
النقل والتخزين	-26.8%	-18.7%	-29.6%	-19.8%	-11.1%	-12.9%	
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	2.8%	4.1%	2.9%	4.5%	1.8%	1.2%	
المعلومات والاتصالات	-5.5%	-7.3%	-5.4%	-7.3%	-7.1%	-7.1%	
الخدمات	-20.5%	-23.7%	-24.2%	-26.1%	-8.5%	-16.3%	
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	-45.4%	-57.2%	-43.6%	-60.4%	-49.3%	-47.1%	
الأنشطة العقارية والإيجارية	-29.4%	-43.1%	-40.1%	-50.0%	-1.4%	-25.9%	
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	-50.6%	-35.4%	-51.6%	-35.6%	-35.9%	-34.2%	
أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	-36.1%	-19.5%	-39.1%	-20.5%	-3.1%	-11.4%	
التعليم	-2.7%	-3.9%	-2.4%	-3.3%	-3.7%	-5.9%	
الصحة والعمل الاجتماعي	4.9%	4.9%	6.0%	6.2%	2.8%	2.6%	
الفنون والترفيه والتسليه	-53.2%	-59.1%	-69.7%	-77.2%	-16.7%	-12.5%	
أنشطة الخدمات الأخرى	-51.8%	-52.3%	-52.0%	-50.1%	-51.0%	-61.7%	
الإدارة العامة والدفاع	0.2%	5.7%	0.5%	6.7%	0.3%	3.6%	
الخدمات المنزلية	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2020 رام الله، فلسطين. بيانات غير منشورة وهي بيانات تقديرية.

شكل 1-12: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المنتج (سنة الأساس 2018)



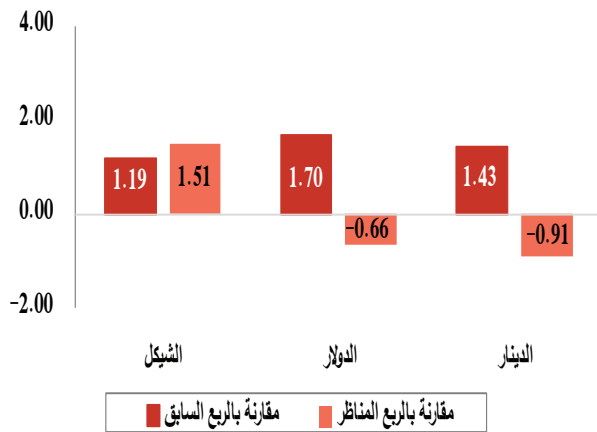
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. مسوح الأرقام القياسية، 2010-2020.

شكل 1-11: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة (سنة الأساس 2007)



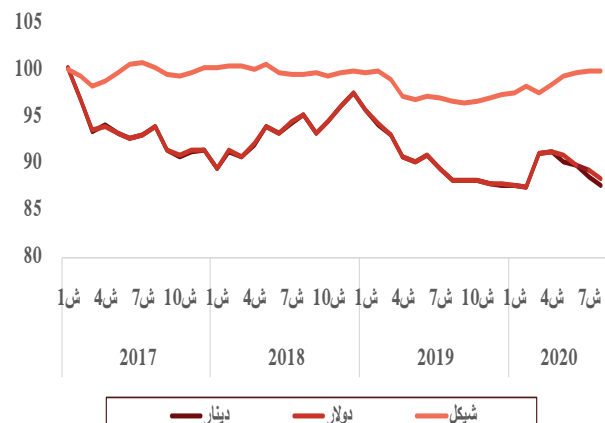
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. مسوح الأرقام القياسية، 2010-2020.

شكل 1-13: تطور القوة الشرائية بالعملات المختلفة خلال الربع الثاني من العام 2020 (نسبة مئوية)



المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 1-14: تطوّر الرقم القياسي للقوة الشرائية للدخل الثابت بالدينار والدولار والشيكل (سنة الأساس 2016)\*



المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

\* تم تطوير الرقم القياسي للقوة الشرائية باستخدام التغيير النسبي التراكمي الخطي في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل وإنفاق كامل الدخل في الشهر نفسه.

أسعار المستهلك خلال الربع الثاني من العام 2020 بنحو 1.2% و1.5% مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، وهو ما يعني تحسن القوة الشرائية بعملة الشيكل بالمقدار نفسه، علماً أن تطور القوة الشرائية لعملة الشيكل يتناسب سلباً مع معدل التغير في أسعار المستهلك خلال الفترة نفسها.

القوة الشرائية للدولار والدينار: شهد الربع الثاني من العام 2020 ارتفاع قيمة الدولار مقابل الشيكل بنحو 0.51%، مقارنة بالربع السابق، فيما انخفضت قيمته بنسبة 2.17%، مقارنة بالربع المناظر من العام 2019، وبناءً على ذلك، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار، وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، قد ارتفعت خلال هذا الربع تقريباً بنسبة 1.70%، مقارنة بالربع السابق، إلا أنها قد انخفضت بنسبة 0.66% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019 (انظر الشكل 1-13). ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت، فقد شهدت القوة الشرائية للدينار التطورات نفسها على عملة الدولار تقريباً (انظر الشكل 1-14).

## 6-1 البنية التحتية الاقتصادية

البنية التحتية الاقتصادية هي مجموعة المرافق والأنظمة والخدمات الضرورية لدعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتشمل الهياكل المادية العامة والخاصة مثل الطرق، وإمدادات المياه، والصرف الصحي، وشبكات الكهرباء والاتصالات (مما في ذلك الاتصال بالإنترنت، والاتصال واسع النطاق). وتختلف بطبيعتها عن البنية التحتية الاجتماعية التي تساعد في توفير الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والأمن، والتي سيتم التطرق لها في القسم الخامس من هذا العدد. يتناول هذا القسم المياه والكهرباء، وسيتم التطرق إلى الطرق والصرف الصحي والاتصالات في العدد القادم.

زيادة حجم الاستثمار في البنية التحتية له أثر إيجابي مباشر على الناتج المحلي الإجمالي، ويؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة إذا ما تمت إدارته بنجاحة، ويتم ذلك من خلال التأثيرات المضاعفة (multiplier effect)، لأن الاستثمار من المرجح أن يؤدي إلى زيادة الدخل، الأمر الذي بدوره يؤدي



## الكهرباء<sup>14</sup>

شهد قطاع الكهرباء بعض التطورات التشريعية في السنوات العشر الماضية، ولكنه ما زال يعاني من العديد من التحديات؛ أهمها القيود المفروضة على التنمية في المنطقة المساهمة "ج"، التي تحول دون تطوير شبكة كهرباء موحدة، وشبكة خطوط ضغط عالٍ تربط جميع التجمعات السكانية الفلسطينية. وهذا، بدوره، أدى إلى مشاكل هيكلية في القطاع؛ مثل كبر حجم الفاقد الذي يصل إلى 22%، والاعتماد على مجموعة كبيرة من الهيئات المحلية لتوزيع الكهرباء، التي بدورها لا تلتزم بالدفوعات المستحقة عليها، وتراكم صافي الإقراض، إضافة إلى عدم التزامها بقانون الكهرباء العام رقم (13) لسنة 2009، وعدم انضمام 30% منها إلى مجلس تنظيم الكهرباء.<sup>15</sup> وتشمل التحديات، أيضاً، ضعف إنفاذ القوانين، وبخاصة ما يتعلق بالعقوبات، وعدم تنويع مصادر الكهرباء، حيث تستورد فلسطين حوالي 90% من احتياجاتها من الكهرباء، وتوفر شركة الكهرباء الإسرائيلية أكثر من 99% من الطلب على الكهرباء في الضفة الغربية، و65% في قطاع غزة. وكل ما ذكر يؤثر بشكل سلبي على نوعية الخدمات المقدمة، ويرفع التكاليف على شركات التوزيع والمواطن.

غالبية الأسر الفلسطينية متصلة بشبكة الكهرباء، وبشكل الاستهلاك المنزلي 60.2% من مجمل استهلاك الكهرباء في فلسطين البالغ 5,576 جيجاوات بالساعة تقريباً كما في العام 2018. بينما تشكل حصة التجارة والخدمات العامة 26.4%، وحصة الصناعة 12.8% فقط من مجمل الاستهلاك. يتم استيراد الغالبية الساحقة من الكهرباء (94%) من شركة الكهرباء الإسرائيلية، وينتج 4% فقط محلياً (في قطاع غزة) (انظر الشكل 1-15). كما أن متوسط حصة الفرد السنوية من الطاقة الكهربائية المستهلكة تقريباً 1149 كيلوواط بالساعة للفرد (ك و س/ف) وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 3131 (ك و س/ف).<sup>16</sup> وتكلفة الكيلوواط بالساعة بالمتوسط تقريباً 0.4834 شيكل (0.1422 دولار) للاستخدام المنزلي، و0.6090 شيكل (0.1791 دولار) للاستخدام التجاري، و0.4960 شيكل (0.1459 دولار) للاستخدام الصناعي،<sup>17</sup> وهو أعلى من متوسط التكلفة في الأردن (0.11 دولار) ولبنان (0.08 دولار)، ولكنه أقل من متوسط التكلفة في إسرائيل (0.17 دولار).<sup>18</sup>

## المياه

تعاني فلسطين من مشكلة نقصان دائم في كميات المياه المتاحة للاستهلاك، وتنبع هذه المشكلة، بالأساس، من سياسات وممارسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي الذي يستغل الموارد

إلى زيادة الإنفاق، ما ينتج زيادة في الدخل مرة ثانية وما إلى ذلك. كما أن تحسين مخزون البنية التحتية يخلق عوامل اقتصادية خارجية إيجابية (positive externalities)، فالشكال المختلفة للبنية التحتية ضرورية لجميع القطاعات الاقتصادية، وتطويرها يساعد في تحسين كفاءة عمل المؤسسات والشركات، ناهيك عن أهميتها الاجتماعية الحتمية للسكان كالوصول إلى السكن والخدمات الاجتماعية. وللبنية التحتية عدد من الخصائص الفريدة التي تميزها عن الاستثمارات الأخرى، فهي تتطلب استثمارات أولية كبيرة بسبب حجم المشاريع والتكاليف العالية للتخطيط والتنفيذ، كما أن لديها بعض خصائص السلع العامة مثل عدم الاستبعاد (non-excludability)، أي إنه لا يمكن استبعاد الأفراد من استخدام خدمات البنية التحتية، أو بإمكانهم الاستفادة من هذه الخدمات دون دفع ثمنها بصورة مباشرة. ولذلك، فإن معظم مشاريع البنية التحتية؛ إما تكون ممولة بالكامل من قبل الحكومة و/أو مدعومة بشكل كبير و/أو تؤدي إلى احتكار طبيعي،<sup>12</sup> وفلسطين ليست استثناء من ذلك، فمعظم مشاريع البنية التحتية منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، تم تمويلها من قبل الدول المانحة، باستثناء قطاعي الاتصالات والكهرباء اللذين اعتمدا على الاستثمار الخاص، وبالتالي عملاً ضمن سياق الاحتكار الطبيعي.

اعتمد الاحتلال الإسرائيلي سياسة إهمال ممنهج للبنية التحتية في فلسطين قبيل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، ولا يزال يضع العديد من المعوقات أمام تطوير البنية التحتية، وبخاصة في المنطقة المسماة "ج"، الخاضعة للسيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية، أو من خلال منع استيراد بعض السلع الضرورية المصنفة ضمن قائمة ازدواجية الاستخدام، أو الاعتداءات المتتالية على قطاع غزة التي أدت إلى تدمير أنظمة البنية التحتية. من المعروف أن تأسيس وانتشار شبكات البنية التحتية المادية الفلسطينية (الطاقة، المياه، الصرف الصحي، المواصلات) تجسد إرثاً من التبعية الاستعمارية.<sup>13</sup> ومع دوام الاحتلال، تم "تطبيع" آليات التحكم اليومي للاحتلال بكل ما يتعلق بتوفير هذه المقومات للحياة البشرية والمادية، وبخاصة من خلال هيمنة دولة الاحتلال على توريد الطاقة، وفي استغلال المياه والموارد المعدنية، وفي اعتبارها سلعاً سوقية لا بد من تغطية المواطن الفلسطيني تكلفة الحصول عليها والاستفادة منها. نفتتح البحث من خلال مراجعة ما يتوفر من مؤشرات حول أداء البنية التحتية في سياق القيود الجغرافية والسوقية التي تحد من فرص تطويرها، بما يخدم رؤية تنموية بعيدة المدى للانفكاك عن قبضة مصالح التوسع في المشروع الاستعماري الرأسمالي الإسرائيلي المعادي، من خلال هذه الحقائق المادية على الأرض. من منطلق المتابعة الدورية لتطور البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين، وتحديد الفجوات بهدف إيجاد حلول قابلة للتطبيق، تمت إضافة هذا القسم الجديد في المراقب الاقتصادي لتسليط الضوء على أحدث الإحصاءات المتوفرة عن البنية التحتية الاقتصادية، بهدف تطوير وتحديث التغطية في أعداد قادمة.

12- تم تطوير الرقم القياسي للقوة الشرائية باستخدام التغيير النسبي التراكمي الخطي في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل وإنفاق كامل الدخل في الشهر نفسه.

13- انظر:

Jabary Salamanca, Omar (2014) "Hooked on electricity: the charged political economy of electrification in the Palestinian West Bank". Working paper (February) presented in the symposium "Political Economy and Economy of the Political" at Brown University.

14- مصادر هذا الجزء: سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، 2019. رام الله - فلسطين. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. قاعدة بيانات التجارة الخارجية 2018. رام الله - فلسطين. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. سلسلة المسوح الاقتصادية 2018. رام الله - فلسطين.

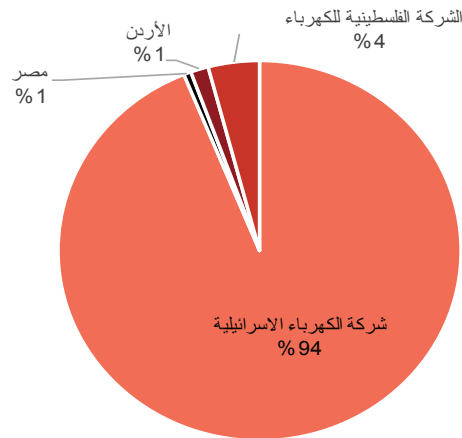
15- <http://www.mas.ps/files/server/20191211110418-2.pdf>

16- <https://data.worldbank.org/indicator/EG.USE.ELEC.KH.PC>

17- <https://perc.ps/perc/wp-content/uploads/2020/10/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A92020.pdf>

18- [https://www.globalpetrolprices.com/electricity\\_prices/](https://www.globalpetrolprices.com/electricity_prices/)

شكل 1-15: التوزيع النسبي لمصادر الطاقة الكهربائية في فلسطين، 2018 (ميجاواط/ساعة)



المصدر: سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، 2019. رام الله - فلسطين.

جدول 1-5: متوسطات أسعار المستهلك لتعرفة المياه حسب المنطقة خلال العام 2018 (شيكال/متر مكعب)

الوصف	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
تعرفة المياه لفئة الاستهلاك (0-5) متر مكعب/شهر	3.07	3.98	1.12
تعرفة المياه لفئة الاستهلاك (5.1-10) متر مكعب/شهر	3.09	4.00	1.16
تعرفة المياه لفئة الاستهلاك (10.1-20) متر مكعب/شهر	4.45	5.31	2.44

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مسح أسعار المستهلك، 2018. رام الله - فلسطين.

ويحرم الفلسطينيون من نصيبهم وحقوقهم الشرعي في المياه. وتشمل إجراءات الاحتلال السيطرة على 90% من مصادر المياه الجوفية المشتركة في الضفة الغربية ومصادرة الآبار الفلسطينية واستغلالها، ومنع الفلسطينيين من حفر آبار يزيد عمقها على 140 متراً مكعباً، وعدم منح التراخيص اللازمة لإقامة مشاريع مائية، وبخاصة في المنطقة المسماة "ج"، وهدم المنشآت المائية، وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم من مياه نهر الأردن المقدرة بنحو 250 مليون متر مكعب سنوياً.<sup>19</sup> وتنعكس هذه الإجراءات على حصة الفرد اليومية من المياه المستهلكة التي تتراوح حول 87 لتراً للفرد في اليوم، وهو ضمن الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، وهو 50-100 لتر للفرد يومياً لتلبية الاحتياجات اليومية الأساسية، وتقليل مخاطر الأمراض. لكنه أقل بكثير من حصة الفرد اليومية من المياه المستهلكة في إسرائيل والمستعمرات، التي تصل إلى 242 لتراً للفرد يومياً، وبذلك يعكس التفاوت البارز في الحصول على المياه بين المستوطن الإسرائيلي والمواطن الفلسطيني.<sup>20</sup>

حسب آخر التقديرات، بلغ متوسط كمية المياه المستهلكة شهرياً في القطاع المنزلي 16.4 مليون متر مكعب، بواقع 10.5 م م في الضفة الغربية و5.9 م م في قطاع غزة. كما بلغ متوسط استهلاك الأسرة من المياه شهرياً 18.7 متراً مكعباً، 18.3 م م في الضفة الغربية و19.7 في قطاع غزة. والغالبية العظمى من الأسر الفلسطينية حصلت على مياه من خلال شبكة مياه عامة (93.3%)، ولكن يظهر استخدام أعلى لتنكات المياه والمياه المعدنية في قطاع غزة (65.4% و24.9% بالتوالي) بالمقارنة مع الضفة الغربية (40.6% و13.5% على التوالي). ويعود هذا التباين إلى اتساع الملوحة وازدياد مناطق التلوث وأنواعها في قطاع غزة، إضافة إلى استنزاف أحواض المياه الجوفية بكمية أكبر من القدرة السنوية المتجددة.<sup>21</sup>

كما تبلغ كمية المياه المتاحة سنوياً في فلسطين حوالي 389.5 مليون متر مكعب (م م)، منها 274.2 م م من الآبار الجوفية، و85.7 م م من شركة المياه الإسرائيلية، و25.5 م م من تصريف الينابيع، و4.1 م م مياه شرب محلاة. وتبلغ حصة القطاع المنزلي 55% من مجمل المياه المتاحة سنوياً، ولكن 13% منها

يذهب على شكل فاقد. أما من ناحية جودة المياه المنزلية، فـ 61.1% من الأسر الفلسطينية تصفها بالجيدة، مقابل 13.1% تجدها سيئة.<sup>22</sup> ويوضح الجدول 1-5 متوسطات أسعار المستهلك لتعرفة المياه حسب المنطقة خلال 2018، الذي يظهر تبايناً عالياً ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة ناتجاً عن اعتماد الضفة الغربية، بشكل كبير، على المياه المستوردة من إسرائيل.

19 <https://library.palestineconomy.ps/public/files/server/20151002140337-2.pdf>

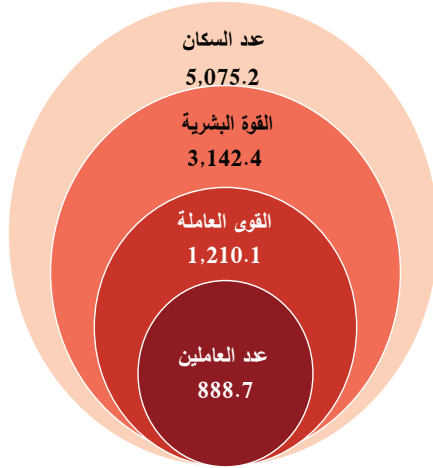
20 <https://www.btselem.org/gap-water-consumption-between-palestinians-and-israelis>

21- المصادر: سلطة المياه الفلسطينية، 2018. نظام معلومات المياه. رام الله - فلسطين. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. تقديرات مبنية على النتائج النهائية للعدد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017. رام الله - فلسطين.

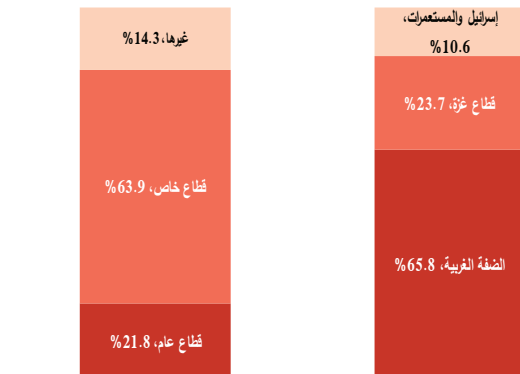
22- المرجع السابق.

## 2- سوق العمل<sup>1</sup>

شكل 2-1: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الثاني 2020)، ألف شخص



شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع في الربع الثاني من العام 2020 (نسبة مئوية%)



بلغ حجم القوة البشرية في فلسطين نحو 3,142.4 ألف شخص نهاية الربع الثاني للعام 2020، وهم حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جميع الأفراد الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. أما القوى العاملة، وهي عدد الأشخاص العاملين والعاطلين عن العمل ولكن يبحثون عن عمل، فشهدت انخفاضاً كبيراً في الربع الثاني من العام 2020 بنحو 10% مقارنة بالربع السابق من العام نفسه، وبالمقدار نفسه مقارنة مع الربع المناظر من العام 2019، لتصل إلى حوالي 1,210.1 ألف شخص.

لقد بدى جلياً تأثير حجم القوى العاملة في الربع الثاني من العام 2020 بالإجراءات التقييدية التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية منذ مطلع آذار من العام الجاري، وذلك لمواجهة جائحة كورونا، والحد من انتشارها، والتي تمثلت بتقييد خروج المواطنين من منازلهم، واقتصار الحركة التجارية على المخازن، والصيدليات، ومحلات السوبرماركت، وقطاع التصنيع الغذائي، والقطاع الزراعي، وقطاع التصنيع الدوائي. وعلى إثر هذه الإجراءات، انخفض حجم القوى العاملة بمقدار 136 ألف شخص بين الربعين الأول والثاني من العام 2020، وقد انعكس هذا الانخفاض سلباً على نسبة المشاركة في القوى العاملة، التي تمثل نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية، إذ بلغت في الربع الثاني من العام 2020 نحو 38.5% على مستوى فلسطين، بانخفاض قدره 4.6 نقطة مئوية عن الربع الأول من العام 2020، و5.7 نقطة مئوية عن الربع المناظر من العام 2019. ويوضح الشكل 2-1 العلاقة بين متغيرات القوة البشرية وعدد العاملين مع عدد السكان الكلي نهاية الربع الثاني من العام 2020. هذا يعني أن النسبة الأكبر من العمال الذين فقدوا وظائفهم نتيجة تقييد حركة الأنشطة الاقتصادية، عزفوا عن البحث على فرص عمل جديدة خلال فترة الربع الثاني من العام 2020، بل توجهوا إلى خارج القوى العاملة، ما يفسر، أيضاً، عدم تأثير نسبة البطالة في الربع الثاني، إذ بلغت نحو 26.6% مقارنة بنحو 25% في الربع الأول من العام نفسه.

## توزيع العمالة

الخاص بنحو 52%، مقابل 40% للقطاع العام، ويعزى السبب الرئيس في انخفاض نسبة العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض عليها منذ العام 2006، وهذا بدوره، انعكس سلباً على الأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص كافة (انظر الشكل 2-2).

شهد عدد العاملين في فلسطين انخفاضاً حاداً بنحو 12% (حوالي 121 ألف عامل) بين الربعين الثاني والأول من العام 2020 متأثراً بشكل أساسي، بتداعيات جائحة كورونا. وتولد هذا الانخفاض نتيجة انخفاض عدد العاملين بمقدار 8% (أي ما يعادل 52 ألف عامل) من إجمالي العاملين في الضفة الغربية، و17% (أي ما يعادل 43 ألف عامل) من إجمالي العاملين في قطاع غزة، و22% (أي ما يعادل 27 ألف عامل) من إجمالي العاملين في إسرائيل والمستعمرات. إن الانخفاض في عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات كان، بشكل أساسي،

توزع العاملون في الربع الثاني من العام 2020 حسب مكان العمل بين 65.8% في الضفة الغربية و23.7% في القطاع 10.6% عامل في إسرائيل والمستعمرات (نحو 93.7 ألف عامل، و16% منهم لا يحملون تصاريح عمل). أما بالنسبة لتوزيع العاملين حسب قطاع العمل في الربع الثاني من العام 2020، فإن نحو 22% من العاملين يعملون في القطاع العام (21% في الربع الأول من العام 2020)، ونحو 64% من العاملين يعملون في القطاع الخاص (64% في الربع الأول من العام 2020)، ونحو 14% في القطاعات الأخرى وإسرائيل والمستعمرات (15% في الربع الأول من العام 2020).<sup>2</sup> تركز العاملون في الضفة الغربية في القطاع الخاص بنسبة 68% من إجمالي العاملين، مقابل 16% للقطاع العام، بينما في قطاع غزة بلغت نسبة العاملين في القطاع

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020، مسح القوى العاملة، رام الله- فلسطين.

2- القطاعات الأخرى تشمل المؤسسات الأهلية، والمؤسسات غير الهادفة للربح.







في قطاع غزة تأثر معدل البطالة بتأثيرات جائحة كورونا بشكل أكبر من الضفة الغربية، إذ ارتفع معدل البطالة في الربع الثاني من العام 2020 بمقدار 3.6 نقطة مئوية عن الربع الأول من العام نفسه، وبمقدار 2.4 نقاط مئوية عن الربع المناظر من العام السابق، ليصل إلى 49.1% (انظر الجدول 2-2).

جدول 2-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

المنطقة/الجنس	الربع الثاني 2019	الربع الأول 2020	الربع الثاني 2020
الضفة الغربية			
ذكور	12.4	12.0	12.2
إناث	26.4	24.2	26.2
المجموع	15.0	14.2	14.8
قطاع غزة			
ذكور	39.7	40.4	44.4
إناث	68.3	62.1	66.8
المجموع	46.7	45.5	49.1
فلسطين			
ذكور	21.5	21.4	23.0
إناث	43.6	39.6	41.1
المجموع	26.0	25.0	26.6

ملاحظة: أرقام الجدول مبنية وفق التعريف الجديد للبطالة الذي وضعه الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. وينص التعريف الضيق الجديد على أن البطالة تشمل فقط الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد، وبحوثاً بشكل جدي وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعاً لهذا، تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا إلى العمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. وأدى اعتماد مقياس البطالة المنقح إلى تغيير بسيط في معدل البطالة في الضفة الغربية، على عكس الأمر في قطاع غزة، حيث كان التغيير أكبر نظراً لانتشار الإحباط من إيجاد عمل بشكل أوسع هناك (انخفاض معدل البطالة في القطاع من 52.0% إلى 43.2% في العام 2018). قارن بين معدلات المشاركة والبطالة حسب المنهج القديم والجديد في الملحق الإحصائي في نهاية المراقب الاقتصادي الحالي مع الملحق الإحصائي في العدد 56 من المراقب.

من أبرز مواصفات البطالة في فلسطين في الربع الثاني من العام 2020 التالي:

1. البطالة في فلسطين متركزة، بشكل خاص، بين الشباب، إذ بلغ معدلها بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-19 سنة 40.9%، كما بلغ معدلها بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25-29 سنة نحو 43.1%، وذلك بالمقارنة مع 13.3% للفئة العمرية (45-49 سنة)، و8% للفئة العمرية 50 فما فوق. ومن أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب، راجع الصندوق عن "مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل" في العدد 47 من المراقب.
2. البطالة في فلسطين تنخفض مع ارتفاع التعليم في أوساط الذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث؛ إذ بلغ معدل البطالة لدى الذكور الحاصلين على تعليم ابتدائي نحو 22.9%، مقابل نحو 19.4% للذكور الحاصلين على تعليم دبلوم متوسط فأعلى، بينما لدى الإناث بلغ معدل البطالة لدى الحاصلات على تعليم ابتدائي نحو 1.2% مقابل نحو 45.1% للإناث الحاصلات على تعليم دبلوم متوسط فأعلى، وهذا يعود أساساً إلى الارتفاع الكبير في نسبة مشاركة الإناث المتعلّمات في سوق العمل مقارنة بالذكور، (راجع الصندوق رقم 1 في العدد 53 من المراقب،

في الربع الأول من العام 2020، و26% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019. إن الارتفاع الطفيف في معدلات البطالة، على الرغم من تأثيرات جائحة كورونا على مجمل الاقتصاد خلال الربع الثاني يناقض غالبية الأرقام والتوقعات المحلية والدولية التي صدرت عن الجهات الرسمية ومراكز الأبحاث، هذا التناقض من الممكن تفسيره -كما أشرنا سابقاً- في الانخفاض الكبير في نسبة المشاركة في القوى العاملة في فلسطين (38.5% في الربع الثاني من العام 2020، مقارنة مع 43% في الربع الأول من العام نفسه، ومع 44.2% في الربع الثاني من العام 2019)؛ أي إن عدداً كبيراً من الذين فقدوا وظائفهم خلال هذا الربع، توجهوا إلى خارج سوق العمل؛ إما بسبب القيود على الحركة والتنقل المرافقة لحالة الإغلاق التي فرضتها الحكومة الفلسطينية للحد من انتشار الجائحة، وإما بسبب شعور جزء منهم، وبخاصة الخريجين الجدد والشباب، بعدم جدوى البحث عن فرص بسبب إغلاق معظم المنشآت الاقتصادية، وإما بسبب عدم قناعتهم بإمكانية إيجاد فرصة عمل.

عند تسليط الضوء على أبرز التغيرات التي طرأت على نسب المشاركة خلال الربع الثاني من العام 2020، وذلك بحسب الفئة العمرية ومستوى التعليم، فإننا نلاحظ أن الانخفاض الأكبر في نسبة المشاركة ما بين الربع الثاني من العام 2020 والربع الأول من العام نفسه، والربع المناظر من العام 2019، كان لدى الفئة العمرية ما بين 25-29، إذ بلغت نسبة المشاركة لهذه الفئة نحو 50.6% في الربع الثاني من العام 2020، مقابل 59% في الربع الأول من العام نفسه، و61.1% للربع المناظر من العام 2019، تليها الفئة العمرية ما بين 20-24، إذ بلغت نسبة المشاركة لهذه الفئة نحو 36.7% في الربع الثاني من العام 2020 مقابل 44.5% في الربع الأول من العام نفسه، و45.4% للربع المناظر من العام 2019. أما حسب مستوى التعليم، فلقد انخفضت نسب المشاركة عند الأفراد الحاصلين على تعليم دبلوم متوسط فأعلى، إذ بلغت نسبة المشاركة لهذه الفئة في الربع الثاني من العام 2020 نحو 51.2%، مقابل 56% في الربع الأول من العام نفسه، ونحو 58% في الربع المناظر من العام 2019.

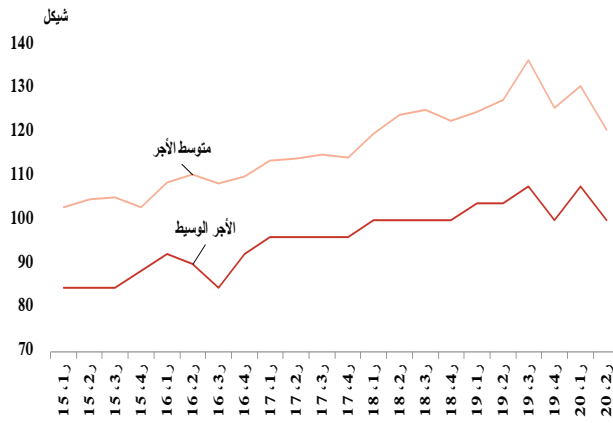
من الملاحظ وجود بعض التباين في نسب البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكما من الملاحظ أن معدلات البطالة في الضفة الغربية لم تشهد تغيراً كبيراً في الربع الثاني من العام 2020 مقارنة بالربع الأول من العام نفسه، والربع المناظر من العام 2019 كما يظهر في الجدول 2-2، ويناقض معدل البطالة في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2020 الذي وصل إلى 14.8%، التوقعات الصادرة عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، إذ تم التوقع في العدد الخاص للمراقب الذي صدر في أيار من العام الجاري، بارتفاع معدل البطالة على خلفية تأثيرات جائحة كورونا ليصل إلى 30.2% في مجمل العام 2020 حسب السيناريو الأول، وإلى 35.8% حسب السيناريو الثاني، ويفسر هذا -كما ذكرنا سابقاً- بتقلص حجم القوى العاملة في الضفة الغربية؛ إذ انخفضت نسبة المشاركة من 46% في الربع الأول من العام 2020 إلى 41% في الربع الثاني من العام نفسه.<sup>3</sup>

3- السيناريو الأول يتمثل في أن تنجح الحكومة في احتواء انتشار الفيروس خلال فترة الطوارئ الحالية، ويتم رفع قيود الطوارئ تدريجياً عقب انتهائها. أما السيناريو الثاني فيتمثل في عدم ضبط انتشار الفيروس، وتديد العمل بإجراءات الطوارئ، لمزيد من المعلومات عن الافتراضات المتعلقة بالسيناريوهين الأول والثاني، راجع العدد الخاص من المراقب الاقتصادي:

جدول 3-2: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكال للمستخدمين  
معلومي الأجر في فلسطين (الربع الثاني) (شيكال)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	120.2	103.8
قطاع غزة	59.3	38.5
إسرائيل والمستعمرات	254.6	250.0
المجموع	120.6	100.0

شكل 3-2: متوسط ووسيط الأجر اليومي للمستخدمين  
معلومي الأجر في فلسطين (شيكال)



إلى تسريح عدد كبير من العاملين بأجر، وبخاصة أن نحو 46% من العاملين بأجر يعملون دون عقد عمل، وهذا بدوره سهل من عملية تسريحهم من وظائفهم، وبالتالي انخفض عدد العاملين بأجر في القطاع الخاص بنسبة 41% و42% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، وقد كان هذا الانخفاض أكبر من الانخفاض في عدد العاملين في القطاع الخاص، الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور، إذ انخفض عدد العاملين في الربع الثاني من العام 2020 بنسبة 27%، و32% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب. وقد بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 722 شيكلاً. أما عند المقارنة بين الضفة والقطاع، فإن 8% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى، مقابل 82% في قطاع غزة.

الذي يوضح أن ارتفاع بطالة الإناث المتعلّقات مقارنة بغير المتعلّقات ليس بسبب تعليمهن، ولكن بسبب الارتفاع الكبير في نسبة مشاركتهن في سوق العمل).

## الأجور

لقد انخفض متوسط الأجر اليومي بشكل ملحوظ للعاملين كافة، بمقدار 10 شواكل بين الربعين الثاني (120.6 شيكال/يوم) والأول (130.6 شيكال/يوم) للعام الحالي 2020، وجاء ذلك نتيجة انخفاض متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية بمقدار 3.2 شيكال، وفي إسرائيل والمستعمرات بمقدار 9.9 شيكال، وفي قطاع غزة بمقدار 0.6 شيكال. يخفي متوسط الأجر في فلسطين (120.6 شيكال/يوم) خلال الربع الثاني بعض التباينات الكبيرة، وبخاصة ما بين متوسط أجر العاملين في الضفة وفي قطاع غزة، وما بين ومتوسط أجر العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة والعاملين في إسرائيل والمستعمرات.

تُشير الأرقام في الجدول 3-2 إلى وجود فجوة كبيرة في الأجور بين العاملين في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وإسرائيل والمستوطنات، فبلغ متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات أكثر من ضعف متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية، وأربعة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة، كما بلغ متوسط الأجور في قطاع غزة حوالي نصف مستواه (49%) في الضفة الغربية. كما تتسع الفجوة أكثر عند أخذ الأجر الوسيط عوضاً عن المتوسط؛ فالأجر الوسيط له دلالة أفضل من المتوسط، لأن الأخير يخفي التباين الكبير بين العمال ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض. أما الأجر الوسيط، فهو يمثل الأجر الذي يقسم العاملين إلى مجموعتين متساويتين: الأولى أصحاب الأجر الأقل، والثانية أصحاب الأجر الأعلى (انظر الشكل 3-2). فعلى سبيل المثال، في حين يبلغ متوسط الأجر في القطاع 49% من مستواه في الضفة، فإن وسيط الأجر في القطاع يبلغ 37% فقط من وسيط الأجر في الضفة الغربية (انظر الجدول 3-2).

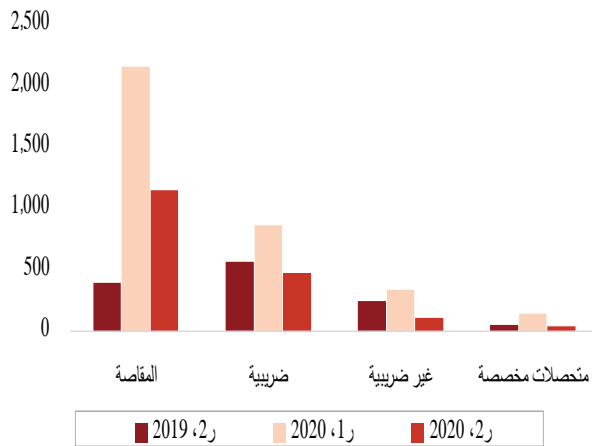
## الحد الأدنى للأجور

يبلغ مستوى الحد الأدنى للأجور الشهري في فلسطين نحو 1,450 شيكلاً. وتُشير الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للربع الثاني من العام 2020 إلى أن 34% (25.1% بين الإناث، و35.4% بين الذكور) من العاملين في فلسطين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور، وهو أعلى من النسبة في الربع الأول من العام 2020 والبالغة نحو 29% (30% بين الإناث، و29% بين الذكور) ومن النسبة في الربع الثاني من العام 2019 والبالغة نحو 27% (29% بين الإناث، و27% بين الذكور). ويعزى السبب في ارتفاع هذه النسبة إلى أنه جراء تأثيرات الجائحة، اضطر المشغلون في القطاع الخاص

3- المالية العامة<sup>1</sup>

## الإيرادات العامة

شكل 1-3: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)



وقد شكلت الإيرادات العامة والمنح (صافي) نحو 151% من الإنفاق العام الفعلي خلال هذا الربع مقارنة بنحو 123% خلال الربع السابق. وبلغت هذه النسبة نحو 66% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال هذا الربع (أساس الالتزام)، مقارنة بنحو 105% خلال الربع السابق؛ أي أن الحكومة لم تستطع سداد نحو 34% من الالتزامات المترتبة عليها خلال الربع الثاني من العام 2020.

## النفقات العامة

انخفضت النفقات العامة الفعلية بنحو 46%، و40% مقارنة بالربع السابق والربع المناظر من العام 2019، على الترتيب، لتبلغ حوالي 1.6 مليار شيكل، حيث انخفض الإنفاق الفعلي

شهد العام 2020 مجموعة من التحديات والصعوبات التي واجهت مالية الحكومة، حيث شهدت بداية هذا العام، تحدياً منذ شهر آذار، أزمة من نوع جديد، تمثلت في الأزمة الصحية بسبب جائحة فيروس كورونا، التي أدت إلى إعلان حالة الطوارئ وفرض إغلاق شامل لمدة شهرين تقريباً، وذلك في محاولة من الحكومة لمواجهة تفشي وانتشار الجائحة. كما شهد هذا العام، بدءاً من شهر أيار، عودة أزمة إيرادات المقاصة لتعصف بالمالية العامة الفلسطينية من جديد، بسبب السياسات الإسرائيلية ومخطط الضم.

وقد ترتب على ذلك مجموعة من التداعيات والصعوبات التي واجهت المالية العامة، فقد انخفضت إيرادات المقاصة خلال الربع الثاني من العام 2020 بنحو 47% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 1.2 مليار شيكل، أما بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2019، فلقد ارتفعت إيرادات المقاصة بشكل كبير للغاية بنحو 194%.<sup>2</sup> كما انخفضت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 54%، و28%، خلال الفترة نفسها، لتبلغ حوالي 0.6 مليار شيكل، حيث انخفضت الإيرادات الضريبية بنسبة 54%، و17%، مقارنة بالربع السابق، والربع المناظر من العام 2019، على الترتيب، لتبلغ حوالي 0.5 مليار شيكل، كما انخفضت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 66%، و53%، خلال الفترة نفسها، لتبلغ حوالي 0.1 مليار شيكل. أما المنح والمساعدات الخارجية، فقد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال هذا الربع بنسبة 148%، و48%، مقارنة بالربع السابق والربع المناظر من العام 2019، على الترتيب، لتبلغ حوالي 0.7 مليار شيكل. بالمحصلة، شهد هذا الربع انخفاض صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 34%، مقارنة بالربع السابق، فيما جاءت مرتفعة بنحو 44%، مقارنة بالربع المناظر من العام 2019، لتبلغ ما يقارب 2.4 مليار شيكل (انظر الشكل 1-3 والجدول 1-3).<sup>3</sup>

جدول 1-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2019			2020	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثاني
دعم للموازنة	598.4	368.1	517.5	292.4	544.3
منح عربية	396.3	94	278.7	107.3	111.1
من الدول الأخرى	202.1	274.1	238.8	185.1	135
التمويل التطويري	-352.7*	99.5	107.7	114.7	32.1
إجمالي المنح والمساعدات	245.7	467.6	625.2	407.1	278.2

\* تم خلال الربع الأول (2019) إعادة مبلغ بحوالي 448.1 مليون شيكل إلى القنصلية الأمريكية من أجل إغلاق حساب منحة أمريكية سابقة، وهو ما انعكس في قيمة المنح لدعم المشاريع التطويرية التي ظهرت وكأنها تراجعت بنحو 352.7 مليون شيكل.

1- مصدر البيانات في هذا الجزء هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2020: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (حزيران، 2020).

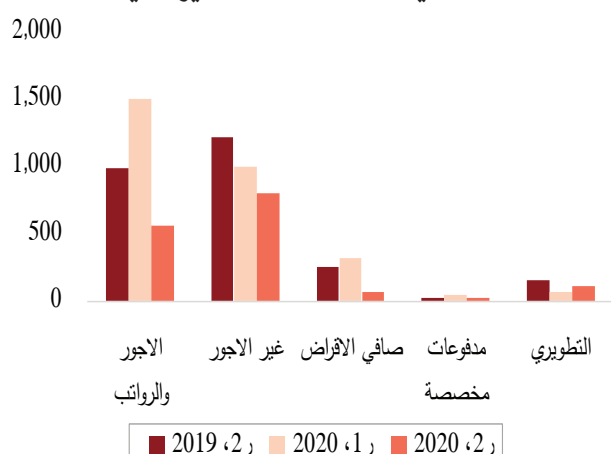
2- في الربع الثاني من العام 2019، رفضت السلطة الوطنية استلام إيرادات المقاصة منقوصة من إسرائيل التي تقدر للفترة (شباط - حزيران) بحوالي 3 مليارات شيكل (انظر الصندوق في العدد 57 من المراقب الاقتصادي من أجل معلومات أوفى عن أزمة إيرادات المقاصة).

3- لا بد من الإشارة إلى أن حجم الإرجاعات الضريبية خلال الربع الثاني من العام 2020، بلغ نحو 59.6 مليون شيكل مقارنة بنحو 114.4 مليون شيكل في الربع السابق، و61.9 مليون شيكل في الربع المناظر من العام 2019.

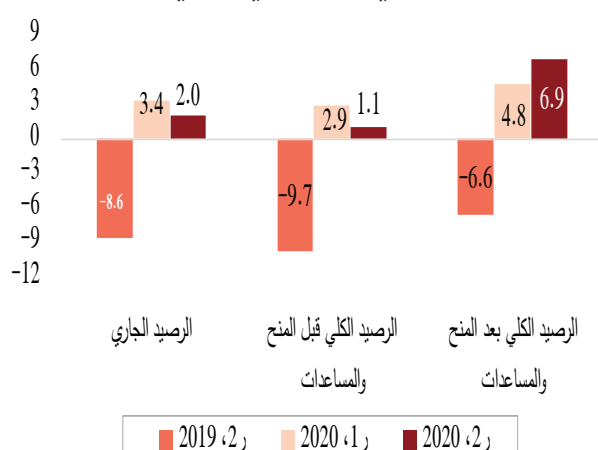
جدول 2-3: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2019						2020
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثاني
إرجاعات ضريبية	38.5	17.6	19.6	57.3	30.9	(4.3)	
الأجور والرواتب	359.9	593.6	409.6	(689.8)	155	1,085.8	
نفقات غير الأجور	333.4	556.7	492.7	490.2	209	801	
النفقات التطويرية	105	130.8	122.9	144.4	72.5	61.7	
مدفوعات مخصصة	75.1	27.6	9.9	(45.6)	97.2	8.1	
إجمالي المتأخرات	911.9	1,326.3	1,054.7	(43.5)	564.6	1,952.3	

شكل 2-3: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)



شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي) نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)



من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن هذه الفوائض لا تعكس حقيقة الوضع المالي للحكومة، حيث سجل الرصيد الكلي، قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام، عجزاً نحو 1.8 مليار شيكل، وقد ساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى حوالي 1.1 مليار شيكل خلال الفترة نفسها (انظر الشكل 3-3 والجدول 3-3).

على بند الأجور والرواتب بنسبة 63%، و43%، مقارنة بالربع السابق والربع المناظر من العام 2019 على الترتيب، لبلغ حوالي 0.6 مليار شيكل. وانخفضت، أيضاً، نفقات غير الأجور بنحو 20%، و33%، خلال الفترة نفسها، لتبلغ حوالي 0.8 مليار شيكل. كما انخفض بند صافي الإقراض بنسبة 79%، و73%، مقارنة بالربع السابق والربع المناظر من العام 2019، على الترتيب، لبلغ حوالي 69.7 مليون شيكل<sup>4</sup>. ويستنزف هذا البند الموازنة العامة ويؤجل جزءاً لا بأس به من الإيرادات للحكومة الفلسطينية، التي هي في أمس الحاجة إليها، وبخاصة في ظل الأزمة المالية المزمنة التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية منذ سنوات. ومع استمرار الفجوة التمويلية، وتراجع المنح والمساعدات الخارجية، فإن بند صافي الإقراض يشكل عبئاً وتحدياً تسعى الحكومة الفلسطينية إلى إيجاد حل له.

بالمقابل، ارتفع الإنفاق التطويري الفعلي خلال الربع الثاني من العام 2020 بنسبة 53%، مقارنة بالربع السابق، إلا أنه انخفض بنسبة 28%، مقارنة بالربع المناظر من العام 2019، لبلغ حوالي 115.1 مليون شيكل (انظر الشكل 2-3).

### المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الثاني من العام 2020 حوالي 1,952.3 مليون شيكل، منها نحو 1,085.8 مليون شيكل متأخرات الأجور والرواتب، وحوالي 801 مليون شيكل متأخرات غير الأجور، ونحو 61.7 مليون شيكل متأخرات النفقات التطويرية، فيما بلغت متأخرات المدفوعات المخصصة حوالي 8.1 مليون شيكل، وتم الدفع مقدماً من متأخرات الإرجاعات الضريبية بما يقارب 4.3 مليون شيكل (انظر الجدول 2-3).

### الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة الفعلية خلال الربع الثاني من العام 2020، إلى فائض في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 0.1 مليار شيكل (أو ما نسبته 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تعزيز هذا الفائض لبلغ حوالي 0.8 مليار شيكل (على الأساس النقدي) وهو ما يعادل نحو 6.9%

<sup>4</sup> - صافي الإقراض يعبر عن المبالغ المضمومة من إيرادات المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي لتسوية ديون مستحقة للشركات الإسرائيلية المزودة للكهرباء والمياه البلديات ولشركات وجهات التوزيع الفلسطينية.



## الدين العام الحكومي

## جدول 3-3: عجز الموازنة على الأساس النقدي وأساس الالتزام في الربع الثاني 2020 (مليون شيكل)

الربع الثاني 2020	نقدي	التزام	البند
1,880.0	1,717.6		الإيرادات العامة
689.9	689.9		المنح والمساعدات الخارجية
3,658.5	1,594.2		النفقات
(1,778.5)	123.4		الرصيد قبل المنح والمساعدات الخارجية
(1,088.6)	813.3		الرصيد بعد المنح والمساعدات الخارجية
65.8	151.0		نسبة الإيرادات العامة والمنح إلى النفقات (%)

\* الأرقام ما بين الأقواس هي أرقام سالبة.

ارتفع الدين العام الحكومي (مقوماً بالشيكل) نهاية الربع الثاني من العام 2020، بنحو 3%، و13%، مقارنةً بنهاية الربع السابق والربع المناظر من العام 2019، على الترتيب، ليبلغ حوالي 10.6 مليار شيكل، مُشكِلاً حوالي 21.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي<sup>5</sup>. وقد بلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 34.7 مليون شيكل، منها 21.9 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين المحلي و12.8 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين الخارجي، علماً أن الفوائد المستحقة خلال الفترة نفسها بلغت نحو 54.3 مليون شيكل (انظر الجدول 4-3).

## جدول 4-3: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

2020		2019				البيان
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
6,164.3	5,684.5	5,451.8	6,200.2	5,628.8	4668	الدين الحكومي المحلي
6,113.7	5,633.9	5,401.2	6,149.6	5,578.2	4617.3	المصارف
50.6	50.6	50.6	50.6	50.6	50.7	مؤسسات عامة
4,465.2	4,588.7	4,210.5	3,950.2	3,783.7	3,744.3	الدين الحكومي الخارجي
10,629.5	10,273.2	9662	10,150.4	9,412.5	8,412.2	الدين العام الحكومي
34.7	20.6	31.6	37.5	57.3	41.1	الفوائد المدفوعة
%21.5	%17.1	%16.4	%17.4	%15.8	%14.0	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي* الاسمي

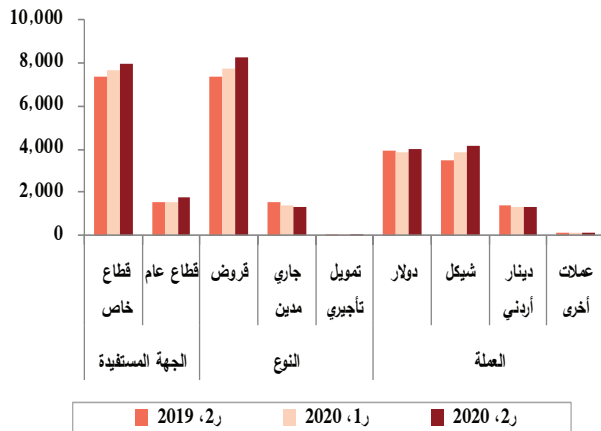
\* تجدر الإشارة إلى أن هذه النسب تختلف بشكل بسيط عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي، نتيجة أثر سعر الصرف.

5- تجدر الإشارة إلى أن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار الأمريكي ارتفعت نهاية الربع الثاني 2020 بنحو 6.7%، و16.8%، مقارنةً بالربع السابق والربع المناظر من العام 2019، على الترتيب، لتبلغ حوالي 3.1 مليار دولار. ويعود التباين في هذه النسب إلى تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل.

4- القطاع المالي<sup>1</sup>

## 1-1 القطاع المالي المصرفي

شكل 1-4: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



استحوذت الضفة الغربية على الغالبية العظمى من إجمالي الائتمان (نحو 91%)، مقارنة بنحو 9% حصة قطاع غزة. أما من حيث نوع الائتمان، فقد سيطرت القروض على هيكلية المحفظة الائتمانية لتبلغ حصتها نحو 85% من إجمالي التسهيلات، مقارنة بنحو 14% حصة تسهيلات الجاري المدين. أما على صعيد العملة، فقد شكلت التسهيلات الممنوحة بعملة الشيكل نحو 43% من إجمالي التسهيلات، مقارنة بنحو 41% حصة الدولار، ونحو 14% حصة الدينار الأردني (انظر الشكل 1-4).

بلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين، خلال الربع الثاني من العام 2020، أربعة عشر مصرفاً، نصفها وافد، تعمل من خلال 375 فرعاً ومكتباً، منها 317 في الضفة الغربية و58 في قطاع غزة. وقد شهد الربع الثاني من العام 2020، ارتفاع إجمالي موجودات/مطلوبات القطاع المصرفي بنحو 3% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 9% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019، ليلعب 18.2 مليار دولار (انظر الجدول 1-4).

## التسهيلات الائتمانية

بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية نهاية الربع الثاني من العام 2020 نحو 9.7 مليار دولار، مرتفعة بنحو 4% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 8% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2019، وبذلك استحوذت محفظة الائتمان على نحو 53% من إجمالي موجودات المصارف. وجاء هذا التحسن كنتيجة أساسية لنمو كل من التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنسبة 11% لتسجل نحو 1.7 مليار دولار، وذلك نتيجة زيادة اقتراض الحكومة من المصارف لتغطية العجزات لديها، والناجمة عن حجز أموال المقاصة من قبل إسرائيل. كذلك، ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 3% لتبلغ نحو 7.9 مليار دولار. وقد شكلت التسهيلات الائتمانية نحو 64% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الربع الثاني من العام 2020، مقابل 54% في الربع السابق، و52% في الربع المناظر من العام 2019.<sup>2</sup>

جدول 1-4: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

2020		2019				البيان*
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
18,248.1	17,710.0	17,825.5	17,303.5	16,690.1	16,503.2	إجمالي الأصول
9,652.7	9,249.9	9,039.1	8,947.9	8,941.6	8,569.5	التسهيلات الائتمانية المباشرة
4,361.7	4,565.3	4,329.1	3,870.5	3,534.5	3,712.9	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف
1,354.3	1,365.2	1,406.5	1,373.7	1,382.1	1,362.2	محفظة الأوراق المالية والاستثمارات
1,522.9	1,252.0	1,939.6	1,883.6	1,620.8	1,711.4	النقدية والمعادن الثمينة
1,356.6	1,277.6	1,111.2	1,227.7	1,211.1	1,147.2	الموجودات الأخرى
18,248.1	17,710.0	17,825.5	17,303.5	16,690.1	16,503.2	إجمالي الخصوم
13,738.7	13,303.8	13,384.7	13,025.5	12,591.4	12,394.4	ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية)**
1,994.6	1,996.9	1,985.2	1,942.4	1,956.0	1,931.4	حقوق الملكية
1,119.0	1,165.0	1,274.1	1,151.3	1,041.7	1,116.8	أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)
525.8	424.9	392.5	408.9	363.5	361.3	المطلوبات الأخرى
870.0	819.4	789.0	775.5	737.5	699.3	المخصصات والإهلاك

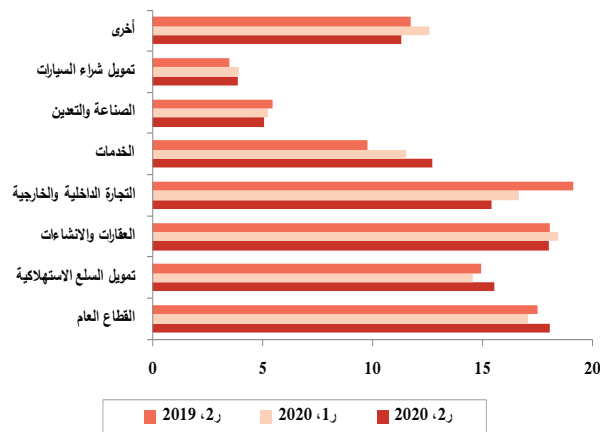
\* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

\*\* الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

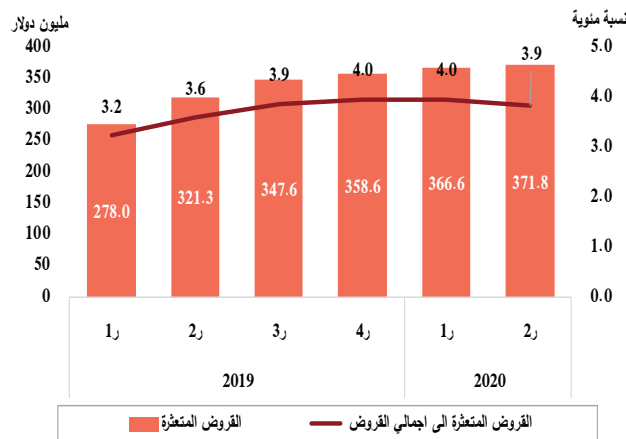
1- مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، أيلول 2020، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد؛ وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2020.

2- تم تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي من قبل فريق البحث في سلطة النقد.

شكل 4-2: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع (نسبة مئوية)



شكل 4-3: الرصيد الإجمالي للقروض المتعثرة (مليون دولار)، ونسبتها من إجمالي القروض (نسبة مئوية)



شكلت القروض المشكوك في تحصيلها 17% من إجمالي القروض المتعثرة، أما القروض دون النمذجية، فشكّلت نحو 8%.<sup>4</sup>

### الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

تراجعت أرصدة سلطة النقد والمصارف خلال الربع الثاني من العام 2020 مقارنة بالربع السابق بنحو 4%، مقابل ارتفاع بنحو 23% مقارنة بقيمتها قبل عام، لتصل إلى حوالي 4.4 مليار دولار، ولتشكل بذلك 24% من إجمالي موجودات المصارف. جاء هذا التراجع نتيجة لانكماش كل من الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 6%، والأرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 1%، والأرصدة بين المصارف في فلسطين بنسبة 14%. أما مقارنة مع الربع المناظر من العام 2019، فقد ارتفعت قيمة الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف بنحو 23%، وجاء هذا نتيجة نمو الأرصدة لدى سلطة النقد بنحو 22%، والأرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 37% (انظر الشكل 4-4).

4- تصنف القروض بحسب فترات التعثر حسب تعليمات سلطة النقد إلى: (1) التسهيلات دون النمذجية وهي التسهيلات التي فات على موعد سدادها مدة 91 إلى 180 يوماً. (2) التسهيلات المشكوك في تحصيلها وهي تلك التي فات على موعد تسديدها مدة 181 إلى 360 يوماً. (3) الخسائر وهي تلك التسهيلات التي فات على موعد سدادها 360 يوماً فأكثر.

بشكل عام، يسيطر القطاع الخاص على النصيب الأكبر من التسهيلات الائتمانية (نحو 82% من إجمالي التسهيلات، مقابل 18% للقطاع العام). أما بالنسبة لتوزيع التسهيلات الائتمانية على القطاع الخاص على مستوى القطاعات الاقتصادية، فتشير البيانات إلى استحوذ قطاع العقارات والإنشاءات على النصيب الأكبر بنسبة 18% من إجمالي التسهيلات، وبقية 1.7 مليار دولار، كما استحوذ قطاع تمويل السلع الاستهلاكية على نحو 16% من المحفظة التمويلية وبقية 1.5 مليار دولار، فيما بلغت حصة قطاع التجارة نحو 15% وبقية 1.5 مليار دولار، وقطاع الخدمات استحوذ على 13% لتسجل قيمة التسهيلات الممنوحة للقطاع 1.2 مليار دولار. في حين كانت حصص الأنشطة الإنتاجية متدنية، إذ بلغت حصة الصناعة والتعدين نحو 5%، وحصة الزراعة والثروة الحيوانية نحو 1.6%، وحصة تطوير الأراضي نحو 3.3% (انظر الشكل 4-2).

ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية بين الربعين المتلاحقين بمقدار 402.8 مليون دولار، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات بنسبة 15% (ما يعادل 160 مليون دولار). كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنسبة 11% (ما يعادل 166.7 مليون دولار)، كذلك ارتفعت القروض الاستهلاكية بنسبة 11% (ما يعادل 153.4 مليون دولار)، وارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 2% (33.2 مليون دولار). بالمقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة بنسبة 3% (ما يعادل 53.7 مليون دولار).

### القروض المتعثرة

شهد الربع الثاني من العام 2020 ارتفاعاً في مستوى القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي بنسبة 1% (ما يعادل 5.2 مليون دولار) مقارنة بالربع السابق. ووصل الرصيد الإجمالي للقروض المتعثرة نحو 371.8 مليون دولار، وهو ما يعادل 4% من إجمالي القروض الممنوحة، ونحو 5% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (انظر الشكل 4-3). أما بالمقارنة بالربع المناظر من العام 2019، فلقد ارتفعت القروض المتعثرة بنسبة 16%.

وعند النظر في نسبة التعثر بحسب الأنشطة الاقتصادية، فإنّ البيانات نهاية الربع الثاني من العام 2020، تشير إلى أن نسبة التعثر في نشاط النقل والمواصلات بلغت 24%، وفي قطاع السياحة والمطاعم والفنادق 15%، وفي قطاعي التجارة والصناعة نحو 7% لكل قطاع، أما في قطاع العقارات والإنشاءات، فسجلت 4%، كما سجلت، أيضاً، 4% لقطاع تمويل السلع الاستهلاكية، وسجلت 3% تقريباً لكل من قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، و2% لقطاع الخدمات، و1% في تمويل شراء السيارات، في حين لم تتجاوز نسب التعثر 0.5% لكل من قطاع تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية وقطاع تطوير الأراضي.<sup>3</sup>

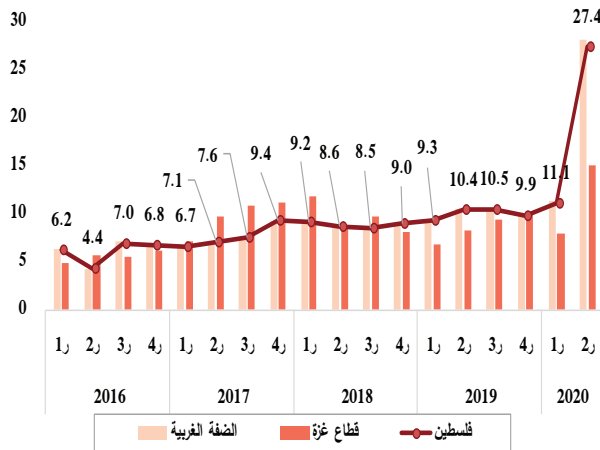
أما بخصوص توزيع القروض المتعثرة بحسب فترة التعثر (هيكل القروض المتعثرة)، فقد شكلت القروض المصنفة كخسائر أكثر من ثلثي القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي، في حين

3- نسبة التعثر القطاعي تحسب بقسمة القروض المتعثرة في القطاع الاقتصادي على محفظة هذا القطاع.





شكل 4-6: نسبة الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص (نسبة مئوية)



ليسجل نحو 318.0 مليون دولار، وذلك مقارنة بالربع السابق. وجاء هذا الانكماش بدرجة أساسية نتيجة لتراجع محفظة القروض الإسلامية بنسبة 16%، إضافة إلى تراجع الودائع (الأرصدة) بنسبة 18%، في المقابل، ارتفعت محفظة القروض التجارية بنسبة 2%، والموجودات الأخرى والثابتة بنسبة 9% و1% على الترتيب خلال الفترة ذاتها، نتيجة لتطبيق المعيار الدولي رقم 16 والمتعلق بعقود الإيجار. كما سجل إجمالي موجودات هذه الشركات نمواً مقارنة بقيمتها قبل عام بنسبة 26%.

وتوزعت أصول هذه الشركات بين قروض تجارية بنسبة 58% وقروض إسلامية وودائع بنسبة 12% لكل بند، وتوزعت النسبة الباقية (18%) بين الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى إضافة إلى النقد. كما تراجع عدد الوظائف التي يوفرها هذا القطاع إلى 852 في الربع الثاني مقارنة مع 900 في الربع السابق.

أما المحفظة الائتمانية المقدمة من خلال شركات الإقراض المتخصصة، فقد سجلت نمواً خلال هذا الربع بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق، فيما كانت أعلى بنسبة 23% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019 لتسجل حوالي 265.2 مليون دولار (انظر الجدول 4-4).

أما توزيع محفظة القروض بحسب القطاعات الاقتصادية، فقد حافظت على توزيعها التاريخي، وذلك بسيطرة القروض الممنوحة للقطاع العقاري على الحصة الأكبر من هذا الائتمان بنسبة 32%، ثم القطاع التجاري بنحو 29%، تلاه كل من القطاع الزراعي وقطاع الخدمات العامة بحوالي 12% لكل قطاع. أما قروض القطاع الاستهلاكي، فجاءت في المرتبة الرابعة بنسبة 8%، ثم القطاع الصناعي بنسبة 5%، وأخيراً قطاع السياحة بواقع 2% من إجمالي محفظة شركات الإقراض المتخصصة.

#### 2-4 القطاع المالي غير المصرفي

تعمل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، بشكل حثيث، على تطوير سوق رأس المال في فلسطين، وكان لجهودها أثر واضح في ظل انتشار فيروس كورونا منذ شهر آذار من العام 2020، حيث واكبت الهيئة تطورات الجائحة وتدابيرها أولاً بأول، وعملت على إعداد تقرير شامل يوضح أثر جائحة فيروس كورونا على

جدول 3-4: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملة المختلفة

العملة	فوائد الإيداع %		فوائد الإقراض %		الهامش (نقطة مئوية)	
	2020 1ر	2020 2ر	2020 1ر	2020 2ر	2020 1ر	2020 2ر
الدولار	2.71	2.32	5.66	5.71	2.95	3.39
الدينار	2.92	2.51	6.72	6.95	3.80	4.44
الشيكل	2.04	2.07	6.88	7.08	4.84	5.01

#### حركة تقاص الشيكات

انخفضت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 4% نهاية الربع الثاني من العام 2020 مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 19% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019 لتصل إلى نحو 2.5 مليار دولار (موزعة بين 94% في الضفة الغربية، و6% في قطاع غزة)، وذلك على خلفية الإعلان عن حالة الطوارئ لمواجهة جائحة كورونا، وما ترتب على ذلك من الحد من التنقل وتعطيل للأنشطة الاقتصادية. فقد انخفضت الشيكات المقدمة للتقاص في الضفة الغربية بنسبة 3% لتبلغ نحو 2.3 مليار دولار، كما انخفضت في قطاع غزة بنحو 16% لتبلغ 145 مليون دولار. وتشير البيانات إلى أن نحو 83% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص هي بعملة الشيكل، ونحو 13% بعملة الدولار، ونحو 4% بالدينار الأردني.

#### الشيكات المعادة

شهدت قيمة الشيكات المعادة ارتفاعاً بأكثر من الضعف (137%) في الربع الثاني من العام 2020 مقارنة بالربع السابق، وبنحو 113% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019، لتبلغ نحو 679.3 مليون دولار. ويعزى هذا الارتفاع الكبير للأزمة الصحية وجائحة كورونا والتداعيات والإجراءات التي حدثت خلال هذه الفترة، إذ تعطلت معظم الأنشطة الاقتصادية لأكثر من شهرين، وهو ما أثر على قدرة الأفراد والشركات على الوفاء بالالتزامات والتعهدات المالية المترتبة عليهم. والجدير ذكره أن سلطة النقد أصدرت مجموعة من القرارات خلال فترة الطوارئ ومن ضمنها تعليق تصنيف المشاريع الصغيرة والعملاء الأفراد المتضررين من الأوضاع الاقتصادية على نظام الشيكات المعادة.<sup>5</sup>

وقد توزعت الشيكات المقدمة للتقاص حسب المنطقة بين 97% في الضفة الغربية و3% في قطاع غزة. أما على صعيد العملة؛ فقد شكلت الشيكات المقدمة للتقاص بعملة الشيكل نحو 89%، ونحو 4% للدينار الأردني، ونحو 7% للدولار. أما على صعيد قيمة الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص، فقد ارتفعت خلال الربع الثاني من العام 2020، لتصل إلى 27% مقارنة بنحو 11% في الربع السابق، ونحو 10% في الربع المناظر من العام 2019 (انظر الشكل 4-6).

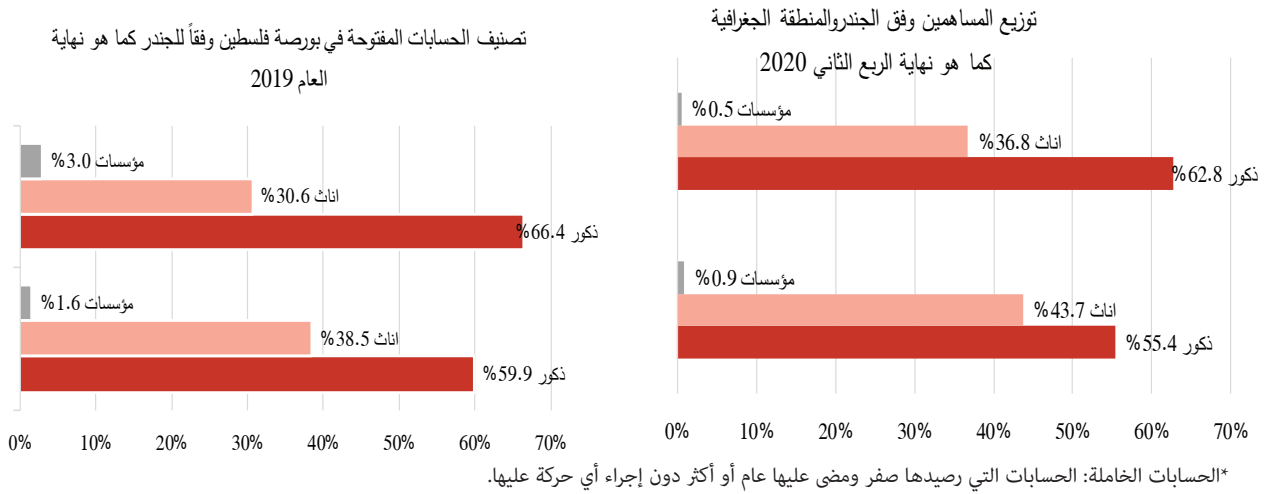
#### شركات الإقراض المتخصصة

هناك ثماني شركات إقراض متخصصة ومرخصة من سلطة النقد في فلسطين. وتشير البيانات المجمعة إلى تراجع إجمالي موجودات هذه الشركات نهاية الربع الثاني من العام 2020 بنسبة 2%،

<sup>5</sup> <https://www.pma.ps/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9/ArtMID/4451/ArticleID/2495>



#### شكل 4-8: توزيع المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين كما هو نهاية الربع الثاني من العام 2020 والحسابات المفتوحة في بورصة فلسطين كما هو نهاية العام 2019 وفقاً للتوزيع الجغرافي والجنس



#### جدول 4-6: إجمالي قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي

الربع	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	عدد عقود التأجير التمويلي
الربع الأول، 2019	20.1	407
الربع الثاني، 2019	22.2	506
الربع الأول، 2020	19.0	458
الربع الثاني، 2020	9.2	210

مجتمعة على ما نسبته 35% من إجمالي عدد العقود. ومن الملاحظ أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب بين المدن على مدار السنوات السابقة نتيجة عوامل تتعلق بهيكلية الاقتصاد، وتواجد الأعمال في بعض المحافظات. كما أن المركبات ما زالت تشكل الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي نهاية الربع الثاني من العام 2020، إذ شكلت 87% من إجمالي قيمة العقود. ويعود السبب في حصول المركبات على حصة الأسد إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوي تتم فيه إعادة حيازتها. أما الشاحنات والمركبات الثقيلة، فلقد شكلت ما نسبته 8%، وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها) فبلغت نسبتها 5%.

#### قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة عشر شركات مع نهاية الربع الثاني من العام 2020. كما شهدت المحفظة التأمينية (إجمالي أقساط التأمين المكتتبة) انخفاضاً بنحو 15% مقارنة مع الربع السابق، بينما ارتفعت بمقدار ضئيل بلغ نحو 1% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2019، ويأتي ذلك في سياق التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبة ما بين الأرباع. من جهة أخرى، انخفض إجمالي استثمارات شركات التأمين بنحو 2% و5% مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي، كما شهد صافي التعويضات المكتتبة نهاية الربع

يوضح الشكل 4-5 صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات نهاية الربع الثاني من العام 2020. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت 41% (1,400.1 مليون دولار)، في حين بلغت حصة الأفراد 26% (887.8 مليون دولار).

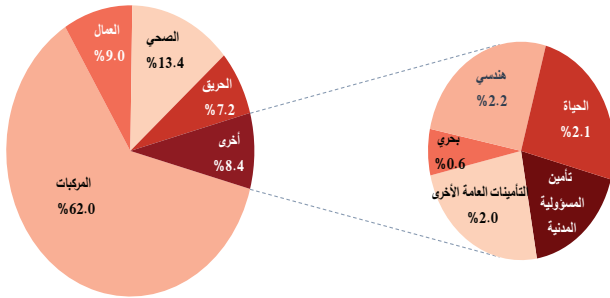
بلغ إجمالي عدد المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين (64,240) مساهماً نهاية الربع الثاني من العام 2020، كما هو مشار إليه في الشكل (4-8)، ويشكلون حوالي 2% من إجمالي عدد السكان البالغين (15 سنة فأكثر) في فلسطين، إضافة إلى إجمالي عدد الحسابات المفتوحة في بورصة فلسطين البالغة (116,018) حساب نهاية العام 2019، وفقاً للتصنيف الجندري والجغرافي، كما هو مشار إليه في الشكل (4-8)، وكما يوضح الشكل، فإن مشاركة الذكور في قطاع الأوراق المالية أكبر من مشاركة الإناث.

#### قطاع التأجير التمويلي

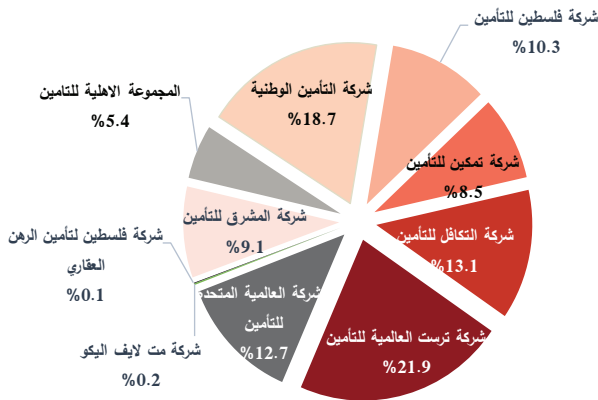
تعمل في فلسطين 8 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل الهيئة. سجل أداء هذه الشركات تراجعاً حاداً في نهاية الربع الثاني 2020، إذ بلغ عدد العقود 210 عقود بقيمة استثمار إجمالي بلغ 9.2 مليون دولار، ويمثل هذا انخفاضاً قدره 54%، و52% في عدد وقيمة العقود على التوالي مقارنة بالربع السابق. أما بالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2019، فقد انخفض عدد وقيمة العقود بنسبة 58% و59% على الترتيب (انظر الجدول 4-6). ويعزى الانخفاض خلال الفترة المشار إليها إلى عدم انتظام عمل الشركات خلال فترة الإغلاق الخاص بالحد من تفشي فيروس كورونا، وانكماش الطلب على خدمات التأجير التمويلي من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والصناعية والإنتاجية، التي واجهت تباطؤاً في أنشطتها الإنتاجية.

ما زال هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 36%، تليها مدينتا نابلس وجنين بما نسبته 17% و12% على التوالي، وتستحوذ بقية المحافظات

شكل 4-9: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو نهاية الربع الثاني 2020



شكل 4-10: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو نهاية الربع الثاني 2020



الثاني 2020 انخفاضاً ملحوظاً نسبته 10% و 11% مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي (انظر الجدول 4-7).

جدول 4-7: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الأول 2019	الربع الثاني 2019	الربع الأول 2020	الربع الثاني 2020
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	81.9	71.2	83.9	71.6
إجمالي استثمارات شركات التأمين	251.6	250.0	243.2	238.3
صافي التعويضات المتكبدة	(40.7)	(43.7)	(43.0)	(38.7)
صافي الأقساط المكتسبة / إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	79.5%	88.3%	84.8%	85.8%
صافي التعويضات المتكبدة / صافي الأقساط المكتسبة	62.5%	69.5%	60.4%	63.0%

يشير الجدول (4-8) إلى أهم المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، إذ لا تزال مساهمة التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي متواضعة، على الرغم من نمو هذه النسبة عبر الأعوام الثلاثة الماضية، حيث بلغت مع نهاية العام 2019، 1.9%، أما من حيث الكثافة التأمينية التي تشير إلى حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية، فقد شهدت نمواً عبر السنوات الثلاث الماضية لتصل مع نهاية العام 2019 إلى 60 دولار أمريكي.

جدول 4-8: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية

العام	نسبة الاختراق التأمينية *	الكثافة التأمينية (دولار أمريكي) **
2016	1.4%	44.1
2017	1.6%	53.4
2018	1.7%	56.8
2019	1.9%	60

\* نسبة الاختراق التأمينية: إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

\*\*الكثافة التأمينية: حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية "إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي عدد السكان".

يوضح الشكل (4-9)، أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات الذي بلغت نسبته 62% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الثاني من العام 2020، يليها التأمين الصحي بنسبة 13%. كما يلاحظ من الشكل (4-10) أن هناك تركيزاً واضحاً في الحصة السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ ثلاثة من أصل عشر شركات عاملة في القطاع على نحو 54% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني كما في نهاية الربع الثاني من العام 2020.



## 5- التنمية الاجتماعية في فلسطين<sup>1</sup>

محددة تشكل مجتمعة 80% من درجة الفقر (الحرمان) الكلي، يضاف إليها البعد النقدي الذي يشكل 20% من وزن الفقر الكلي، ويتم احتسابه، عادةً، من خلال بيانات مسح الإنفاق والاستهلاك.

بالاعتماد على نتائج تقرير الفقر المتعدد الأبعاد في فلسطين (2017)، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بداية العام 2020، فإن المفهوم الجديد للفقر (الفقر المتعدد الأبعاد) استند إلى مفهوم حقوقي تضمن أبعاداً من القانون الأساسي، واتفاقية حقوق الطفل، وقانون العمل، ونقاشات الفريق الوطني لمكافحة الفقر.

ومن الجدير بالإشارة أن استخدام مفهوم الفقر متعدد الأبعاد يرفع من قدرة الدول والحكومات على استثمار المال العام المتاح بشكل أفضل، لتلبية احتياجات الفئات الفقيرة والمحرومة من أي نوع من الخدمات التي تسبب لها شكلاً من أشكال الحرمان، وإن لم يكن نقدياً. على سبيل المثال، في حين تحتاج نسبة معينة من الأسر تحويلات نقدية مباشرة، قد تحتاج نسبة أخرى إلى مساعدات عينية، أو تأمينات صحية، بحسب وضعها في مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد.

### 2-5 أبرز نتائج تقرير الفقر المتعدد الأبعاد 2017 فيما يخص الفقر النقدي

وفقاً لمفهوم الفقر النقدي، عانى ما يقارب ثلث السكان في الأراضي الفلسطينية من الفقر في العام 2017 (نحو 29.2%)، وذلك بحسب الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني<sup>4</sup>، التي أظهرت، أيضاً، أن مستوى الفقر النقدي في قطاع غزة (نحو 53%) يفوق مستوى الفقر النقدي في الضفة الغربية (نحو 13.9%) بحوالي أربعة أضعاف. كما يوضح مؤشر الفقر المدقع أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان قطاع غزة أشد صعوبة، حيث إن حوالي ثلث سكان قطاع غزة يعانون من الفقر المدقع، مقابل 5.8% في الضفة الغربية؛ أي إنهم لا يستطيعون تلبية حاجات عائلاتهم من المسكن والملبس والغذاء.

يعكس مؤشر شدة الفقر متوسط عدد المؤشرات المحروم منها من يعانون من الفقر من إجمالي المؤشرات الكلية، ففي حين أن جميع مؤشرات الفقر في قطاع غزة تفوق مثيلتها في الضفة الغربية بأربعة أضعاف، فإن التفاوت يقل إذا ما تم النظر إلى مؤشر شدة الفقر (43.3% في قطاع غزة مقابل 4% في الضفة الغربية)، ما يدل على أن الفقراء في الضفة الغربية وقطاع غزة يواجهون مسببات الحرمان نفسها، ويعانون من الفقر بالشدة نفسها.

على الرغم من نسب الفقر المنخفضة نسبياً في الضفة الغربية، فإن هناك تباينات ملحوظة بين المناطق الجغرافية المختلفة،

بعد مراجعة محتويات المراقب الاقتصادي، وفي إطار تعزيز قدرته على تقديم صورة شاملة عن الواقع التنموي الفلسطيني، وبخاصة في ظل الأزمات (الاقتصادية، والسياسية، والصحية، والاجتماعية) المتلاحقة التي تعصف بفلسطين، وتبرز أزمة الفقر التي تشدد وتتوسع عند النظر إلى الفقر وفق مفاهيم جديدة للحرمان والإقصاء وانعدام الفرص (الفقر متعدد الأبعاد)، يبدأ المعهد في هذا العدد من المراقب في تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة لتنمية الفئات الاجتماعية الفقيرة، التي تتراوح أعدادها (بحسب شدة الأزمات الاقتصادية) بين 200 إلى 300 ألف أسرة<sup>2</sup>، موزعين في مضارب وقرى ومخيمات ومدن وعشوائيات فلسطينية في جميع أنحاء البلاد. بادر المعهد في تطوير هذا القسم من منطلق اقتصادي، يؤكد أن التنمية البشرية الصحيحة للفئات المستضعفة، هي أولى أولويات النمو الاقتصادي المستدام والمستقر، والمنصف للجميع، بل يولد المزيد منه (مجتمعاً صحياً لاقتصاد صحي)، إلى جانب الهم الأخلاقي والواجب العلمي لمعالجة قضايا الفقراء.

وسنسعى، في كل عدد من الأعداد القادمة، إلى معالجة تفصيلية لأحد أبعاد الفقر المتعدد الأبعاد، بالاعتماد على قواعد البيانات المتخصصة بالفقر والمتاحة، الأمر الذي يوفر لقراء المراقب، متابعة دورية لواقع التنمية الاجتماعية المحيية للفقراء في فلسطين.

### 5-1 مفهوم الفقر متعدد الأبعاد

تزامناً مع تحول مسمى وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة التنمية الاجتماعية، وكتطبيق عملي لهذا التغيير، أقر مجلس الوزراء في جلسته بداية العام 2020، اعتماد مفهوم الفقر متعدد الأبعاد<sup>3</sup>. يتجاوز مفهوم الفقر متعدد الأبعاد التعريف الضيق لمسألة الفقر، الذي يقتصر على المفهوم النقدي، ليشمل أبعاداً اجتماعية أخرى تقيس بشكل أدق مستوى معيشة الأفراد، مثل التعليم، والصحة، والعمل، والسكن، والوصول إلى الخدمات، والأمان، وحرية التصرف بالملكات، والحرية الشخصية. يقاس كل واحد من هذه الأبعاد وفق مؤشرات

1- المراجع لهذا القسم:

المراقب الاقتصادي، 2020. عدد خاص. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس": <http://www.mas.ps/files/server/20200705223647-2.pdf> الأعرج، بدر. 2020. "جائحة كورونا والحاجة لتطوير قطاع الحماية الاجتماعية في فلسطين". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس:

<http://www.mas.ps/files/server/20200710145907-2.pdf> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020). "الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح أثر جائحة كوفيد 19 على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية": [http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_Ar\\_4-10-2020-covid-ar.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_4-10-2020-covid-ar.pdf)

خطة الاستجابة السريعة لقطاع الحماية الاجتماعية، وزارة التنمية الاجتماعية. (2020). دراسة الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا في فلسطين ودلالاتها على السياسات والتدخلات الحكومية وغير الحكومية.

2- تصريحات مسؤولي وزارة التنمية الاجتماعية، حيث إن حوالي 200 ألف أسرة فقيرة مسجلة لدى قواعد بيانات وزارة التنمية الاجتماعية ما قبل أزمة كورونا، أضيف إليها كفقراء جدد ما يقارب 100-60 ألف أسرة فقيرة جديدة.

3 <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/01/09/1305546.html>

4- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020). الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، تقرير النتائج الرئيسية 2017.

مؤشر جودة التعليم (4.8%) النسبة الأكبر من مساهمة مؤشرات التعليم في الفقر الكلي.

أما في قطاع غزة، فيشير الجدول (1-5) إلى أن مسببات الحرمان، أيضاً، تتركز في كل من العمل وظروف السكن والوصول إلى الخدمات بعد الفقر النقدي، يليها الحرمان في مجال التعليم، ومن ثم مجال السلامة الشخصية، وحرية استخدام الأصول. أما الحرمان من الحصول على خدمات الصحة، فشكّلت النسبة الأقل من الحرمان الكلي في قطاع غزة. شكل مؤشر مزايا العمل في قطاع غزة، أيضاً، المساهمة الأكبر (4.8%) في الفقر الكلي من بين مؤشرات العمل في قطاع غزة. وبالنسبة للتعليم، كذلك، شكّلت مساهمة مؤشر جودة التعليم النسبة الأعلى (3.1%) من مساهمة مؤشر التعليم في الفقر الكلي.

يشير ارتفاع مساهمة مؤشر جودة التعليم في الفقر متعدد الأبعاد مقارنة بأبعاد التعليم الأخرى كالوصول إلى خدمة التعليم، إلى وجود مشكلة أساسية في جودة التعليم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، أكثر من كونها مشكلة وصول إلى التعليم من ناحية تكلفة التعليم، أو من ناحية نقص الصفوف المدرسية، وتنعكس مشكلة نقص جودة التعليم، بشكل كبير، على ارتفاع نسب البطالة بين صفوف الخريجين من الكليات والجامعات.

### 3-5 تأثير جائحة كورونا على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفئات المهمشة والفقيرة

بكل تأكيد، وجهت جائحة كورونا ضربة موجعة لمخططات التنمية في فلسطين، وزادت من معاناة الأسر الفقيرة ومنخفضة الدخل على المستويات كافة، ما يعني أن تبعاتها ستفضي إلى توطين الفقر متعدد الأبعاد خلال هذا العام والأعوام المقبلة. فمع ارتفاع معدلات الفقر إلى مستويات جديدة، ستجد الحكومة الفلسطينية نفسها أمام تحديات هائلة تستوجب سياسات اقتصادية رشيدة في مواجهة هذه المعضلة. يناقش هذا القسم أبرز تداعيات جائحة كورونا الاجتماعية والاقتصادية على الفئات الأكثر تضرراً (على سبيل المثال، الفقراء، والعاملون، وكبار السن، وذوو الاحتياجات الخاصة)، التي من شأنها أن تعطي مؤشراً واضحاً لتدهور مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين.

#### 1-3-5 الفقراء

أدت جائحة كورونا وما نتج عنها من إعلان حالة الطوارئ وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية إلى تزايد أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أدت إلى ظهور "فقراء جدد"، ارتبط ظهورهم بالظروف التي نتجت عن الجائحة.

فحسب تقديرات وزارة التنمية الاجتماعية، ستؤدي الجائحة إلى زيادة عدد الأسر الفقيرة بنسبة 53% من (275819 أسرة إلى 422915 أسرة). في الضفة الغربية ارتفع عدد الأسر الفقيرة من 96,065 أسرة إلى 205,854 أسرة؛ أي ارتفع العدد بنسبة 114%. أما في قطاع غزة، فارتفع عدد الأسر الفقيرة من 179,754 إلى

فنسب الفقر السائدة في محافظات جنوب الضفة الغربية (13.6%) ومحافظات شمال الضفة الغربية (10.5%)، أعلى منها في محافظات وسط الضفة الغربية (7.3%) التي تعد الأقل فقراً، وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2017. كذلك تختلف نسب الفقر وفق مكان السكن، فتظهر نتائج التقرير أن نسب الفقر هي الأعلى بين سكان المخيمات (38.1%)، تليها كل من المدن (24.4%)، والمناطق الريفية (13.9%).

### ارتباط الفقر النقدي بالفقر المتعدد الأبعاد

تظهر نتائج مسح الفقر متعدد الأبعاد للعام 2017، أن الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين مرتبط ونابح بشكل رئيسي من الفقر النقدي، حيث يساهم الفقر النقدي وحده بـ 45.4% (46.6% في الضفة الغربية مقابل 45% في قطاع غزة). كما أن نسبة الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين (24%) أقل من نسبة الفقر حسب المفهوم النقدي (29.2%). مع أن نسبة الفقر النقدي في قطاع غزة أعلى بكثير من الضفة الغربية كما ذكر سابقاً، فإن نسبة مساهمته في الفقر المتعدد الأبعاد كانت أقل مما هو عليه في الضفة الغربية، ما يعني أن التحديات الاجتماعية والمعيشية ودرجة الحرمان الكبيرة التي يعاني منها القطاع بسبب الحصار الإسرائيلي منذ العام 2006، أدت إلى ارتفاع مساهمة المؤشرات غير النقدية في الفقر متعدد الأبعاد؛ أي إن الفقر في قطاع غزة ليس مادياً فحسب، بل يشمل، أيضاً، تدهور مؤشرات العمل والصحة والتعليم والوصول إلى الخدمات.

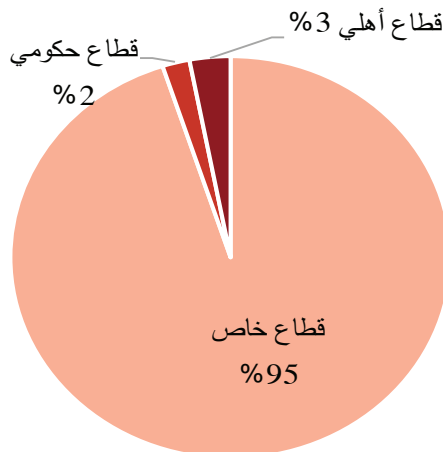
جدول 1-5: مساهمة مركبات الفقر المتعدد الأبعاد في المؤشر الإجمالي للفقر المتعدد الأبعاد للعام 2017 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة

المؤشر	المنطقة	
	الضفة الغربية	قطاع غزة
التعليم	11	10.7
الصحة	7.7	4.4
العمل	14.9	11.7
ظروف السكن والوصول إلى الخدمات	9.9	11.7
السلامة الشخصية وحرية استخدام الأصول	5.6	9.3
الحرية الشخصية	4.4	7.2
الفقر النقدي	46.6	45

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020). الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، تقرير النتائج الرئيسية 2017.

تشير البيانات في الجدول (1-5) إلى أن الحرمان من العمل والتعليم، وظروف السكن، والوصول إلى الخدمات، والصحة، على التوالي، تشكل النسبة الأكبر في مسببات الفقر المتعدد الأبعاد في الضفة الغربية بعد الفقر النقدي. تشكل مؤشرات مزايا العمل (7%)، وظروف العمل (3.9%) النسبة الأكبر من مساهمة العمل في الفقر الكلي في الضفة الغربية، كما يشكل

شكل 5-1: توزيع العاملين الذين لم يتلقوا رواتبهم حسب القطاع (نسبة مئوية)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020). "الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح أثر جائحة كوفيد 19 على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية: [http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_Ar\\_4-10-2020-covid-ar.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_4-10-2020-covid-ar.pdf)

التنسيقي للقطاع الخاص) الذي وُقِع في بداية الجائحة، بحيث يلزم القطاع الخاص، بدفع الأجور عن شهري آذار ونيسان 2020، بنسبة 50% من الأجر بما لا يقل عن 1000 شيكل، على أن يدفع المتبقي بعد انتهاء الأزمة.<sup>7</sup>

كما أشارت نتائج المسح، أيضاً، إلى أن 31% من الأسر الفلسطينية فقط كان لديها مصادر دخل تغطي احتياجاتها خلال فترة الإغلاق (31% من الأسر يعيّلها ذكر، و40% من الأسر تعيّلها أنثى).

إن التفاوت بين الذكور والإناث في الحصول على الأجر الكامل أو في توفير مصادر دخل تغطي الاحتياجات الأساسية، ربما يعود إلى أن 31% من إجمالي النساء العاملات في فلسطين تعمل في القطاع الحكومي وفق إحصائيات القوى العاملة العام 2019، وهي نسبة جيدة تفيد أن ثلث النساء العاملات على الأقل تلقين أجورهن عن الفترة المرصودة.<sup>8</sup> أيضاً، إن القطاع غير الرسمي من أكثر القطاعات المتضررة بفعل الجائحة بسبب طبيعة العمل الهشة في مثل هذا القطاع. ووفق إحصائيات العام 2019، فإن قطاع الإنشاءات من أكبر القطاعات التي تشغل منشآت غير رسمية، فعلى سبيل المثال، يعمل أكثر من 70% من العاملين في قطاع الإنشاءات في منشآت غير رسمية.<sup>9</sup> وتشير إحصاءات القوى العاملة للعام 2019،<sup>10</sup> إلى أن قطاع الإنشاءات يشغل 20.6% من الذكور مقابل 0.5% من الإناث. وقد كان قطاع الإنشاءات من بين القطاعات التي تأثرت بفعل الإغلاق الشامل، وعدم قدرة العمال على التنقل بين أماكن السكن وورشات العمل. وهذا قد يعطي تفسيراً لارتفاع نسب العاملين من الذكور ممن لم يتلقوا أجورهم كاملاً عن فترة (آذار - أيار) 2020 التي تشمل فترة الإغلاق الشامل.

<sup>7</sup> <https://www.maannnews.net/news/1010157.html>

<sup>8</sup> المراقب الاقتصادي. 2020. عدد خاص. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - "ماس": <http://www.mas.ps/files/server/20200705223647-2.pdf>

<sup>9</sup> المرجع السابق.

<sup>10</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. "مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي"، 2019، رام الله- فلسطين.

217,061 (ارتفاع بنسبة 21%) بعد الجائحة.<sup>5</sup> ويعود السبب في هذا التباين في تزايد أعداد الفقراء بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تأثير الضفة الغربية بشكل مباشر بانتشار الفيروس خلال الأشهر الثلاثة الأولى على الأقل، ما استلزم اتخاذ إجراءات وقائية تمثلت بالإغلاق الشامل الذي امتد من 5 آذار إلى 25 أيار 2020، ما ترك انعكاسات اجتماعية واقتصادية سلبية خطيرة على شرائح واسعة من السكان في الضفة الغربية، حيث بقيت غزة في مرحلة الإغلاق الأولى بمنأى عن الجائحة التي اقتصرت على الحالات التي قدمت من الخارج، والتي تم حجرها في مناطق معزولة قريباً من معبر رفح، للحيلولة دون انتشار الفيروس في المجتمع.

## 2-3-5 العاملون

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نتائج مسح أثر جائحة كوفيد-19 على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية (آذار-أيار) 2020. وتظهر النتائج توقف معيل واحد من بين كل سبعة معيّلين في الضفة الغربية (بنسبة 14%) عن العمل خلال فترة الإغلاق، في حين كان معيل واحد من بين ثمانية معيّلين لا يعمل قبل فترة الإغلاق (13%). ولقد كان إعلان حالة الطوارئ سبباً رئيسياً للتغيب عن العمل في الضفة الغربية خلال (آذار-أيار) بنسبة وصلت 75%.<sup>6</sup> وبين الجدول (2-5) أن 52% من العاملين في الضفة الغربية لم يتلقوا أي أجور أو رواتب خلال الفترة (آذار-أيار) 2020، وفقط 23% تلقوا أجورهم كالمعتاد، بينما 25% تلقوا أجورهم بشكل جزئي. كان هنالك تباين بين الجنسين في الحصول على الأجر الكامل، حيث إن 26% من المعيلات الرئيسيات العاملات بأجر من النساء لم يحصلن على أجرهن كاملاً، مقارنة بـ 52% من معيّل الأسر العاملين.

جدول 2-5: تأثير تدفق الرواتب والأجور في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (آذار-أيار) 2020

تدفق الرواتب والأجور	الضفة الغربية	قطاع غزة
تلقوا أجورهم كالمعتاد	23%	-
تلقوا أجورهم بشكل جزئي	25%	23%
لم يتلقوا أي أجور أو رواتب	52%	-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020). "الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح أثر جائحة كوفيد 19 على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية".

أما النسبة الأكبر ممن لم يتلقوا أجورهم هم من العاملين في القطاع الخاص (انظر الشكل 5-1)، فقد كان هنالك التزام من قبل الحكومة الفلسطينية بدفع الرواتب خلال فترة الإغلاق الشامل والإغلاقات الجزئية التي تبعته، لكن أجور العاملين في القطاع الخاص تأثرت بشكل كبير، حيث إن جزءاً كبيراً من أصحاب العمل لم يلتزموا باتفاق أطراف الإنتاج الثلاثة (وزارة العمل، والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، والمجلس

<sup>5</sup> خطة الاستجابة السريعة لقطاع الحماية الاجتماعية، وزارة التنمية الاجتماعية. (2020). دراسة الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا في فلسطين ودلالاتها على السياسات والتدخلات الحكومية وغير الحكومية.

<sup>6</sup> [http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_Ar\\_4-10-2020-covid-ar.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_4-10-2020-covid-ar.pdf)



## 3-3-5 كبار السن وذوو الاحتياجات الخاصة

أما على مستوى العمل، فقد وصل عدد المستفيدين الذين يعملون في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 55372 عاملاً، بنسبة لا تتجاوز 10% من مجموع المستفيدين، غالبيتهم من العاملين الذكور، حيث وصل عددهم 51852؛ أي بنسبة تقارب 94% من إجمالي العاملين المستفيدين من مساعدات وزارة التنمية الاجتماعية.

بحسب بيانات وزارة التنمية الاجتماعية، فإن غالبية أرباب الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية يعملون في القطاع غير المنظم، حيث وصل عددهم 17381 عاملاً، 64.5% غالبيتهم من الرجال (17086 رجلاً و295 امرأة)، يليها أهمية العاملون في القطاع الخاص الفلسطيني، حيث وصل عددهم إلى 8621 مستفيداً، وبنسبة 32%.

تجدر الإشارة إلى أن هناك تزايداً كبيراً في عدد المسجلين في قواعد بيانات وزارة التنمية الاجتماعية من الفقراء الجدد، بسبب تداعيات جائحة كورونا، ما سيعني ارتفاعاً كبيراً في نسبة المستفيدين من العاملين مستقبلاً. تبلغ نسبة المستفيدين من العاملين حوالي 10% من إجمالي المستفيدين الحاليين من برنامج التحويلات النقدية حسب بيانات النصف الأول من العام 2020، لكن ماذا لو نظرنا إلى الفقراء الجدد المسجلين؟ قد نجد أضعاف هذه النسبة من العاملين الذين تضررت أوضاعهم بسبب أزمة الكورونا، وسيدرجون على قوائم الفقراء لدى وزارة التنمية الاجتماعية.

## 5-3-5 اتجاهات

أخيراً، وبالعودة لمفهوم الفقر المتعدد الأبعاد، قد تشهد الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً في مستوى الفقر المتعدد الأبعاد نتيجة انخفاض مؤشرات مثل جودة التعليم، والوصول إلى التعليم، نتيجة عدم مقدرة جزء كبير من الأسر الفلسطينية الوصول إلى خدمات الإنترنت التي أصبحت ضرورة ملحة للتعليم عن بعد. كذلك مؤشر الوصول إلى خدمات الصحة قد يشهد تراجعاً بسبب ضعف قدرة المستشفيات والمراكز الصحية على استقبال المرضى والمراجعين بسبب الارتفاع الكبير في حالات الإصابة بفيروس كورونا، ونقص الإمكانيات المادية والبشرية، وبخاصة مع احتجاز إسرائيل أموال المقاصة. ستزيد هذه الأعباء وغيرها، بكل تأكيد، من حجم الطلب على الخدمات المقدمة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، الذي يتطلب تطوير برامج الحماية الاجتماعية الموجودة حالياً للوصول إلى نظام حماية اجتماعية شامل على مستوى فلسطين، يراعي الفئات الفقيرة والمهمشة بالأساس. هذه بين أمور التنمية الاجتماعية الملحة التي ستطرق إليها الأعداد القادمة من المراقب الاقتصادي.

رمت جائحة كورونا بثقلها على كاهل الفئات الأكثر تهميشاً كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال، وبخاصة خلال فترة الإغلاق الشامل. تأثرت قدرة كبار السن على التحرك وزادت عزلتهم، كما أصبح من الصعب حصولهم على الخدمات. فبحسب الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية، كانت النسبة الأكبر من الوفيات بسبب فيروس الكورونا في أوساط كبار السن، إضافة إلى أن تقلص دخل العديد من الأسر أو توقفه جعل من الصعب الحصول على الغذاء الجيد والأدوية الضرورية لكبار السن.

كذلك الأمر بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة، وبخاصة من ناحية حاجتهم لرعاية مستمرة، وعدم قدرتهم على تطبيق قواعد التباعد الاجتماعي. من ناحية أخرى، رصد مسح قامت به جمعية "نجوم الأمل"، ومرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، حالات لفصل نساء ذوات إعاقة من العمل، وعدم دفع أجور أو مستحقات بعض منهن، وعدم تمكنهن أو معرفتهن لكيفية الحصول على مساعدة قانونية. كما اشتكت النساء ذوات الإعاقة من التهميش في القرارات المحلية المتعلقة بعمل لجان الطوارئ، وتوزيع المساعدات.<sup>11</sup>

وبحسب تصريحات عدة لوزير التنمية الاجتماعية بخصوص قطاع الحماية الاجتماعية وأولويات الوزارة، فقد ذكر أن فئات المسنين وذوي الإعاقة من ضمن أولويات العمل لدى وزارة التنمية الاجتماعية. بحسب البيانات التي زودتنا بها وزارة التنمية الاجتماعية<sup>12</sup>، والمستمدة من بيانات برنامج التحويلات النقدية، فقد استفاد من البرنامج خلال فترة الشهور الستة الأولى من العام 2020، 39147 أسرة يرأسها مسن، و17740 أسرة يرأسها شخص ذو إعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

## 4-3-5 برنامج التحويلات النقدية لدى وزارة التنمية الاجتماعية وتتبع الخصائص الديموغرافية للمستفيدين منه خلال النصف الأول من العام 2020

أما بخصوص الاختلافات الديموغرافية للمستفيدين من برامج التحويلات النقدية حسب البيانات التي زودتنا بها وزارة التنمية الاجتماعية، فقد بلغ إجمالي المستفيدين من مساعدات وزارة التنمية الاجتماعية 567297 مستفيداً، منهم 294,242 من النساء، و273,055 من الذكور، كما شكل المستفيدون والمستفيدات من قطاع غزة النسبة الأكبر (75%) من مجموع المستفيدين على مستوى الأراضي الفلسطينية. كذلك وصل عدد أرباب وربات الأسر المستفيدين/ات من برامج وزارة التنمية الاجتماعية 106385 مستفيداً، النسبة الأكبر منهم (58%) من أرباب الأسر الذكور، ويعيش 70501 منهم في محافظات قطاع غزة، مشكلين ما نسبته 66% من إجمالي الأسر المستفيدة.

11- جائحة كورونا والحاجة لتطوير قطاع الحماية الاجتماعية في فلسطين:

<http://www.mas.ps/files/server/20200710145907-2.pdf>

12- وفرت لنا وزارة التنمية الاجتماعية من خلال قواعد البيانات الخاصة بالمستفيدين من برنامج التحويلات النقدية تفصيلات ديموغرافية حول المستفيدين من برامجها خلال النصف الأول من العام 2020.



## 6-إصدارات حديثة

## 1-6 آفاق التنمية البشرية 2020: جائحة كورونا والتنمية البشرية: تقييم الأزمة وتصور التعافي

## مقدمة

خصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقريره عن آفاق التنمية البشرية للعام 2020 لدراسة الآثار السلبية لجائحة كورونا على أوضاع التنمية البشرية على مستوى العالم، ولعرض تصور أولي عن وسائل وآليات التعافي التنموي من الوباء.<sup>1</sup>

لقد أثرت جائحة كورونا بشدة على مستويات الدخل نتيجة تأثير الأنشطة الاقتصادية بشكل لم يسبق له مثيل منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، إضافة إلى الآثار الخطيرة في الجانب الصحي من حيث ملايين الإصابات والوفيات، والعنف ضد المرأة والأطفال، والتعليم حيث توقفت العملية التعليمية للمدارس والجامعات في أغلب دول العالم، التي تأثرت بالجائحة، ووجد الطلبة أنفسهم مضطرين على التكيف مع أسلوب التعليم الإلكتروني أو التعليم عن بعد، الذي يواجه تحديات كبيرة في عدد كبير من الدول على مستوى توفر البنية التحتية من وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ كالإنترنت وأجهزة الكمبيوتر، فمن المتوقع أن تنخفض مستويات التعليم الأساسي حول العالم إلى المستويات التي كانت سائدة في الثمانينيات من القرن الماضي.

ولقد أولى التقرير اهتماماً بموضوع أن الجائحة حدثت في وقت كان العالم يعاني فيه من التوترات أو الإشكاليات المتفاقمة ما بين الإنسان والتكنولوجيا، وما بين الإنسان وباقي المكونات الأخرى في هذا الكوكب، وما بين من يملكون ومن لا يملكون، التي خلقت أشكالاً عديدة من اللامساواة في الإمكانات والاحتياجات الضرورية أو الملحة للقرن الحادي والعشرين، والتي تم تعريفها في تقرير التنمية البشرية للعام 2019. وبناء على ذلك، فإن طرق معالجة الآثار السلبية للجائحة يجب أن يهدف إلى تقليص تلك المستويات المرتفعة من اللامساواة.

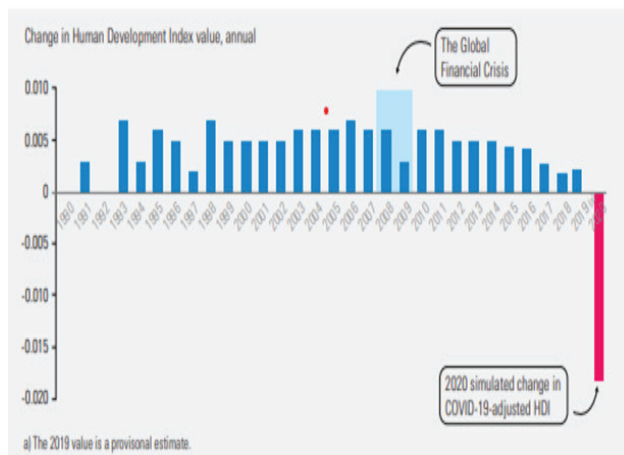
## المنهجية والنتائج

اعتمد التقرير في منهجيته على نموذج تقييمي من أجل تقييم أثر الجائحة وشكل الاستجابات أو السياسات التي تبرز ما يكمن أن يفعله الناس لتحقيق طموحاتهم بغض النظر عن توفر الموارد المادية أو الأنشطة الاقتصادية. كما هو معروف، فالجائحة تواصل الانتشار في عدد كبير من دول العالم، ومن المبكر إجراء تقييم شامل للجائحة على التنمية البشرية. لذلك، قام التقرير بدراسة أثر جائحة كورونا على الناس من خلال استخدام نسخة معدلة من مؤشر التنمية البشرية أكثر حساسية لتأثيرات الجائحة. لقد حافظت هذه النسخة على معظم المؤشرات الأساسية، ولكن مع تعديل مؤشر التعليم، ليعكس أثر إغلاق المدارس وتدابير التخفيف، كما أنها استخدمت توقعات صندوق النقد الدولي المتعلقة بحصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي للعام 2020. تم تعديل متوسط العمر المتوقع عند الولادة للعام 2020 في النسخة المعدلة، لتأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المحتملة

لجائحة كورونا على الصحة، معتمدة على السيناريو الأقل أثراً (متوسط العمر المتوقع عند الولادة في العام 2020 قريب جداً من المتوسط في العام 2019) والمنشور في الدراسة الحديثة الخاصة بتقدير وفيات الأطفال الصادرة عن معهد "لانسيت" للصحة العالمية (The Lancet Global Health).<sup>2</sup> افترض التقرير في عملية المحاكاة أن الظروف الحالية التي ترافق انتشار جائحة كورونا سوف تترافق مع انخفاض حاد وغير مسبق في مؤشرات التنمية البشرية، يقودها انتكاسة هائلة في التعلم الفعال، بسبب أن إغلاق المدارس يؤثر على 9 من كل 10 طلاب في العالم، وركود اقتصادي غير مسبوق في عدد كبير من دول العالم.

أشار التقرير إلى أن الانخفاض في مؤشر التنمية البشرية في هذا العام يساوي التقدم الذي حصل على المؤشر خلال السنوات الست الأخيرة مجتمعة، كما أن الصدمة التي تعرضت لها مقدرات أو إمكانيات الدول غير مسبوقة منذ أن بدأ العمل بمؤشر التنمية البشرية في 1990 (انظر للشكل 1 في الأسفل). في حال تم استعادة الظروف الخاصة بالعودة للمدارس، فإن ذلك سيرتد بشكل فوري على تعافي القدرات المتعلقة بالتعليم، في حين أن مؤشر الدخل سيعتمد على سرعة مسار الانتعاش الاقتصادي ما بعد انتهاء الأزمة. أظهرت المحاكاة أهمية تعزيز المساواة في القدرات، فعلى سبيل المثال، في السيناريو المتعلق بتساوي فرص الوصول للإنترنت بين الدول -أي تمكين الدول ذات مؤشرات التنمية المنخفضة من سد الفجوة بينها وبين الدول ذات المؤشر المرتفع للتنمية البشرية في حرية الوصول إلى الإنترنت، فإن التراجع في مؤشر التنمية البشرية سيتقلص إلى أكثر من النصف، وهو ما يمكن تحقيقه، حيث تقديرات العام 2018، أظهرت أن 100 مليار دولار كافية لسد الفجوة في الوصول إلى الإنترنت بين الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل. وهو مبلغ صغير يعادل واحد بالمائة فقط من مجموع المبالغ المالية الاستثنائية التي تم رصدها حول العالم في مجال التعامل مع آثار الجائحة حتى تاريخ صدور التقرير (أيار، 2020).

شكل 1: مؤشر التنمية البشرية منذ العام 1990-2020



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير آفاق التنمية البشرية للعام 2020

2 [https://www.thelancet.com/journals/langlo/article/PIIS2214-109X\(20\)30229-1/fulltext](https://www.thelancet.com/journals/langlo/article/PIIS2214-109X(20)30229-1/fulltext)

1 [undp.org/sites/default/files/covid-19\\_and\\_human\\_development\\_0.pdf](https://undp.org/sites/default/files/covid-19_and_human_development_0.pdf)  
http://hdr.

## التوصيات

اقترح التقرير مجموعة من التوصيات التي تشكل أبرز ملامح الاستجابة للأزمة، وتشمل:

1. أهمية إعطاء أولوية عالية لهدف العدالة عند الاختيار بين طرق الاستجابة، حيث إنّ الدول والمجموعات الفقيرة سوف تتضرر بشكل كبير، ولذلك فإن تركهم دون مساعدة، سيترك آثاراً عكسية كبيرة وطويلة الأمد على مؤشرات التنمية البشرية.
2. التركيز على تعزيز قدرات الناس (القدرات المحسنة)، والذي من شأنه أن يؤدي إلى نوع من التوازن الواضح ما بين الصحة والاقتصاد، وأيضاً يعزز قدرة الناس على الصمود في حال الصدمات المستقبلية.
3. اتباع نهج متماسك ومترابط متعدد الأبعاد، وذلك لأنّ جائحة كورونا هي عبارة عن أزمة متعددة ومتداخلة الأبعاد الصحية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فمن المهم التعامل معها بطريقة متكاملة، وليس كل قطاع على حدة. على سبيل المثال، في مسح جديد تم تنفيذه في 14 دولة، أشار 71% من البالغين إلى أن التغير المناخي يعتبر تهديداً خطيراً شأنه شأن فيروس كورونا، ولذلك يرى أغلبهم ضرورة أن تضع الحكومات التغير المناخي أولوية في خطط التعافي من جائحة كورونا.
4. أهمية العمل الجماعي على مستوى المجتمع والدولة والعالم من أجل مواجهة آثار جائحة كورونا، فعلى سبيل المثال، لا يمكن تحقيق شروط التباعد الاجتماعي الضروري للحد من انتشار الجائحة من دون التزام كافة أفراد المجتمع، وفي كل الدول، لأن الخطر لا يقتصر على دولة واحدة، بل عابر للدول والقارات، والدليل على ذلك أن الجائحة بدأت في مدينة ووهان في الصين ومن ثم انتقلت إلى الدول والبلدان كافة.

## 2-6 الفجوة في ضريبة القيمة المضافة في الضفة الغربية: 13% من الناتج المحلي

أصدر البنك الدولي في شهر حزيران الماضي دراسة بعنوان "تقدير الفجوة في ضريبة القيمة المضافة"، كجزء من تقارير البنك عن تقييم السياسة المالية في فلسطين<sup>3</sup>. ومن المعلوم أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، التي بلغت 21.8% في 2019، متدنية بشكل ملحوظ مقارنة ببقية الدول بما فيها الدول العربية، حيث بلغت هذه النسبة 26.4% في الأردن، و31.1% في تونس على سبيل المثال. وتهدف الدراسة إلى البحث عن أسباب قصور التحصيل الضريبي والتوصية بسياسات معينة لمعالجة الوضع. وكان من المفترض أن تقوم الدراسة بتقدير الفجوات في تحصيل ضرائب الدخل على الأجور وعلى الأرباح وفي ضريبة القيمة المضافة، إلا أن نقص المعلومات اضطررها للاقتصار على تقدير الفجوة في ضريبة القيمة المضافة فقط. وبلغت نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين 5.7% بالمتوسط بين 2015-2019، وتوزعت هذه بين 1.8% من الجباية المحلية، و3.9% من المقاصة مع إسرائيل.

## المنهجية والنتائج

تكمن أهمية تحديد مقدار وبنية الفجوة في ضريبة القيمة المضافة في أنها تساعد صانعي القرار على تقييم مدى فعالية السياسات المالية، وتحديد المجالات التي يتوجب التدخل فيها لإصلاح الجباية الضريبية. وتعرّف الفجوة الضريبية بأنها حاصل الفرق بين الإيراد الضريبي الذي يمكن ويتوجب تحصيله، والإيراد الضريبي الذي يتم تحصيله فعلياً. ويمكن تقسيم هذه الفجوة إلى فجوتين رئيسيتين:

- فجوة السياسة الضريبية بالعلاقة مع القيمة المضافة، وتقيس هذه الفجوة الفرق بين إيرادات ضريبة القيمة المضافة التي يمكن تحصيلها حسب المعدل المحدد بالقانون ودون إعفاءات، أو أي إجراءات ضريبية تفضيلية، وإيرادات ضريبة القيمة المضافة الفعلية التي يتم تحصيلها في ظل التخفيضات والإعفاءات المعمول بها؛ أي إن هذه الفجوة تقيس الإيرادات الضائعة على الحكومة نتيجة السياسة الضريبية المتعلقة بالإعفاءات والتخفيضات. قدرت الدراسة أن هذه الفجوة تبلغ نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019 في الضفة الغربية فقط (= 19% - 15%).
- فجوة الامتثال: وهي عبارة عن الفرق بين إيرادات ضريبة القيمة المضافة ضمن الإطار المعمول به حالياً (بما فيها الإعفاءات والإعفاءات وإيراد ضريبة القيمة المضافة المحصلة فعلياً. وتقيس هذه الفجوة مقدار عدم الامتثال الضريبي لدى المكلفين الضريبيين. وقد بلغت نسبة هذه الفجوة نحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية (= 15% - 6%).

اعتمد النموذج الذي استخدمه التقرير لتقدير الفجوة في ضريبة القيمة المضافة، بشكل أساسي، على: أولاً، بيانات جداول العرض والاستخدام للعام 2017 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وثانياً، السجلات الضريبية من وزارة المالية. ونظراً لعدم توفر بيانات عن الإيرادات الضريبية في قطاع غزة، اقتصر التقرير على تقدير قيمة الفجوة في ضريبة القيمة المضافة في الضفة الغربية فقط.

أظهرت نتائج التقرير أن الفجوة الكلية في ضريبة القيمة المضافة في الضفة الغربية بلغت 13% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019، وهي نسبة عالية بكل المقاييس. وتوزعت هذه النسبة بين 4% لفجوة السياسة الضريبية، و9% لفجوة الامتثال الضريبي كما شاهدنا سابقاً. وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر من نصف فجوة الامتثال الضريبي يعود إلى عدم تحصيل ضريبة القيمة المضافة على الواردات. ويوضح الجدول 1 أن فجوة الامتثال في تسديد ضريبة القيمة المضافة على الواردات بلغت قيمتها 761 مليون دولار في الضفة الغربية فقط في العام 2019. وتعزى أسباب التهرب الضريبي هذا إما على نقص المعلومات في فواتير المقاصة عن الكميات والقيم الصحيحة للبضائع المستوردة، أو على التخفيض المعتمد للقيم الحقيقية للمستوردة من الخارج. وقدرت الدراسة أن قيمة الواردات الفلسطينية التي يتم التبليغ عنها هي أقل بنحو 32% بالمتوسط من القيم الفعلية للبضائع المستوردة (التي صرح بها الشركاء التجاريون الموردون). ولاحظت الدراسة أن التهرب الضريبي متركز، بشكل خاص، في الواردات الفلسطينية

3 <http://documents1.worldbank.org/curated/en/988251593063216893/pdf/Palestinian-Territories-Impact-of-Fiscal-and-Economic-Policies-Estimation-of-VAT-Tax-Gap.pdf>

### جدول 1: الفجوة في الضرائب غير المباشرة على الواردات إلى الضفة الغربية فقط (مليون دولار 2019)

الإيراد الذي يمكن تحصيله (دون خصومات أو سماح)	الإيراد الذي يمكن تحصيله (بعد السماح والخصومات)	الإيراد الفعلي	فجوة السياسة الضريبية	فجوة الامتثال الضريبي
1,344	1,306	545	38	761

قامت منظمة أوكسفام (OXFAM) بالتعاون مع مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (AWRAD) بدراسة التغير الحاصل في شكل أو نوع الفئات المعرضة للخطر في قطاع غزة، ومدى كفاءة برنامج التحويلات النقدية التابع لوزارة التنمية الاجتماعية من خلال دراسة معايير الاستهداف في هذا البرنامج، ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المنشودة منه.<sup>8</sup> تعتبر الدراسة ذات أهمية كبيرة للجهات المانحة مثل الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، من أجل إعطائهم صورة مفصلة تساعد في وضع البرنامج والآليات الكفيلة بتوفير مساعدة أفضل لسكان قطاع غزة، كما تساعد في تزويد مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين بالمعلومات التي تمكنها من القيام بحملات المناصرة على المستويين المحلي والدولي. كما تساهم هذه الدراسة، أيضاً، في رسم استراتيجيات إدارة المخاطر وتخفيف الفقر المرتبطة ببرنامج التحويلات النقدية.

#### المنهجية والنتائج

اعتمدت الدراسة منهجاً متعدد الأساليب (كمي ونوعي) مستخدماً كلاً من: المسح الأسري للفئات الضعيفة، المجموعات البؤرية، المقابلات المعمّقة مع الخبراء والفاعلين المعنيين، مراجعة البيانات الخاصة ببرنامج التحويلات النقدية المقدم من وزارة التنمية الاجتماعية، مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بقطاع غزة، شمل المسح الأسري 600 أسرة فقيرة وهشة حسب بيانات وزارة التنمية الخاصة التي تشمل كلاً من المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية، الأسر على قوائم الانتظار الخاصة بالبرنامج، الأسر التي تمت إزالتها من البرنامج، أو تلك التي رفض طلبها بالانضمام إلى البرنامج. التحليل لم يقتصر فقط على نتائج المسح المتعلق بالتجربة الحقيقية للأسر في قطاع غزة، بل شملت انطباعاتهم الخاصة والتوجهات أو السلوكيات الاجتماعية لهم. كما اشتمل التحليل، أيضاً، على التداخل ما بين الأفراد، والأسر، والمجتمع، ومختلف المؤسسات والمناطق الجغرافية في قطاع غزة من أجل الوصول إلى صورة دقيقة عن الواقع الفعلي على الأرض.

وفي حين أن معظم المقاييس الخاصة بالهشاشة ركزت على عوامل مثل الدخل، والتباينات الاقتصادية، وديناميكية الفقر والصدمات، فإن هذه الدراسة تمتاز بتكيزها على أبعاد اجتماعية سياسية للحياة في غزة، كالاغتيالات الجندرية، والمستويات أو الشرائح الجديدة للفئات الهشة، والمتهملة في ذوي الاحتياجات الخاصة، والأشخاص الذين يعانون من المشاكل النفسية-الاجتماعية، وجرى مسيرات العودة.

المرتبطة بالتبادل التجاري مع الجانب الإسرائيلي. كما توصلت إلى أن فجوة الامتثال الضريبي تسود في كل من قطاعات الصناعة، والزراعة، والتجارة في فلسطين.

توصلت دراسة البنك الدولي إلى عدد من التوصيات أهمها:

- تحديث وإعادة صياغة قانون ضريبة القيمة المضافة لغرض تقليص فجوة الامتثال الضريبي.
- لغرض التخفيف من فجوة السياسة الضريبية، يتوجب التقليل من الأنشطة المعفاة من ضريبة القيمة المضافة، وهذا الجانب يجب أخذه بعين الاعتبار عند إعادة صياغة قانون ضريبة القيمة المضافة.
- للحد من التهرب الضريبي للواردات، يوصي التقرير بمواصلة الجهود من أجل إدخال التبادل الإلكتروني للمعلومات عن ضريبة القيمة المضافة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

### 3-6 مدى استجابة برنامج التحويلات النقدية الوطني في فلسطين للتغيير الحاصل في أشكال ومستويات الهشاشة في قطاع غزة

#### مقدمة

ما زال الحصار المفروض على قطاع غزة يتسبب في تدهور الأوضاع الاقتصادية والحالة الاجتماعية والمعيشية للسكان، الذي يعتمد جزء كبير منهم على المساعدات من أجل توفير الاحتياجات الأساسية للعيش. وينتج عن استمرار هذا الوضع، دخول فئات جديدة إلى دائرة التهميش، وبخاصة مع وصول تصاعد نسب البطالة (45% في العام 2019)،<sup>4</sup> والفقر (53%)<sup>5</sup> وانعدام الأمن الغذائي (68%)<sup>6</sup> إلى مستويات قياسية.

هناك العديد من البرامج الإغاثية التي تهدف إلى تقليص أضرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، والحد من الآثار السلبية التي تتركها على شريحة واسعة من السكان، أبرزها البرنامج الوطني للتحويلات النقدية المقدم عن طريق وزارة التنمية الاجتماعية. يُعنى هذا البرنامج كغيره من برامج المساعدات الأخرى بالأسر التي تقع تحت خط الفقر الشديد، وكذلك الأسر المهمشة التي تقع بين خطي الفقر المحلي والفقر الشديد، وعلى وجه التحديد الأسر التي تضم أشخاصاً من الفئات المهمشة أو الأقل حظاً مثل ذوي إعاقة، والمسنين، والأيتام، وأصحاب الأمراض المزمنة، أو الأسر التي تعيلها نساء. يقدم البرنامج مساعدات نقدية لأكثر من 115 ألف أسرة موزعة على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بواقع 74 ألف أسرة في قطاع غزة، و41 ألفاً في الضفة الغربية.<sup>7</sup>

4 <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3665>

5 OCHA. (2018). Humanitarian Needs Overview 2019, op. cit.

6- المصدر السابق.

7 <http://www.mosa.pna.ps/ar/content/> برنامج-التحويلات-النقدية

8 <https://oxfamlibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620989/rr-responsiveness-palestinian-national-cash-programme-shifting-vulnerabilities-gaza-280520-en.pdf?sequence=1&isAllowed=y>



### التوصيات

توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات الموجهة لكل من الحكومة الفلسطينية، والمانحين، والمؤسسات الدولية غير الحكومية، التي من شأنها أن تقترح إعادة التفكير بتعريف الهشاشة والجهات الأقل ضعفاً في قطاع غزة، وإعادة النظر في معايير القبول في البرنامج الوطني للتحويلات النقدية المقدم من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين، من أجل الحد من النمو في مستويات الهشاشة، ورفع مستويات التمكين والمرونة في مواجهة الصدمات لدى السكان في قطاع غزة.

1. قيام الحكومة بخطوات جادة وحازمة من أجل توحيد مختلف أشكال المساعدات ضمن آلية موحدة ودور إشرافي موحد لجميع الجهات الفاعلة في تقديم المساعدات، بما يشمل وزارة التنمية الاجتماعية، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، وبرنامج الغذاء العالمي، وغيره من المؤسسات الدولية الفاعلة.
2. زيادة الدعم المقدم من قبل الحكومة الفلسطينية للبرنامج الوطني للتحويلات النقدية بسبب الطلب المتزايد على البرنامج من قبل الأسر في قطاع غزة، والناجم عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقيام حكومة الأمر الواقع في قطاع غزة بالإيفاء بالتزاماتها المالية لدى العاملين لديها وإعادة النظر في أولويات الإنفاق لديها من أجل زيادة مستوى المساعدات الاجتماعية المقدمة للمواطنين.
3. توسيع معايير الاستحقاق في برنامج التحويلات النقدية من أجل الاستجابة للتحويلات في أشكال ومستويات الهشاشة في قطاع غزة، والنمو استجابة للحقائق الجديدة على الأرض.
4. خلق آلية قبول جديدة في برنامج التحويلات النقدية من أجل الاستجابة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، بحيث يستوفون شروط الاستحقاق بصورة أوتوماتيكية.
5. تفعيل الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني على المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، وعلى مؤسسات حكومة الأمر الواقع في قطاع غزة، من أجل الحد من الوساطة والمحسوبية والاعتبارات الحزبية في عملية اختيار الفئات المستفيدة من البرنامج.
6. تشجيع المانحين والمؤسسات الدولية غير الحكومية على دعم نشاط مؤسسات المجتمع المدني من أجل إعطاء مساحة أكثر لحرية التعبير والأنشطة الاجتماعية، وفسح المجال أمام الفقراء والفئات الهشة في التعبير عن احتياجاتها، واختيار الأولويات الخاصة بها بالطرق التي تراها مناسبة.

أكدت الدراسة على وجود تدرج عام وشامل للأوضاع في قطاع غزة نتيجة للأزمات المتتالية التي تعرض لها السكان خلال العقدين الماضيين، كما أن العديد من المجموعات التي من المفترض أن يكون لها مشاركة فعالة في النشاط الاقتصادي في الأوضاع الطبيعية، وجدت نفسها معرضة للهشاشة والخطر، وليس لديها خيار آخر سوى السعي إلى تلقي المساعدات الإنسانية. لقد شملت هذه المجموعات كلاً من المزارعين، والصيادين، والتجار، والمقاولين، والنساء، والفتيات، وموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية، والجرحى، والمعاقين، والخريجين الجدد، والأسر التي تشمل أشخاصاً مرضى وليس لديهم القدرة على تلقي العلاج. توصلت الدراسة إلى أن غالبية الأسر المشمولة في المسح تعتمد على الديون والاقتراض، إما من أحد أفراد الأسرة، وإما المجتمع، ما يشعرهم بالضعف والإذلال مقارنة بالشرائح الأخرى للمجتمع الأقل ضعفاً. أظهرت الدراسة أن الغالبية العظمى من الفقراء الجدد هم من الشباب الذين لديهم مستويات عالية من التعليم، ويملكون المؤهلات الكافية للدخول إلى سوق العمل.

فيما يتعلق بمؤشرات الهشاشة المستخدمة من قبل برنامج التحويلات النقدية، توصلت الدراسة إلى أنها غير كافية بسبب اعتمادها على الممتلكات المادية ومستويات الدخل، لذلك هي تتجاهل الفئات الهشة أو الضعيفة التي تأتي على غير العادة من خلفيات ميسورة، والتي أصبحت بشكل متزايد تعتمد على المساعدات من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية اليومية بسبب الارتفاع الكبير في نسب البطالة، وتقلص الفرص المتاحة للمشاركة في القوى العاملة، والخوف من المخاطر والصدمات المستقبلية، واستنفاد آليات التأقلم أو المواجهة. على الرغم من أن آليات الشمول الموسعة المعتمدة من قبل برنامج التحويلات النقدية في ظاهرها تراعي أو تستوعب الفئات الهشة، فإن ذلك غير منصوص عليه بشكل صريح من خلال الوثائق أو معايير الاختيار الخاصة بطبيعة التحويلات في تركيبة أو شكل الهشاشة والفقراء الجدد. إن سوء الإدارة أحياناً في جمع البيانات المتعلقة بالفئات المهمشة، وضعف المساءلة فيما يتعلق بقرار شمول أو عدم شمول الفئات الهشة، وتعاضد الأدوار بين موظفي السلطة الفلسطينية وحكومة الأمر الواقع في قطاع غزة، كلها عوامل تعيق عملية رصد وتعريف التغيرات أو التحويلات الحاصلة في أشكال ومستويات الهشاشة. رصدت الدراسة وجود درجة عالية من الغموض أو التباين في كل من عمليات جمع وإدخال البيانات الخاصة ببرنامج التحويلات النقدية، كما أن البرنامج لا يأخذ، بشكل كامل، بعامل الجنس، وذوي الاحتياجات الخاصة، والكبار في السن، والعوامل الاجتماعية-السياسية متعددة الأبعاد التي تؤثر على المجموعات الهشة، علاوة على العوامل الاجتماعية المعتمدة حالياً. من الواضح وجود تداخلات في المستفيدين من البرامج المختلفة للمساعدات في قطاع غزة؛ سواء النقدية، أو العينية، أو الإنسانية، أو التنموية، وذلك بسبب الطبيعة المجزأة لمختلف الهياكل الحكومية والتنموية. فعلى سبيل المثال، في حين يبدو المتقدمين الجدد للبرنامج أكثر فقراً من الذين حذفوا من البرنامج أو رفضت طلبات انضمامهم، فإن قدرتهم (المتقدمين الجدد) على الوصول إلى مصادر أخرى للمساعدات، تتطلب مراجعة معايير القبول أو دراسة الطلبات المقدمة بعناية.



## مفاهيم وتعريف اقتصادية

### منحنى الفيل

#### The Elephant Curve

بأن إعادة الاصطفاف العالمي على مستوى توزيع الدخل، كان من أحد أسباب انتشار ظاهرة الشعبية في كثير من البلدان الرأسمالية التي تتوجت بانتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة في العام 2016.

وكان هناك كلام كثير على أنه في الوقت الذي تسببت فيه حركة العولمة في رفع درجة اللامساواة في الدول الصناعية الغنية، كان لها المفعول العكسي في البلدان الفقيرة، وبخاصة في بلدان الاقتصادات النامية كالصين والهند. وبشكل طبيعي، فلقد أثار ذلك سؤالاً مهماً حول حقيقة تأثير حركة العولمة على توزيع الدخل على المستوى العالمي. هل عملت العولمة على تحسين درجة المساواة بالدخل على المستوى العالمي أم أنها كانت سبباً في زيادة اللامساواة؟ وفيما يلي عرض لواحدة من أهم الدراسات التي حاولت الإجابة عن هذا السؤال، وهي الدراسة التي نتج عنها مفهوم "منحنى الفيل".

من المعروف أن هناك ثلاثة مناهج إحصائية مختلفة لقياس توزيع الدخل العالمي، ودراسة تطور درجة اللامساواة الدولية. النهج الأول يقيس درجة اللامساواة عبر قياس التباين بين متوسطات الدخل في الدول المختلفة. هذه الطريقة تركز على قياس التباين بين الدول وليس بين الأفراد نظراً لأن متوسط الدخل لا يعني أن الأفراد كافة في الدولة، يحصلون فعلياً عليه. متوسط الدخل في كل دولة من دول العالم يدخل في الحساب في هذا النهج دون اعتبار لأي عوامل أخرى، بحيث إن أهمية كل متوسط دخل (في دولة مثل الهند مثلاً بعدد سكانها 1.4 مليار) تعادل أهمية كل متوسط في دولة أخرى (في الكويت بعدد سكانها الذي لا يتجاوز الخمسة ملايين، على سبيل المثال). هذا يعني أن تأثير تحسن متوسط الدخل في الهند على توزيع الدخل العالمي، سوف يعادل تأثير تحسن الدخل في أي دولة فقيرة أخرى بغض النظر عن عدد سكانها. بكلمات أخرى، هذا النهج لا يقيس اللامساواة بين الأفراد في العالم، ولكنه يقيس التباين بين متوسطات الدخل في الدول المختلفة، كما أنه لا يصور فعلياً تطور اللامساواة الدولية نظراً لأنه لا يقوم بتجريح أثر تطور متوسط الدخل في كل دولة بعدد سكانها.

النهج الثاني يأخذ بالاعتبار متوسط الدخل في كل دولة من دول العالم كما في السابق، ولكنه يقوم، أيضاً، بتجريح هذا المتوسط بعدد السكان في كل دولة. الارتفاع في الدخل المتوسط في دولة فقيرة نسبياً، وذات عدد السكان المرتفع (مثل الهند)، سيكون له أثر أكبر في تقليص اللامساواة الدولية هنا من ارتفاع مواز في الدخل المتوسط في دولة ذات عدد سكان محدود (مثل جزر القمر مثلاً). لاحظ أن النهجين الأول والثاني يأخذان بالاعتبار متوسطات الدخل في الدول المختلفة (الناتج المحلي الإجمالي للفرد) وليس الدخل الفعلي للأفراد؛ أي إنهما يقيسان التباين في متوسطات الدخل بين الدول مع إهمال التباين في توزيع الدخل داخل الدول المنفردة.

مع بداية القرن الحالي، ازداد اهتمام الاقتصاديين في الولايات المتحدة الأمريكية بموضوع توزيع الدخل القومي لاستمرار سوء التوزيع طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. ومن المعروف أن زيادة درجة اللامساواة في المجتمع تقود إلى أضرار اقتصادية كثيرة من أهمها:

- تقليص حجم الاستثمار في الرأسمال البشري، وبالتالي تقليص نسبة النمو الاقتصادي.
- تجميع الثروة بأياد قليلة، ما يؤدي إلى تعاظم المضاربات المالية الخطرة في أسواق المال.
- تكريس عناصر القوة السياسية بأيادي الأغنياء، ما يؤدي إلى فرض نظام ضرائبي غير كفء ومحابٍ للأثرياء، ما يقود إلى تقليص إمكانات القطاع العام في الإنفاق على الصحة العامة، وحماية البيئة، ومواجهة التقلبات المناخية.

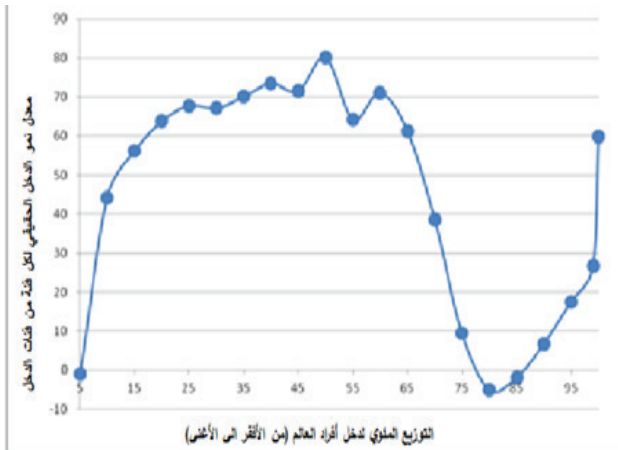
ومع بدء العشرية الثانية من القرن، أصبح معروفاً على المستوى الشعبي في الولايات المتحدة الأمريكية، أن مستوى اللامساواة بلغ مرحلة خطيرة من سوء، وأن ذلك كان من أحد أسباب الأزمة المالية للعام 2008، كما كان المستوى العالي لعدم المساواة في العشرينيات من القرن الماضي من أحد أسباب الضائقة الاقتصادية الكبرى (Great Depression) التي استمرت طوال عقد الثلاثينيات. وفي العام 2011، انفجر الغضب الشعبي من تعاظم درجة اللامساواة في المجتمع الأمريكي باحتجاجات "احتل وول ستريت" (Occupy Wall St). في مدينة نيويورك التي رفعت شعار "نحن الـ 99%"، معبرة بذلك عن الشعور العام بأن 1% فقط من السكان يملكون معظم الثروة ويتحكمون بالسلطة. ولقد انتشرت هذه الاحتجاجات في معظم المدن الأمريكية، وفي كثير من بلدان العالم الأخرى، وبخاصة في بلدان العالم الرأسمالي، مؤكدة بذلك أن مشكلة "سوء توزيع الدخل"، أو تعاظم درجة اللامساواة هي قضية عالمية.

وفي الدوائر الأكاديمية، كان هناك تركيز على عاملين يعتقد أنهما السببان الرئيسيان وراء المشكلة. الأول هو عملية تفكيك ركائز "دولة الرفاهية" (The Welfare State) في المجتمعات الرأسمالية التي ابتدأت في مطلع الثمانينيات مع إدارة ريغان في الولايات المتحدة وحكومة ثاتشر في بريطانيا، حيث تم تغيير النظام الضرائبي لمصلحة رأس المال، كما تم تحطيم نفوذ نقابات العمال، وتقليص الإنفاق الحكومي على مرافق الصحة والتعليم، ومحاربة التلوث البيئي. أما العامل الثاني، فكان حركة العولمة التي نتج عنها رسم خريطة جديدة للتوزيع العالمي للعمل ورأس المال، كما قلصت من قدرة الدولة على انتهاج سياسات اقتصادية لا تتماشى مع أهداف الشركات العملاقة عابرة الجنسيات والقارات وهيمنة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على السياسات النقدية والمالية. ويسود الاعتقاد في كثير من الدوائر الإعلامية في البلدان الرأسمالية،

يسجل المحور الأفقي في الشكل 1 توزيع سكان العالم حسب مستويات دخلهم. أفقر 5% من سكان العالم موجودون على أقصى الطرف الأيسر من المحور الأفقي. ويأتي بعدهم ثاني أفقر عشرين من سكان العالم، وهكذا دواليك حتى نصل إلى أغنى 5% من سكان الكرة الأرضية، وهم في أقصى الطرف الأيمن من المحور الأفقي. المحور العمودي يقيس معدلات النمو الحقيقية المتوسطة للدخل الذي حصل عليه كل عشرين خلال العقدين بين 1988 و2008. لاحظ إذن أن المنحني المرسوم، "منحنى الفيل"، يصور على ذلك معدلات نمو الدخل وليس مستويات الدخل ذاتها. مستويات الدخل النسبية مسجلة على المحور الأفقي للشكل البياني.

تم التوصل إلى أرقام الدخل الفعلية لأفراد العالم من خلال مسح الأسر المعيشية التي تقوم بها مراكز الإحصاء بشكل دوري كل 5 سنوات في مختلف الدول، وبلغ عدد هذه المسوح 565 مسحاً. كما تم تحويل الدخل كافة من العملات المحلية إلى دولار مكافئ القيمة الشرائية.<sup>2</sup>

شكل 1: معدلات النمو في الدخل الحقيقي لسكان العالم المصنفين بمجموعات عشرية من الأفقر إلى الأغنى خلال 1988-2008 (نسبة مئوية)



المصدر: المرجع 1

### الرابعون والخاسرون من العولمة

توصلت الدراسة إلى عدد مهم من النتائج، على رأسها أن اللامساواة الدولية في توزيع الدخل العالمي لم يطرأ عليها تغير كبير خلال عقدي العولمة، إذ أن قيمة "معامل جيني" ظلت على حالها تقريباً في حدود 70%.<sup>3</sup> وهذه النسبة تعني عملياً أنه إذا ما قسّمنا الدخل العالمي إلى نصفين متساويين، فإن أغنى 8% من سكان العالم يحصلون على أحد النصفين، والـ 92% المتبقية تحصل على النصف الآخر (النسب المناظرة هي 22%-78% في أمريكا، و29%-71% في ألمانيا). ولكن عقدي

2- من أجل معلومات أوفى وتعريف لدولار مكافئ القيمة الشرائية، راجع عدد "المراقب الاقتصادي الربعي" رقم 48.

3- معامل جيني هو مقياس لعدالة توزيع الدخل القومي بين المواطنين في دولة ما، أو أي مجموعة من الناس. والمعامل يتراوح بين الصفر والواحد (100%) حيث يشير الصفر إلى المساواة التامة (كل فرد يحصل على الدخل نفسه) ويشير الواحد إلى اللامساواة التامة (فرد واحد يحصل على كل الدخل القومي). لمعرفة المزيد عن استعمال وتفسير "معامل جيني"، انظر في "المراقب الاقتصادي الربعي" رقم 50.

النهج الثالث يقيس التباين في توزيع الدخل بين الأفراد في أنحاء العالم كافة، دون اعتبار للدول التي يقيمون فيها. في حين يقوم النهجان الأول والثاني على تجميع الدول ذات الدخل المتوسط المتقارب معاً (من أفقر 10% من دول العالم إلى أغنى 10%)، يتم التجميع هنا بين الأفراد مباشرة: أفقر 10% من سكان العالم (وهؤلاء يأتون بالطبع من دول مختلفة) إلى أغنى 10% من أفراد العالم؛ أي إن اللامساواة في النهج الثالث تقوم على أساس الفرد والدخل الفعلي الذي يحصل عليه، وليس على متوسط الدخل في الدولة التي يقيم فيها. ويطلق على اللامساواة التي يتم حسابها بهذه الطريقة اسم اللامساواة العالمية (Global Inequality). ويتم الحصول على مستويات الدخل الفعلية للأفراد في كل دولة مباشرة من مسح الأسر المعيشية (Household Surveys) التي تقوم بها مراكز الإحصاء بشكل دوري في الدول المختلفة.

### أم المناظرات عن اللامساواة

في إطار أبحاثه الرائدة عن الفقر وتوزيع الدخل، نشر برانكو ميلانوفتش دراسة في العام 2012 سعى فيها إلى تحديد من هم الرابحون والخاسرون، خلال السنوات المهمة في صعود حركة العولمة، وذلك بين تاريخ انهيار حائط برلين، وتاريخ اندلاع الأزمة المالية العالمية، أي خلال العقدين بين 1988 و2008.<sup>1</sup>

توصلت دراسة ميلانوفتش -أولاً- إلى أن اللامساواة الدولية في توزيع الدخل ازدادت خلال فترة الدراسة في حال استخدام النهج الأول لحساب التفاوت الدولي. وحدث هذا، بشكل عام، لأن الدول الغنية نمت بشكل أسرع من الدول الفقيرة، ولأن معجزة النمو في الصين والهند ليس لها تأثير قوي نظراً لأن أرقام نموها لا يتم ترجيحها بأعداد السكان العالية فيهما. أما عند استخدام النهج الثاني في حساب اللامساواة، فإن النتائج تشير إلى أن سنوات العولمة تراكمت مع تراجع في اللامساواة الدولية. وسبب هذا يعود حصراً إلى النمو الاستثنائي للدخل المتوسط في الصين والهند، وهما البلدان اللذان انطلقا من مستوى دخل متدنٍ جداً في العقود الأخيرة من القرن الماضي. ويذكر ميلانوفتش أن هذا يحل لغز "أم المناظرات" التي سادت بين أنصار العولمة ومناهضيها، إذ في حين يشدد أنصار العولمة على قياس اللامساواة الدولية حسب النهج الإحصائي الثاني، يصرّ معارضوها على القياس بالنهج الأول.

### منحنى الفيل

ولكن ماذا حدث لتوزيع الدخل خلال سنوات العولمة إذا ما تم قياس اللامساواة حسب النهج الإحصائي الثالث، وهو، بطبيعة الحال، أدق الطرق لتصوير توزيع الدخل العالمي، ولملاحظة تطور هذا التوزيع عبر الزمن؟ هذا تحديداً ما قدمته دراسة ميلانوفتش. ولقد لخص الباحث نتائج دراسته في شكل بياني مبسط. وحظي هذا الشكل البياني بانتشار واسع، وأطلق عليه اسم "منحنى الفيل" نظراً لأنه يشابه رسم الفيل بظهره المحدود، وخرطومته المرتفع إلى الأعلى.

1. Branko Milonovic (2012): Global Income Inequality by the Numbers: in History and Now-An Overview. Policy Research Working Paper 6259. The World Bank.

من الخاسرين هي التي يطلق عليها ميلانوفتش اسم "الشرائح العليا من الطبقة العالمية المتوسطة". ويقع دخل هذه الشرائح بين العشريين السابع والتاسع. لم يشهد دخل هذه الطبقة نمواً يذكر، بل شهد أحياناً تراجعاً، خلال العقدين. وتضم هذه المجموعة الكثيرين من مواطني الدول الاشتراكية السابقة، ومن العمال غير المهرة في الدول الغنية، إضافة إلى أعداد وفيرة من الطبقة المتوسطة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

شهد توزيع الدخل العالمي، إذن، إعادة اصطفاف مهم خلال عقدي العولمة. وجاء هذا أساساً نتيجة نمو دخل الثلث الأفقر من سكان الكرة الأرضية (باستثناء أفقر 5%) بمعدل حقيقي يتراوح بين 40% و70%. وتجسد هذا الإنجاز الباهر في انخفاض نسبة أفراد العالم الذين يعانون من الفقر المطلق (الذين دخلهم اليومي أقل من 1.25 دولار مكافئ قوة شرائية) من 44% في العام 1988، إلى 23% من سكان العالم في العام 2008. ويتوجب التنويه بأن الجزء الأكبر من الذين استفادوا من هذا الإنجاز، هم مواطنون صينيون في المحل الأول، وهنود في المحل الثاني.

العولمة ترافقا مع إعادة ترتيب واصطفاف في التوزيع بين فئات الدخل المختلفة في العالم كما يوضح "منحنى الفيل".

ويمكن تلخيص إعادة الاصطفاف هذه بالنقاط التالية:

- هناك فئتان حصدتا معظم المكاسب خلال عقدي العولمة، أولهما الأغنياء جداً؛ أي أغنى 5% من سكان العالم، الذين شهد دخلهم الحقيقي نمواً بمقدار 60% خلال العقدين، كما يظهر في أقصى نقطة على خرطوم الفيل في الشكل البياني. لا بل إن المكاسب تركزت بدرجة أكبر لدى أغنى 1% من سكان الكوكب، الذين بلغ عددهم نحو 60 مليون شخص، (12% منهم مواطنون في الولايات المتحدة). ثانيهما، الطبقة الوسطى التي يقع دخلها بين العشريين الخامس والسادس في التوزيع. الدخل المتوسط لهذه الطبقة الاجتماعية شهد نمواً يفوق 70% خلال العقدين. وتضم هذه الطبقة نحو 200 مليون صيني، و90 مليون هندي، و30 مليون من إندونيسيا والبرازيل ومصر وغيرهم.

- الخاسرون خلال عقدي العولمة هم، أيضاً، فئتان: الأولى أفقر 5% من سكان العالم (موقعها في أقصى اليسار على المحور الأفقي). ويقيم معظم هؤلاء في أفريقيا جنوب الصحراء، ومنهم، أيضاً، من يقيم في أمريكا اللاتينية، وبعض الدول الشيوعية سابقاً. وفي حين كان الدخل المتوسط لكل إفريقي جنوب الصحراء يعادل 2/3 من وسيط دخل الفرد العالمي في العام 1988، فإن هذا هبط إلى أقل من 1/2 من وسيط الدخل في العام 2008. المجموعة الثانية



## ملخص لأهم التطورات الاقتصادية في الربعين الأول والثاني من العام 2020

في 9 أيار 2020، قال رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، إنه تم الاتفاق مع البنوك على أن تُجمّد أي إجراء بشأن حسابات الأسرى لديها عقب التهديدات الإسرائيلية.<sup>8</sup>

### المالية العامة

#### إسرائيل تقتطع مبالغ جديدة من إيرادات المقاصة

في 29 كانون الأول 2019، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن اقتطاع 149 مليون شيكل إضافي سنوياً من إيرادات المقاصة التي تجمعها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، وهذا المبلغ يساوي قيمة ما تحولته الحكومة الفلسطينية من مساعدات اجتماعية لعائلات الشهداء والجرحى.<sup>9</sup> وبذلك تصبح حجم الاقتطاعات حوالي 650 مليون شيكل سنوياً، وذلك بموجب قانون أقره البرلمان الإسرائيلي لحجز أموال من إيرادات المقاصة تكافئ مخصصات الأسرى الفلسطينيين وعوائلهم.<sup>10</sup>

### موازنة الطوارئ

في 17 حزيران 2020، تقدمت السلطة الفلسطينية للجامعة العربية بطلب رسمي لتفعيل شبكة الأمان العربية، واقتراض مبلغ 100 مليون دولار شهرياً، يتم سدادها بعد حل أزمة وقف تحويل إيرادات المقاصة.<sup>11</sup> ولكن حتى الآن، لم تعلن أي من الدول العربية رسمياً عن تقديم أي مساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية.<sup>12</sup> كما أن تصاعد حدة التوتر السياسي والإقليمي، وبخاصة بعد الإعلان عن اتفاق تطبيع العلاقات الإسرائيلي-الإماراتي، قد زاد من حجم التحديات المالية التي تواجه السلطة الفلسطينية.

### الدعم الدولي

#### اجتماع لجنة الارتباط الخاصة

عقدت لجنة الارتباط الخاصة بتنسيق المساعدات للشعب الفلسطيني (AHLC) اجتماعها في 2 حزيران 2020 عبر تقنية الفيديوكونفرنس، وذلك لبحث الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في فلسطين. ولجنة الارتباط الخاصة هي لجنة مكونة من 15 عضواً من الدول الكبرى المانحة، فيها ممثلون عن فلسطين وإسرائيل، تعمل كآلية لتنسيق المساعدات التنموية المقدمة للشعب الفلسطيني على المستوى السياسي.<sup>13</sup>

8. <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/5/9/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%AF>

9. <https://www.jpost.com/Israel-News/Bennett-freezes-NIS-150-million-in-pay-for-slay-funds-612387>

10. <https://www.alhadath.ps/article/112019/>

11. <https://www.aa.com.tr/en/middle-east/palestine-seeks-100m-loan-from-arab-league/1880887>

12. <https://felesteen.ps/post/69122/>

13. <https://bit.ly/32JwKP>

يشمل هذا القسم ملخصاً لأهم الأحداث الاقتصادية خلال الفترة التي يغطيها المراقب، حسب الموضوع والتسلسل الزمني.

### الاقتصاد السياسي

#### الرؤية الأمريكية الإسرائيلية للسلام

في 26 شباط 2020، عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) جلسة طاولة مستديرة حول الأبعاد الاقتصادية والآثار المحتملة لتطبيق خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط؛ "السلام من أجل الازدهار"، والمكونة من شقين.<sup>1</sup> أعلن عن الشق السياسي في 28 كانون الثاني 2020، بينما الشق الاقتصادي قدم في حزيران 2019.<sup>2</sup> واجهت هذه الرؤية رفضاً من القطاعات الفلسطينية كافة، سواء السياسية، أو رجال الأعمال، أو المجتمع المدني، نظراً لتجاهلها أموراً عديدة، أبرزها حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة قابلة للحياة وذات سيادة.

#### مخطط إسرائيلي لضم أراضٍ من الضفة الغربية

في 20 نيسان 2020، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن عزميتها طرح مشروع قانون لضم غور الأردن والمستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية المحتلة اعتباراً من 1 تموز.<sup>3</sup> لم يتم طرح المشروع في التاريخ المحدد، ولكن لم يصدر أيضاً أي إعلان رسمي من الحكومة الإسرائيلية يفيد بالتخلي عن الخطة المذكورة.

رداً على التصريحات الإسرائيلية بخصوص مخططات الضم، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 19 أيار 2020 وقف جميع أشكال التنسيق الأمني مع إسرائيل.<sup>4</sup> وعقب هذا الإعلان، ذكر حسين الشيخ، رئيس هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية، أن السلطة الوطنية الفلسطينية رفضت قبول إيرادات المقاصة لشهر أيار من إسرائيل، وأن السلطة في حلّ من جميع الاتفاقيات والتفاهات مع حكومة إسرائيل.<sup>5</sup>

#### تهديدات إسرائيلية لرواتب الأسرى

في 6 أيار 2020، ذكر حسن عبد ربه، الناطق باسم هيئة شؤون الأسرى والمحررين، أن بعض أسر الأسرى والمحررين اشتكوا من إغلاق مفاجئ لحساباتهم المصرفية.<sup>6</sup> وأكدت الهيئة أن بنكين أردنيين وآخر فلسطينياً قامت بإغلاق حسابات لأسرى وأسر الشهداء، في أعقاب تلقيها تحذيرات من محام إسرائيلي في 20 نيسان من مغبة الاستمرار في دفع رواتب الأسرى الفلسطينيين القابعين في السجون الإسرائيلية. وتم تهديد السلطة الفلسطينية برفع دعاوى مدنية إسرائيلية ضد البنوك.<sup>7</sup>

1. <http://www.mas.ps/files/server/20200203154439-1.pdf>

2. <https://www.whitehouse.gov/peacetoprosperity/>

3. <https://bit.ly/2ULL3oj>

4. <https://nbcnews.to/2YGbKvQ>

5. <http://english.wafa.ps/page.aspx?id=37R4Uca117299750238a37R4Uc>

6. <https://www.alhadath.ps/article/120052/>

7. <http://www.alquds.com/articles/1586248416063681700/>



حال أكمل الشباب الفلسطينيين تدريبهم وحصلوا على فرصة عمل من خلال سند الأثر الإيجابي، سيقوم البنك الدولي بالدفع للمستثمرين من خلال وزارة المالية الفلسطينية.<sup>20</sup> وفي هذا الإطار، تم تخصيص مبلغ 1.8 مليون دولار كاستثمار خاص أولي مقدم من أربعة مساهمين في سند الأثر الإيجابي: صندوق الاستثمار الفلسطيني، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بنك التنمية الهولندي، استثمار فلسطين (Invest Palestine). في المقابل، خصص البنك الدولي (من خلال صندوق الضفة الغربية وقطاع غزة الائتماني التابع للبنك الدولي، وصندوق بناء الدول والسلام) مبلغ 5 ملايين دولار تدفع من خلال وزارة المالية بعد تحقق النتائج المرجوة.

سندات الأثر الإيجابي هي أدوات استثمار قائمة على الأداء؛ تهدف إلى تمويل برامج تنموية بأموال من مستثمرين من القطاع الخاص، الذين يستردون استثماراتهم من طرف ثالث متبرع فقط في حال تحققت النتائج، التي يتم الاتفاق عليها قبل البدء بالمشروع، ومن ثم يجري قياس مدى تحققها من قبل طرف ثالث مستقل.

### تراجع الإنتاج في غزة

في العاشر من كانون الثاني 2020، أفاد رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار بأن هناك تراجعاً في متوسط الإنتاج السنوي في مصانع غزة بـ 20% من القدرة الإنتاجية الطبيعية. التراجع يعود إلى أسباب عدة ناتجة عن الحصار الإسرائيلي، وإغلاق جميع معابر القطاع.<sup>21</sup>

### برنامج "إسناد"

في الرابع من أيار 2020، أعلن صندوق الاستثمار الفلسطيني، عن إطلاق برنامج "إسناد" بـ 25 مليون دولار لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في مواجهة تداعيات جائحة "كورونا". وجاء هذا البرنامج، بهدف تمكين هذه المنشآت من الوصول إلى السيولة المالية اللازمة لمساعدتها على الاستمرار في عملها.<sup>22</sup>

### خدمات الدفع الإلكتروني

في 5 أيار 2020، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليمات عمل الشركات المحلية في مجال تقديم خدمات الدفع الإلكتروني، مثل المحافظ الإلكترونية والبطاقات مسبقة الدفع.<sup>23</sup> وتهدف هذه التعليمات إلى تنظيم العمل في مجال خدمات الدفع الإلكتروني في فلسطين.

جاء ذلك بعد ترخيص أولى شركات خدمات الدفع الإلكتروني في فلسطين، التي بدأت في تفعيل خدماتها.<sup>24</sup>

## برامج جديدة لدعم قطاع تكنولوجيا المعلومات بتمويل من البنك الدولي

وافق البنك الدولي في 12 حزيران 2020 على تقديم منحة بقيمة 15 مليون دولار لتعزيز الفرص الاقتصادية المستدامة للشباب الفلسطيني في قطاع تكنولوجيا المعلومات.<sup>14</sup> ويهدف مشروع "التكنولوجيا من أجل الشباب وفرص العمل" إلى مساعدة قطاع تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني على تنمية قدرات الشركات، وخلق المزيد من فرص العمل ذات الجودة العالية.

### مساعات للقطاع الزراعي

في الرابع عشر من حزيران 2020، أعلن وكيل مساعد وزير الزراعة أن هنالك مساعات ستشمل 150 مزارعاً من قطاع غزة وتبلغ هذه المساعات في مرحلتها الأولى 731 ألف دولار، وأكد أن المساعات أتت بتمويل من الاتحاد الأوروبي.<sup>15</sup>

### أزمة أونروا المالية

في 11 تشرين الثاني 2019، أعلن كريستيان ساوندرز، القائم بأعمال المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، أن الوكالة تواجه أسوأ أزمة مالية في تاريخها.<sup>16</sup> وفي 31 كانون الثاني 2020، أعلن ساوندرز، أن الوكالة ستحتاج -كحد أدنى- إلى 1.4 مليار دولار لتمويل أنشطتها وخدماتها الأساسية في العام 2020.

### بيئة الأعمال

### الأسبوع العالمي لريادة الأعمال - فلسطين

احتفلت فلسطين بالأسبوع العالمي لريادة الأعمال للعام السابع على التوالي، الذي عقد هذا العام في الفترة بين 18 و24 من تشرين الثاني 2019 تحت شعار التعليم ودور تنمية المهارات في دعم نمو الشركات الناشئة.<sup>17</sup> الأسبوع العالمي لريادة الأعمال عبارة عن مبادرة دولية تهدف إلى تعريف الشباب بمفهوم ريادة الأعمال.<sup>18</sup>

### سندات الأثر الإيجابي بهدف خلق فرص عمل

في 5 تشرين الثاني 2019، طرح البنك الدولي أول سند للأثر الإيجابي في فلسطين؛ بهدف خلق فرص عمل في إطار مشروع "التمويل من أجل التوظيف"، والذي يركز على تطوير المهارات وتوظيف الشباب وسد الفجوة بين الجنسين في فرص التوظيف.<sup>19</sup> وتستهدف سندات الأثر الإيجابي مجموعة تقديرية تضم نحو 1500 مستفيد تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً (بما في ذلك ما لا يقل عن 30% من النساء). وفي

14. <https://bit.ly/3kSbLHw>

15. [https://www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=13fab743y335198019Y-13fab743](https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=13fab743y335198019Y-13fab743)

16. <https://bit.ly/2PflLlj>

17. <http://maannews.net/Content.aspx?id=1001866>

18. <http://maannews.net/Content.aspx?id=1001866>

19. <https://www.worldbank.org/en/news/feature/2019/11/11/rethinking-job-creation-for-palestinian-youth>

20. <https://bit.ly/2EaCeMq>

21. <http://www.alquds.com/articles/1578653397789103900/>

22. [https://www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=13db1130y333123888Y13db1130](https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=13db1130y333123888Y13db1130)

23. <https://bit.ly/2AGtmPX>

24. <https://www.aliqtisadi.ps/article/75024/>

## بنك الاستقلال للتنمية والاستثمار الحكومي

من خلاله التصدير مباشرة إلى العالم الخارجي. يعتبر منع الفلسطينيين من تصدير المنتجات الزراعية إلى باقي دول العالم خرقاً لبنود بروتوكول باريس واتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO).<sup>30</sup> وقد جاء القرار الإسرائيلي رداً على منع السلطة الوطنية الفلسطينية إدخال المنتجات الإسرائيلية إلى السوق الفلسطيني في 5 شباط، بما في ذلك الخضروات والفواكه والعصائر والمياه المعدنية، والمشروبات الغازية.<sup>31</sup>

في 20 شباط، ذكرت وسائل الإعلام أن الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية توصلوا إلى اتفاق لإنهاء الأزمة التجارية التي احتدت خلال الربع الأول من العام 2020.<sup>32</sup> يشمل التفاهم رفع الحظر على التجارة المطبق من قبل الجانبين، وكذلك السماح بالاستيراد المباشر للعجول من الخارج وتصدير البيض الفلسطيني إلى إسرائيل.

## تراجع صادرات الحجر

في 12 شباط 2020، كشفت إدارة اتحاد صناعة الحجر والرخام عن تراجع ملحوظ في مبيعاتها للسوقين الخارجية والمحلية خلال العام 2019، مقارنة مع العام الذي سبقه بسبب المنافسة السعرية للرخام المستورد، ويقدر انخفاض المبيعات بما يقارب 20%.<sup>33</sup>

## جائحة كورونا

### صندوق "وقفة عز"

في 6 نيسان 2020، عقد مجلس إدارة صندوق "وقفة عز" اجتماعه الأول في رام الله. وبدأ المجلس في تعبئة الدعم لمساعدة الحكومة في جهودها لمكافحة تأثيرات كوفيد-19. ويهدف الصندوق إلى جمع التمويل والتبرعات من القطاع الخاص والمواطنين الأفراد، سواء على المستوى المحلي أو بالخارج، وذلك لدعم جهود وزارتي التنمية الاجتماعية والصحة وقطاع الرعاية الصحية كذلك.<sup>34</sup> وقد جمع الصندوق لغاية 5 أيار-والذي يهدف لجمع تبرعات بقرابة 30 مليون دولار- 17.7 مليون دولار.<sup>35</sup>

## خسائر رام الله والبيرة

في الخامس من أيار 2020، صدرت دراسة تؤكد أن خسائر المنشآت في محافظة رام الله والبيرة جراء جائحة الكورونا تقدر بـ 40 مليون دولار.<sup>36</sup>

في 1 حزيران 2020، صادق مجلس الوزراء الفلسطيني على مقترح لإنشاء بنك حكومي لإدارة المال العام ومصروفات الحكومة وإيراداتها في فلسطين، ورفع توصيته للرئيس الفلسطيني محمود عباس لبدء ذلك.<sup>25</sup> يتضمن المقترح إنشاء مؤسسة مالية تقدم خدمات مصرفية للجمهور، وتمنح قروضاً صغيرة ومتناهية الصغر للأفراد والشركات. كما رشح مجلس الوزراء في 20 حزيران مصرفياً ليشغل منصب المدير العام للبنك الذي سيتم إنشاؤه قريباً.

## مبادرة لتحسين فرص الحصول على تمويل

في 3 حزيران، أعلنت المؤسسة الأوروبية الفلسطينية لضمان القروض، إطلاق مبادرة جديدة لتحسين فرص الحصول على التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي تسببها جائحة كورونا، وتبلغ قيمة المبادرة 65 مليون شيكل.<sup>26</sup>

## إغراق السوق الفلسطيني بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية

في 4 حزيران 2020، أثرت سياسة الإغراق الإسرائيلية سلباً على المنتج الفلسطيني، حيث يتم إغراق السوق الفلسطيني بمخلفات بيوت التعبئة الإسرائيلية، وبطيخ المستوطنات، وذلك يؤدي إلى انخفاض كبير في سعر البطيخ الفلسطيني، ويلحق خسائر مادية مرتفعة بالمزارع الفلسطيني.<sup>27</sup>

## حوافز استثمارية للأغوار والمنطقة المسماة "ج"

في 15 حزيران 2020، صادق مجلس الوزراء على حزمة حوافز لغايات تشجيع الاستثمار في منطقة الأغوار والمنطقة المسماة "ج". وتتوقع هيئة تشجيع الاستثمار أن يتم تسجيل نحو 200 مشروع على الأقل خلال ثلاثة أعوام، ما يساهم في خلق 1400 فرصة عمل مباشرة. وتشمل الحوافز تخفيضاً ضريبياً بنسبة 66% لمدة خمسة أعوام إضافية على الشرائح المتاحة أو القائمة.<sup>28</sup>

## دعم القطاع الزراعي في الأغوار

في 29 حزيران 2020، أعلن وزير الزراعة رياض عطاري، ورئيس سلطة المياه مازن غنيم، الانتهاء من الآليات والخطط اللازمة والخاصة بدعم القطاع الزراعي في الأغوار، وتخصيص كميات مياه إضافية للقطاع الزراعي وقطاع النخيل بشكل خاص.<sup>29</sup>

## التجارة الدولية

### الخلافات التجارية الفلسطينية الإسرائيلية

في 9 شباط 2020، أعلنت الحكومة الإسرائيلية في خطوة غير مسبوقة عن حظرها تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية (شمل القرار الفواكه، والخضروات، والتمور، وزيت الزيتون) عبر الأردن، وهو المنفذ الوحيد الذي تستطيع الضفة الغربية

30. <https://www.timesofisrael.com/israel-blocks-palestinian-agricultural-export-in-escalating-trade-crisis/>

31. <http://english.wafa.ps/page.aspx?id=uCwp0va110502330312auCwp0v>

32. <https://www.timesofisrael.com/israel-palestinian-authority-appears-to-reach-arrangement-to-end-trade-war/>

33. [https://www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=139bf555y328987989Y139bf555](https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=139bf555y328987989Y139bf555)

34. <https://bit.ly/350Bl5I>

35. <https://www.waqfetizz.ps/ar>

36. [http://www.alhayat-j.com/arch\\_page.php?id=353313](http://www.alhayat-j.com/arch_page.php?id=353313)

25. <http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/50376>

26. [https://www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=13ecd428y334287912Y13ecd428](https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=13ecd428y334287912Y13ecd428)

27. [http://www.alhayat-j.com/arch\\_page.php?id=354661](http://www.alhayat-j.com/arch_page.php?id=354661)

28. [http://www.alhayat-j.com/arch\\_page.php?id=355156](http://www.alhayat-j.com/arch_page.php?id=355156)

29. [https://www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=13fddd62y335404386Y13fddd62](https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=13fddd62y335404386Y13fddd62)

## 117 مليون دولار للبنية التحتية لقطاع المياه في قطاع غزة

أعلن البنك الدولي في 10 شباط 2020، عن تقديم منحة بقيمة 15 مليون دولار لتنفيذ بعض مكونات المرحلة الأولى من مشروع المحطة المركزية لتحلية مياه البحر في غزة (GCDP) والأعمال المرافقة لها.<sup>42</sup>

يعد مشروع المحطة أكبر مشروع بنية تحتية في قطاع غزة نفذ حتى الآن، ويهدف لمعالجة أزمة المياه في القطاع الواقع تحت الحصار، وبسعة إنتاجية تصل إلى 55 مليون متر مكعب/ السنة من المياه المحلاة بحلول العام 2023 ليصل إلى إنتاج 110 ملايين متر مكعب/ السنة خلال المرحلة الثانية من المشروع.<sup>43</sup> أطلق المشروع في آذار 2018، بالتنسيق بين مؤسسات دولية وسلطة المياه الفلسطينية (PWA).<sup>44</sup> وفي شهر نيسان 2019، تلقى المشروع تعهدات إجمالية بقيمة 456 مليون يورو من المانحين من إجمالي التكلفة المقدرة بـ 562.3 مليون يورو.<sup>45</sup>

وفي 11 حزيران، أعلن البنك الدولي عن تقديم منحة بقيمة 10 ملايين دولار لتمويل تشغيل وصيانة محطة شمال غزة لمعالجة مياه الصرف الصحي لمدة أربع سنوات، وتهيئة الظروف اللازمة لتوفير خدمات مستدامة لمعالجة مياه الصرف.<sup>46</sup>

### خسائر بسبب السرقات والتعديات

في 18 أيار 2020، صدر بيان عن سلطة المياه، أكد أن السرقات والتعديات على شبكات وخطوط المياه، تؤدي إلى فقدان أكثر من 6 ملايين متر مكعب من المياه، وخسائر مالية بقيمة 22 مليون شيكل سنوياً.<sup>47</sup>

## خسائر قطاع السياحة

في 31 أيار 2020، صدرت دراسة تؤكد أن خسائر القطاع السياحي الإجمالية خلال مدة جائحة كورونا خلال الثلاثة شهور الماضية بحوالي 122 مليون دولار.<sup>37</sup> وفي 22 من حزيران، صدرت دراسة أخرى تشير إلى أن قطاع السياحة الفلسطيني من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بفيروس كورونا، حيث سجل خسائر بأكثر من 40% من صافي الإيرادات.<sup>38</sup>

### خسائر قطاع النقل

في 24 حزيران 2020، تبين أن الخسائر المباشرة لقطاع النقل في الضفة الغربية تقدر بنحو 11 مليون دولار أسبوعياً، وأتى ذلك على أثر التدابير التي منعت كلياً مركبات النقل العام للركاب من التنقل بين المحافظات وبين مراكز المدن والبلدات والقرى التابعة لها، كإجراء احترازي لمنع تفشي فيروس كورونا.<sup>39</sup>

## البنية التحتية

### أزمة ديون شركة كهرباء القدس

أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية في 29 كانون الأول 2019 عن التوصل لحل لأزمة ديون شركة كهرباء محافظة القدس (JDECO). جاء ذلك بعد تقديم قرض مشترك من مجموعة من البنوك المحلية للشركة بقيمة 670 مليون شيكل. في ظل التطورات الأخيرة، ذكر هشام العمري، مدير عام الشركة، أن القرض البنكي، الذي ستسده الشركة خلال سبع سنوات، سيستخدم لسداد التزامات الشركة تجاه شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، وللحيلولة دون قيام الشركة الإسرائيلية بقطع التيار الكهربائي في مناطق امتياز الشركة الفلسطينية.<sup>40</sup>

### واردات الطاقة من الأردن

في 15 كانون الثاني 2020، وقعت شركة كهرباء محافظة القدس (JDECO) اتفاقاً مع شركة الكهرباء الوطنية الأردنية (NEPCO) لرفع قدرة تزويد الكهرباء من الأردن إلى فلسطين من مستواه الحالي والبالغ 26 ميغاواط (3.5% من إجمالي الاستهلاك) إلى 80 ميغاواط (10.7% من إجمالي الاستهلاك). ووفقاً لمصادر فلسطينية، سيتم رفع القدرة الكهربائية خلال سبعة شهور بعد إنشاء محطة تحويل الكهرباء في منطقة الرامة في الأردن بقدرة 132/33 كيلو فولت، وستتكفل شركة كهرباء القدس بتكاليف بناء المحطة.<sup>41</sup>

42. <https://bit.ly/3aF2nkv>

43. [https://www.eib.org/attachments/country/bringing\\_water\\_to\\_gaza\\_en.pdf](https://www.eib.org/attachments/country/bringing_water_to_gaza_en.pdf)

44- المفوضية الأوروبية والبنك الاستثماري الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط وبنك التنمية الإسلامي والبنك الدولي: <https://bit.ly/2Iyaof3>

45. <https://bit.ly/38A7gKq>

46. [https://www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=13f28460y334660704Y13f28460](https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=13f28460y334660704Y13f28460)

47. [http://www.alhayat-j.com/arch\\_page.php?id=354138](http://www.alhayat-j.com/arch_page.php?id=354138)

37. [http://www.alhayat-j.com/arch\\_page.php?id=354515](http://www.alhayat-j.com/arch_page.php?id=354515)

38. [http://www.alhayat-j.com/arch\\_page.php?id=350057](http://www.alhayat-j.com/arch_page.php?id=350057)

39. [https://www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=13fabafay335198970Y13fabafa](https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=13fabafay335198970Y13fabafa)

40. <https://bit.ly/39YIIT>

41. <https://bit.ly/2NKxthL> & <https://bit.ly/2NiO2Ro>

## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2015 - 2020

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	2020
السكان (ألف نسمة)											
فلسطين	4,530.4	4,632.0	4,733.4	4,915.3	5,039.0	4,961.3	4,992.2	5,023.3	5,054.5	5,075.2	
الضفة الغربية	2,750.0	2,803.4	2,856.7	2,953.9	3,020.0	2,978.5	0 2,995	3,011.6	3,028.3	3,039.3	
قطاع غزة	1,780.4	1,828.6	1,876.7	1,961.4	2,019.0	1,982.8	1,997.2	2,011.7	2,026.2	2,035.9	
سوق العمل (حسب التعريف الجديد المعتمد من جهاز الإحصاء للقوى العاملة) <sup>2</sup>											
عدد العاملين (ألف شخص)	928.9	939.6	948.7	956.3	1,010	998.1	1,025.3	1,044.30	1,009.8	888.7	
نسبة المشاركة (%)	44.0	43.8	44.0	43.5	44.3	44.2	44.2	44.4	43.1	38.5	
معدل البطالة (%)	23.0	23.9	25.7	26.2	25.3	26.0	24.6	24.0	25.0	26.6	
- الضفة الغربية	16.6	17.5	18.4	17.3	14.6	15.0	13.3	13.7	14.2	14.8	
- قطاع غزة	34.8	35.4	38.3	43.1	45.1	46.7	45.1	42.7	45.5	49.1	
الحسابات القومية بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) (مليون دولار) <sup>3</sup>											
الناتج المحلي الإجمالي	13,972.4	15,211.0	15,426.9	15,616.2	15,764.4	3,876.6	3,915.3	4,016.4	3,820.4	-	
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص	12,348.3	3,342.9	13,420.3	13,570.1	14,135.4	3,503.3	3,528.3	3,546.3	3,456.2	-	
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	3,494.5	3,584.7	3,093.6	3,318.9	3,115.3	758.5	789.0	818.7	702.0	-	
- التكوين الرأسمالي الإجمالي	3,505.4	3,873.8	4,166.9	4,260.3	4,198.7	1,052.6	1,054.1	1,056.4	934.2	-	
- الصادرات	2,244.3	2,208.3	2,515.6	2,578.7	2,623.8	641.1	635.4	706.2	538.1	-	
- الواردات (-)	7,645.5	7,796.3	7,901.5	8,256.8	8,368.4	2,099.1	2,113.9	2,052.3	1,843.9	-	
الناتج المحلي للفرد (دولار)											
بالأسعار الجارية	3,277.90	3,534.40	3,620.50	3,562.30	3,640.10	894.5	914.8	938.6	887.0	-	
بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)	3,277.90	3,489.80	3,463.10	3,417.70	3,364.50	830.1	832.9	848.8	802.0	-	
ميزان المدفوعات (مليون دولار)											
الميزان التجاري	(5,400.9)	(5,664.5)	(5,967.4)	(6,425.7)	(6,500.7)	(1,637.7)	(1,696.2)	(1,556.5)	(1,478.9)	-	
ميزان الدخل	1,712.2	1,896.0	2,129.0	2,786.2	2,658.0	630.8	770.0	685.1	684.6	-	
ميزان التحويلات الجارية	1,749.4	1,626.2	1,708.7	1,499.1	2,009.2	478.4	538.9	458.8	445.6	-	
ميزان الحساب الجاري	(1,939.1)	(2,142.7)	(2,129.7)	(2,140.4)	(1,833.5)	(528.5)	(387.3)	(412.6)	(348.7)	-	
أسعار الصرف والتضخم <sup>4</sup>											
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.88	3.84	3.6	3.59	3.56	3.592	3.529	3.492	3.496	3.514	
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.48	5.42	5.08	5.07	5.03	5.066	4.977	4.926	4.931	4.943	
معدل التضخم (%) <sup>4</sup>	1.43	(0.22)	0.21	(0.19)	1.58	1.54	0.33	(0.27)	(0.39)	(1.20)	
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)											
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	2,890.2	3,551.0	3,656.5	3,462.9	3,290.6	332.8	1,070.7	1,099.4	973.5	487.7	
النفقات الجارية	3,424.3	3,659.3	3,791.4	3,653.8	3,660.1	694.0	858.6	1,362.9	830.9	419.1	
النفقات التطويرية	176.7	216.5	255.3	276.9	200.0	44.0	46.6	67.9	21.4	33.0	
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	(710.8)	(324.8)	(390.2)	(467.8)	(569.5)	(405.2)	165.5	(331.4)	121.2	35.6	
إجمالي المنح والمساعدات	796.8	766.3	720.4	664.8	492.1	129.5	177.1	115.8	79.7	196.8	
فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	88.2	442.1	329.6	198.7	(104.4)	(275.7)	342.6	(215.6)	200.9	232.4	
الدين العام الحكومي	2,537.2	2,483.8	2,543.2	2,369.6	2,795.0	2,637.1	2,914.8	2,795.0	2,886.7	3,080.9	
القطاع المصرفي (مليون دولار)											
موجودات/مطلوبات المصارف	12,602.3	14,196.4	15,850.2	16,125.0	17,825.5	16,690.1	17,303.5	17,825.5	17,710.0	18,248.1	
حقوق الملكية	1,461.7	1,682.4	1,892.7	1,912.0	1,985.2	1,956.0	1,942.4	1,985.2	1,996.9	1,994.6	
ودائع الجمهور	9,654.6	10,604.6	11,982.5	12,227.3	13,384.7	12,591.4	13,025.5	13,384.7	13,303.8	13,738.7	
التسهيلات الائتمانية	5,824.7	6,871.9	8,026.0	8,432.3	9,039.1	8,941.6	8,947.9	9,039.1	9,249.9	9,652.7	

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

1 بيانات الأرباع للأعوام 2019-2020 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل. الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالية.

2 اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تعريفاً منقحاً للبطالة ينص على أنّ البطالة تشمل فقط الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد وبحثوا بشكل جدي وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعاً لهذا تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا للعمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. ونسجل هنا أرقام سوق العمل الفلسطيني حسب التعريف الجديد.

3 قام جهاز الإحصاء المركزي بإجراء تنقيح على بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام 2004-2018. لذا سيوجد اختلاف في أرقام السنوات والأرباع السابقة على ضوء تنقيح البيانات.

4 معدل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.

\* البيانات في الجدول حسب آخر تحديث متوفر للبيانات من الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد وهيئة سوق رأس المال.



## فهرس بالمفاهيم والتعاريف الاقتصادية التي نشرت في الأعداد السابقة من المراقب الاقتصادي

- النمو الاقتصادي (Economic Growth 1)، العدد 16.
- مصادر النمو (Sources of Growth)، العدد 17.
- العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل (The Relationship between Growth & Income Distribution)، العدد 18.
- العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية (The Relationship between Growth & Foreign Trade)، العدد 19.
- التقلبات الاقتصادية (The Business Cycles)، العدد 20.
- تفسير أسباب التقلبات الاقتصادية (The Reasons behind Economic Fluctuations)، العدد 21.
- السياسات الملائمة لمعالجة مشاكل التقلبات الاقتصادية (Policies to Address Economic Fluctuations)، العدد 22.
- مؤشر السعادة (Happiness Index)، العدد 23.
- التسهيل الكمي (Quantitative Easing)، العدد 45.
- التضخم المتوقع (Expected Inflation)، العدد 46.
- نماذج الجاذبية في التجارة الدولية (Gravity Models)، العدد 46.
- راتب المواطن (Citizen's Income)، العدد 47.
- مكافئ القوة الشرائية (Purchasing Power Parity, PPP)، العدد 48.
- منحني فيلبس والعلاقة العكسية بين التضخم والبطالة (Philips Curve)، العدد 49.
- فلسطين بين العجز المزودج وفجوة الموارد (The Dual Deficit and the Resource Gap)، العدد 49.
- عدالة توزيع الدخل: منحني "لورنز" ومعامل "جيني" (Income Distribution)، العدد 50.
- ضريبة القيمة المضافة (Value-Added Tax, VAT)، العدد 51.
- نظام الحسابات القومية (The System of National Accounts, SNA)، العدد 52.
- استراتيجية تعويض الواردات (Import Substitution Strategy, ISS)، العدد 53.
- المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility, CSR)، العدد 54.
- المرض الهولندي (The Dutch Disease)، العدد 55.
- البضائع العامة (The Public Goods)، العدد 56.
- السندات مقابل الأسهم (Bonds vs. Stocks)، العدد 57.
- إستراتيجية التنمية بالعناقيد (The Cluster Approach to Development)، العدد 58.
- الريع والدولة الريعية (Rent and the Rentier State)، العدد 59.
- السياسة النقدية مقابل السياسة المالية (Monetary Policy vs. Fiscal Policy)، العدد 60.

## فهرس بالصناديق التي تناولت مواضيع الاقتصاد الكلي المنشورة في الأعداد السابقة من المراقب الاقتصادي

- الأزمة المالية العالمية، العدد 14.
- تداعيات الأزمة الاقتصادية عالمياً وعربياً، العدد 15.
- طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي والتنبؤات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني، العدد 17.
- التقلبات الاقتصادية، العدد 20.
- النشاط الاقتصادي في قطاع غزة، العدد 23.
- تقدير النمو الاقتصادي "الضائع" في الأراضي الفلسطينية، العدد 24.
- "إنجازات" ممثل اللجنة الرباعية في تخفيف القيود الاقتصادية، العدد 24.
- مراجعة كتاب: الأزمة المالية العالمية- نظرة جديدة، العدد 24.
- المساعدات الأمريكية الثنائية للفلسطينيين، العدد 27.
- التوجهات المستجدة لصندوق النقد الدولي: المنطقة العربية بحاجة إلى "ربيع اقتصادي"، العدد 28.
- توصيات البنك الدولي الصادرة مؤخراً من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، العدد 29.
- اقتصاد القدس الشرقية بين مطرقة الاحتلال وسندانته!، العدد 33.
- البنك الدولي: رفع القيود عن المنطقة "ج" يزيد القيمة المضافة بمقدار 35%، العدد 34.
- نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، العدد 34.
- كيف ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا بمقدار 3.6% في ساعة واحدة؟، العدد 34.
- توزيع الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية، العدد 36.
- تقديرات تكاليف العدوان على قطاع غزة على الاقتصاد الإسرائيلي، العدد 37.
- إجمالي الدين العام والمتأخرات في فلسطين: 40% من الناتج المحلي الإجمالي، العدد 37.
- صندوق النقد الدولي في دراسة عن مكاسب السلام على الاقتصاد الفلسطيني: السلام ليس بديلاً عن المساعدات والإصلاح الاقتصادي، العدد 37.
- ادخال النشاطات غير المشروعة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، العدد 37.
- جهاز الإحصاء يصدر سلسلة جديدة معدلة لأرقام الناتج المحلي الإجمالي، العدد 38.
- الأونكتاد: التسرب المالي يعادل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي، العدد 38.
- المدقق المالي في الاتحاد الأوروبي: يجب وضع مؤشرات أداء للمساعدات الأوروبية إلى فلسطين، العدد 38.
- آفاق النمو والتطور الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2015) MENA، العدد 40.
- هل استفاد المستهلكون من انخفاض أسعار النفط الخام؟، العدد 40.
- الأسباب وراء تراجع النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، العدد 41.
- قطاع غزة: دخل الفرد الآن ثلثي مستواه في 1994 والمناحون نفذوا ثلث تعهداتهم، العدد 41.
- آفاق النمو الاقتصادي في دول "المينا" 2016، العدد 43.
- النمو في فلسطين: "مصطنع ومتدني ومتذبذب"، العدد 47.
- مقارنة بين التنبؤات الاقتصادية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، العدد 47.
- النمو طويل الأمد في الاقتصاد الفلسطيني، العدد 49.
- البنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني في عنق زجاجة والمخرج يتطلب التعامل مع القيود الداخلية والخارجية، العدد 50.
- تقرير مستويات المعيشة في فلسطين: حوالي 31% من الاستهلاك يذهب للطعام وأفقر 40% من السكان يستهلكون أقل من ربع الاستهلاك، العدد 53.
- الطلب الفعلي على المساكن يعادل ثلث الطلب الكامن، العدد 53.
- الآفاق الاقتصادية لدول "المينا"، العدد 55.
- توقعات النمو في دول "المينا": الانطلاقة الرقمية ضرورية لرفع إنتاجية العمل، العدد 58.
- تعديل بيانات الحسابات القومية في فلسطين 2004-2018، العدد 59.
- مختبر اللامساواة العالمي: تراجع مستمر في توزيع الدخل القومي في فلسطين، العدد 60.

# Economic Monitor

**Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)**  
**Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)**  
**Palestine Monetary Authority (PMA)**  
**Palestine Capital Market Authority (PCMA)**

61

62

2020

# Economic Monitor Issue 61-62/2020

**Editors:**

Dr. Fadel Naqib  
Raja Khalidi  
Dr. Nu'man Kanafani

**Research Team:**

Islam Rabee  
Habib Hin  
Iman Saadeh  
Dr. Rabeh Murar  
Misayef Jamil

**Coordinators:**

Palestine Economic Policy Research Institute- MAS (General Coordinator: Islam Rabee)  
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)  
Palestine Monetary Authority (Coordinator: Dr. Shaker Sarsour)  
Palestine Capital Market Authority (Coordinator: Dr. Bashar Abu Zarour)

**Copyright**

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute-MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

**@ 2020 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)**

P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah  
Telephone: +972-2-298-7053/4  
Fax: +972-2-298-7055  
E-mail: [info@mas.ps](mailto:info@mas.ps)  
Website: [www.mas.ps](http://www.mas.ps)

**@ 2020 Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)**

P.O. Box 1647, Ramallah  
Telephone: +972-2-2982700  
Fax: +972-2-2982710  
E-mail: [diwan@pcbs.gov.ps](mailto:diwan@pcbs.gov.ps)  
Website: [www.pcbs.gov.ps](http://www.pcbs.gov.ps)

**@ 2020 Palestine Monetary Authority (PMA)**

P.O. Box 452, Ramallah  
Telephone: +972-2-2409920  
Fax: +972-2-2409922  
E-mail: [info@pma.ps](mailto:info@pma.ps)  
Website: [www.pma.ps](http://www.pma.ps)

**@ 2020 Palestine Capital Market Authority (PCMA)**

P.O. Box 4041, AlBireh  
Telephone: +972-2-2946946  
Fax: +972-2-2946947  
E-mail: [info@pcma.ps](mailto:info@pcma.ps)  
Website: [www.pcma.ps](http://www.pcma.ps)

**To Order Copies**

Contact the Administration on the above addresses.



Arab Fund for Economic and Social Development



## The major development over Q1 and Q2 2020

- Q1 GDP: GDP dropped during Q1 2020 by 4.9% (at constant prices) and 3.4% compared with the previous and corresponding quarters, reaching USD 3.8 billion. This is attributed to a contraction in the West Bank by 4.6% and 6.1% in the Gaza Strip. This drop accompanied by an increase in the population, resulted in an increase in the per capita GDP by 5.5% (5.2% in the West Bank and 6.8% in the Gaza Strip) compared with Q4 of 2019 reaching USD 802.
- Q2 GDP: According to the PCBS, the majority of economic activities were on the decline in Q2 2020 compared with the previous quarter and the corresponding quarter 2019, except for the public administration and defense, and the financial and insurance sector. The construction sector was among the hardest hit productive sectors by the pandemic. The sector's added value decreased in Q2 2020 by 37% compared with the previous quarter, and 48.8% compared with the corresponding quarter 2019; then comes the trade sector by 28.5% and 27.1%; the transport and storage sector by 26.8% and 18.7%; the added value of the services sector decreased as well by 20.5% and 23.7%, respectively.
- Employment and Unemployment: The unemployment rate in Palestine increased by 1.6 percentage points over the consecutive quarters Q1 and Q2 2020, reaching 26.6% (14.8% in the West Bank and 49.1% in the Gaza Strip). The average daily wage in Palestine reached NIS 120.6; around NIS 120.2 in the West Bank, NIS 59.3 in the Gaza Strip, and NIS 254.6 in Israel and its colonies. The private sector waged workers who earn wages below the minimum wage was 34% (25.1% for females and 35.4% for males).
- Public Finance: Net public revenues and grants declined by 34% in Q2 2020 compared with the previous quarter, reaching NIS 2.4 billion. This is due to the decline in clearance revenues by 47%, domestic revenues by 54%, while grants and foreign aid increased significantly by 149%. Public revenues decreased by 46% reaching NIS 1.6 billion (cash basis). During the quarter, government arrears reached NIS 2 billion, and public debt rose by about 3% compared with the previous quarter, standing at NIS 10.6 billion.
- Banking Sector: During Q2 2020, credit facilities increased by 4% compared with the previous quarter, reaching USD 9.7 billion, 18% of which were granted to the public sector. Additionally, deposits rose by 3% compared with the previous quarter, reaching USD 14.9 billion. Banks' profits reached USD 13.1 million, a drop of 66% compared with the previous quarter.
- PEX: By the end of Q2 2020, the market value of traded shares in PEX was USD 3.4 billion, a drop of 4% compared with the previous quarter. Al Quds index closed at 470.8 points, a decrease of 6% compared with the previous quarter.
- Inflation and Prices: Negative inflation (decrease in prices) during Q2 2020 was 1.2% compared with the previous quarter. This reflected as an improvement in the purchasing power of those who receive their salaries and spend them in NIS by the same ratio over the consecutive quarters, whereas, those who receive their salaries and spend them in USD and JD has declined by 1.70%.

**Note:** The fractional components of ratios in the Monitor's sections, except for GDP and Prices and Inflation and Interest Rates, are presented as integer figures.

## CONTENTS

◆ 1. The Real Economy	3
◆ 2. Labor Market	12
3. Public Finance	16
◆ 4. Financial Sector	18
◆ 5. Social Development in Palestine	24
6. Recent Publications	27
◆ Economic Concepts and Definitions: The Elephant curve	31
◆ Key Economic Developments in Q1 and Q2 2020	33
◆ Key Economic Indicators in Palestine 2015-2020	37
◆	
◆	
◆	
◆	



Palestine Economic Policy  
Research Institute (MAS)



Palestine Monetary  
Authority (PMA)



Palestinian Central Bureau  
of Statistics (PCBS)



هيئة سوق رأس المال الفلسطينية  
Palestine Capital Market Authority

## FOREWORD

It is an honor to present, for the first time in person, this double issue of the Economic Monitor, covering the first and second quarters of 2020. The first-ever issue of the Monitor was published 22 years ago in 1997. Since then, the Economic Monitor has been published continuously, in different formats (annually and quarterly), and under various headings (economic and social). This is evidence of its vitality and responsiveness to emerging conditions, and its continuous scientific progress and expansion. Today, in its 23rd year, the quarterly Monitor appears in a modern format, in line with current developments and influenced by a generation of capable, young researchers. We hope that the new formula for presenting the Monitor helps spread its benefits to a wider base of readers.

This double issue of the Monitor is grounded in difficult economic, social, and political circumstances. The first is the escalating danger of Israeli settler-colonialism, and the second is the spread of the Covid-19 pandemic. Since the spring of 2020, the pandemic has had an impact on all aspects of life, work, and planning. It has also affected the sustainability of public, private, and civil institutions, not only financially, but also in terms of the usefulness of their functions and the relevance of their existence.

This global phenomenon, which reconsiders the “value of things”, includes a reassessment of many axes, such as the importance of good health, job security, the value of jobs and work, freedom of travel, tourism, consumption, and the need for protection and social justice. There has been a marked shift in global economic thought and policies regarding the role of government in securing health and social care and in protecting jobs, as well as other issues that the scientific community has long argued over.

MAS was not immune to the effects of the 2020 crisis; it faced challenges in the scientific, functional, and administrative reorganization of its own efforts in order to “respond and recover”. First, a special issue of the Economic Monitor was published in May, providing a preliminary reading of anticipated macroeconomic and sectoral developments, as well as potential transformations in the social system due to the significant economic downturn. MAS also held a number of roundtable sessions devoted to the issue of the pandemic and its policy implications, as well as additional, thorny economic issues facing Palestine. MAS undertook a number of in-depth studies on various economic and social dimensions of the 2020 crisis.

With regards to the Economic Monitor, since the emergence of the current economic crisis, MAS conducted an internal review and consultative process with three institutional partners on improving research content, sectoral coverage, and analytical methods. This process has taken into account major transformations and developments in the economic and political landscape since the adoption of the quarterly

format for the Monitor in 2005, and its subsequent re-design in 2016. In this new issue, regular readers of the Monitor will find updates on all indicators that were previously monitored, with more emphasis on analytical methods and less on narrative ones wherever possible, while keeping entire sections unchanged in their coverage (labor markets, public finance, banking/non-banking financial sectors, as well as the section on economic definitions).

Focus has been placed on the Palestinian economy, reinforced through a new first section (real economy) which looks at economics from the perspective of the main productive sectors and the most prominent aspects of associated infrastructure. A regular section on social development has also been integrated into the Monitor, focusing on poverty, marginalization, and the challenges of social transformation under occupation. There is also a new section summarizing some notable publications on the Palestinian and global economy during the period covered. An appendix entitled “Quarterly Economic Highlights” has also been included, documenting the policies that shape the systematic monitoring of statistical indicators across different sections of the Monitor. Emergency circumstances necessitated a double issue of the Economic Monitor for the first two quarters of 2020. In light of upcoming developments, this may be repeated for the third and fourth quarters of this transitional year in the life of the Monitor.

Last but not least, a group of both veteran and young researchers and editors participated in the modernization of the Monitor’s design. Since 2012, Dr. Numan Kanafani has had the arduous task of presiding over the publication of 32 quarterly issues of this distinguished Palestinian periodical. Here, we record the Institute’s appreciation of his distinguished research efforts and contributions, well as the efforts of those who preceded him. They brought the Economic Monitor to its current position as the most-sustainable, scientific periodical in Palestine, when many others have lost momentum. We hope that new editorial and research content adopted this year will help to preserve this valuable legacy.

In this publication on vital developments in the Palestinian economy and society, we hope that researchers, policy-makers, and interested citizens alike will find knowledge that will benefit them and their contribution to progress.

Raja Khalidi

Director-General

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

## 1. The Real Economy

### 1.1 Production and Spending<sup>1</sup>

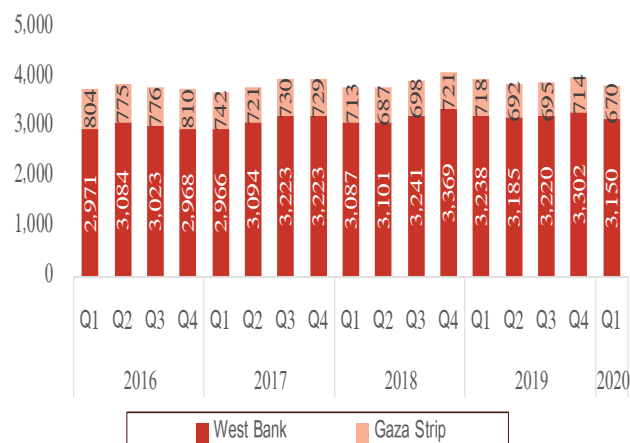
Gross Domestic Product (GDP) is the monetary measure of the market value of all types of goods and services produced in an economy during a specific period of time. Palestinian GDP continued declining in Q1 2020, by 4.9% compared with the previous quarter, reaching USD 3,820.4 million (at 2015 constant prices), based on the preliminary statistics released by the PCBS (Figure 1-1). This decline distributes as 4.6% in the West Bank and 6.1% in the Gaza Strip. However, GDP grew by 3.4% compared with the corresponding quarter (Q1 2019). Given the current economic stagnation in Q2 2020 following the lockdown measures taken to control the COVID-19 pandemic in April and the following months, as well as the PNA's heightened fiscal crisis in June, it is expected that GDP will continue its downward trajectory.

GDP rose by 2.6% during the last three months of 2019 compared with the previous quarter, which was driven by the positive contribution of domestic consumption (1.1%), significant improvement in external trade which is ascribed to the large export increase (11.1%), and the drop in imports (2.9%). Despite no detailed data on exports yet, this seasonal change in foreign trade may be attributed to the increase in olive oil exports during the last quarter of the year. As for the decline in imports, it is ascribed to the political and economic uncertainty that was looming in 2019, and the clearance crisis that the PNA faced then, which led to public employees receiving half their salaries during Q2 and Q3; a situation that led to the decline in consumption and the pile up of goods. During the last quarter, the improvement in consumption was driven by the PNA's payment of all deferred dues to public employees following an agreement with the Israeli authorities, upon which a large portion of the withheld clearance revenues was released. During the last quarter of 2019, the rise or the static added value of the main economic activities was noticeable as well.

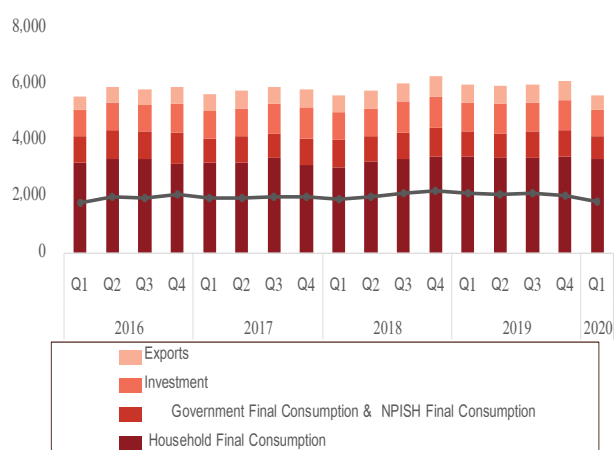
However, the spread of COVID-19 has reversed this positive improvement, severely impacting economic activity by the end of February 2020. As shown in PCBS data, the 4.9% drop in GDP during Q1 2020 is mainly the result of the sharp decline in demand and production, especially household consumption (-2.6%), government spending (-14.3%), and total investment (-11.6%) (Figure 1-2). The contribution of foreign trade, on the other hand, was positive during the studied quarter, as the drop in imports (USD 208.4 million) outpaced that of exports (USD 168.1 million).

During Q1 2020, the added value of all the main sectors declined compared with Q4 2019, especially in industry (-9.4%) and construction (-20.7%). Similar indicators are

**Figure 1-1: Palestinian GDP by quarter. 2016-2020 (at constant prices) (USD million) (Base year 2015)**



**Figure 1-2: Expenditure on Palestinian GDP, 2016-2020 (Constant prices, Base year 2015) (USD billion)**



Source: PCBS, Periodic Statistics on National Accounts, 2000-2020. Ramallah, Palestine

shown below, compared with the corresponding quarter of the previous year (Figure 1-2).

Based on preliminary indicators, GDP is expected to decline in Q2 2020. Additionally, this decline is expected to exceed the decline in Q1 2020; the economic slowdown in Q1 was sharper than Q2, as Q1 witnessed the spread of the pandemic and the PA's introduction of precautionary measures to curb its spread. These include the closure of all "non-essential and essential" economic activities from mid-March to the last third of April, representing about 40% of the total value added of all activities.<sup>2</sup>

The latest periodic indicators, such as the PMA's Business Cycle Index (PMABCI) and the overall Industrial Production

<sup>1</sup> Most of the statistical data in this section is taken from PCBS, especially the Periodic Statistics on National Accounts. Other sources of data will be referred to when used.

At the time of preparing this issue of the Monitor, the statistical data for Q2 2020 was not yet released officially. Thus, the analysis is based on Q1 2020, with a special subsection presenting the most important developments in economic activities during Q2 2020, based on unpublished data, subject to revision and amendment.

<sup>2</sup> Estimated figures.



Index (IPI), show that economic activity reached its lowest point in all main economic sectors in April, and showed signs of improvement from May onward. This happened in conjunction with the gradual easing of measures applied to production (closure) and the advent of the holy month of Ramadan, which is a significantly busy month for markets. However, still affected by the fall in Q1, PMABCI remained in the negative zone (Figure 1-3), and its contraction trebled in Q2 compared with its already low level in Q1.

Although there is no official data available yet, household spending is forecasted to continue to fall starting in April because of measures introduced to contain the pandemic. Yet, with the advent of Ramadan and Eid al-Fitr and the gradual easing of lockdown measures, the situation may improve in the month of May. Overall, a periodic review of performance indicators in Q2 presents a drop in consumption as well, especially of some types of services and durable goods. For example, the registration of new cars recovered partially in May, following its drop to nearly zero in April; yet, it is still less than half of its level before the spread of the pandemic and the imposition of lockdown measures (Figure 4-1).

Notably, the shrinking disposable income, uncertainty, and increased precautionary savings can cause suppression in consumption for the rest of the year, which coincided with the reemergence of the PA's financial crisis by the end of June, i.e. paying only half of public employees' salaries and the rationalization in public spending. All of these issues are expected to put further negative pressure on GDP in the second half of 2020.

During Q1 2020, investments dropped by 11.6% compared with the previous quarter, as a result of the decrease in building capital formation by 15.9%, non-building by 4.8%, and inventory by 4.7%. It appears that Q2 expectations are more unpromising, as the preliminary estimates of the PCBS show a 16.7% drop in building permits in Q1 2020, followed by a 45.0% drop in Q2.<sup>3</sup>

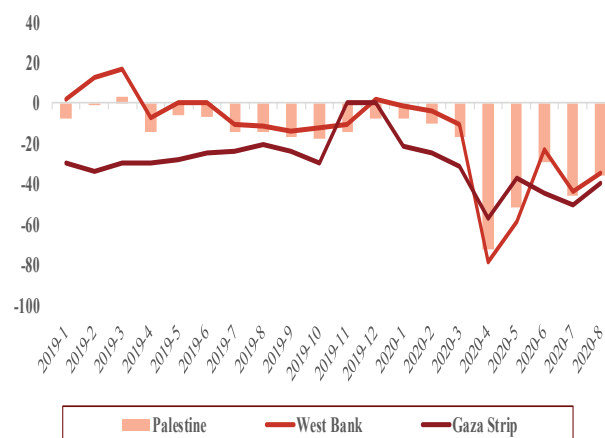
### GDP per capita

During Q1 2020, the GDP decline that was accompanied by an increase in the population resulted in a decrease in the per capita GDP by 5.5% (5.2% in the West Bank and 6.8% in the Gaza Strip) compared with Q4 2019, reaching USD 802. Compared with the corresponding quarter in 2019, per capita GDP decreased by 5.9% (5.1% in the West Bank and 9.4% in the Gaza Strip), which is its lowest point since Q3 2014.

### Economic Impacts of COVID-19

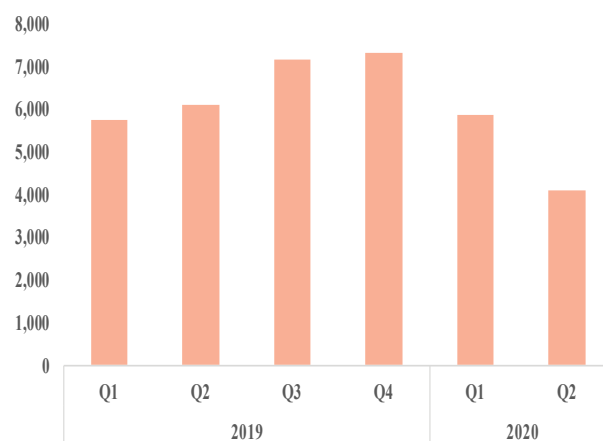
At the end of April 2020, the PCBS forecasted that the coronavirus pandemic would cause a loss in GDP of nearly USD 2.5 billion (13.5%, the difference between the pandemic and baseline scenarios), assuming that the effects of the lockdown measures will continue until the end of May.<sup>4</sup> The PCBS predicted a decrease in private and public spending of USD 1.3 billion (5.2%) and investments by nearly USD 2.1

Figure 1-3: PMABCI, 2018-2020



Source: PMA, PMABCI, Aug 2020.

Figure 1-4: New and Second-hand Vehicles Registered for the First Time in the West Bank by Quarter, 2019-2020



Source: MoF 2020, Palestinian Customs and Excise Dep. Unpublished data.

billion (43.4%). At the level of economic activities, it is expected that the services sector will be the most affected by the crisis with USD 1.2 billion in losses, followed by the industrial sector (USD 362 million), the construction sector (USD 220 million), and the agriculture sector (USD 200 million).

MAS projections of the pandemic's impacts on the West Bank were different. In relation to the baseline scenario, Palestine's GDP is expected to shrink by 20.9% in 2020 compared with 2019, which is ascribed to the demand shock caused by the reduction in private and government consumption spending (by 22% and 15.9%, respectively), investments by 26.3%, exports by 3%, compared to a decline of 17.3% in imports.<sup>5</sup> The PMA has also issued its own projections, which were less severe than the forecasts of the PCBS and MAS (Refer to Table 1-1, and the special issue of the Economic Monitor).<sup>6</sup>

<sup>5</sup> The first scenario is built on the assumption that the government succeeds in containing the spread of the virus during the emergency state, and the precautionary measures are lifted gradually upon the end of that period : <http://www.mas.ps/files/server/20200705223647-2.pdf>

<sup>6</sup> <https://bit.ly/2K9y9uH>

<sup>3</sup> PCBS, 2020, Statistics on Building Licenses, and the MoF, 2019,

<sup>4</sup> [http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_En\\_23-4-2020-forc-en.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_23-4-2020-forc-en.pdf)

## 1.2 Productive sectors<sup>7</sup>

During Q1 2020, the value added of the productive sectors dropped by 11.6% compared with the previous quarter, and 6.0% compared with the corresponding quarter in 2019, reaching USD 931.9 million (base year 2015). The contribution from these sectors to GDP decreased as well from 26.2% in Q4 2019 to 24.2% in Q1 2020. By the end of Q1 2020 until the middle of Q2 2020 (mid-March to May), as a result of the measures introduced to combat the spread of the pandemic, the productive sectors witnessed several changes; some improved along with the improvement in some activities, while others declined. Following that period, some productive activities started expanding, yet other sectors continue to suffer from the persistent crisis and decline compared with previous years.

### Agriculture Sector

The data show that the value added of agricultural, forestry, and fishing activities decreased in Q1 2020 by 8.5% compared with Q4 2019, while it increased by 4.3% compared with the corresponding quarter in 2019. This is ascribed to olive harvesting (agricultural activity) in the fourth quarter of the year, which has increased annual agricultural production and contribution to GDP. The contribution of agricultural activities to GDP reached 7.2% compared with 6.7% in Q1 2019. The value of the agricultural sector's contribution to GDP amounted to USD 276.4 million in Q1 2020 (Figure 1-5).

### Industrial Sector

During Q1 2020, the value added of the industrial sector declined by 9.4% compared with the previous quarter, and 7.0% compared with the corresponding quarter in 2019. This decline resulted from the drop in the value added of mining and quarrying activities by 19% and 26.9% respectively and manufacturing activities by 11.9% and 7.7% respectively. At the same time, the value added of electricity, gas, and steam supplies; and air conditioning increased by 17.4% and 5.1% respectively, and water supply; sanitation, waste management, and treatment activities increased by 1.9% and 0% respectively. Nevertheless, their impact on the overall industrial activity was limited due to their modest contribution of less than 13.5% to the value added of the industrial sector (Table 1-2). The share of the industrial sector in GDP decreased by the end of Q1 2020 to around 12.4%, compared with 13.0% in Q4 2019 and about 12.9% in the corresponding quarter in 2019.

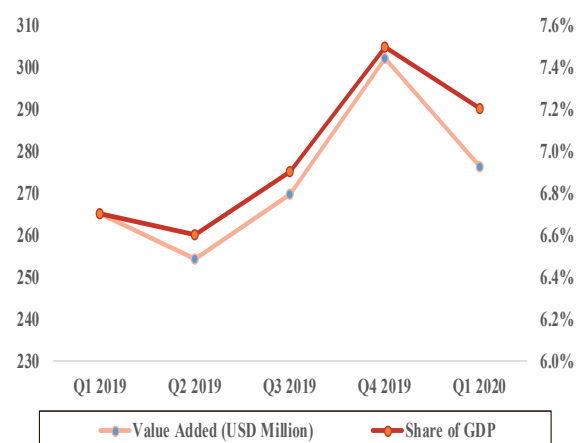
Additionally, the total IPI decreased by 24.6% during March 2020 compared with the previous month, but it began to rise and recover in May, exceeding the general level for the year 2019 in June, and is showing signs of recovery that may continue during the third quarter of 2020. This change reflects the special nature of the industrial sector, which may be able to compensate for its losses during the closure period by increasing production afterwards, if demand and production capacity allow. Such a characteristic is not present in other sectors (see Figure 6-1).

Table 1-1: Projected Losses due to the COVID-19 crisis, 2020

Institution	PCBS	MAS	PMA
GDP	-13.5%	-20.9%	-8.5%
Private Spending	-5.2%	-22.0%	-10.0%
Government expenditure	-	-15.9%	3.2%
- Gross capital formation	-43.4%	-26.3%	-21.2%
Exports	-2.0%	-3.0%	-25.4%
Imports	-7.8%	-17.3%	-18.9%
Public revenues	-25.5%	-24.4%	-
Manpower	-16.6%	-17.4%	-

Source: PCBS, PMA, and MAS.

Figure 1-5: The value added and the quarterly contribution of the agricultural sector to GDP, 2019-2020



Source: PCBS, 2020. Periodic Statistics on National Accounts, 2000-2020, Ramallah- Palestine.

### Construction

The construction sector was one of the Palestinian productive sectors most affected by the spread of the pandemic, as the added value of the sector decreased in the first quarter of 2020 by 20.7% compared with the previous quarter, and 16.1% compared with the corresponding quarter in 2019. By the end of Q1 2020, the construction sector's contribution to GDP decreased to about 4.8%, compared with 5.7% in Q4 2019 and 5.4% in Q1 2019. This reflects the high risks and vulnerability of the construction sector to any changes in the market, and uncertainty among Palestinian consumers during the study period, as most of the investments in Palestine are located in the construction sector (61% of investments in 2019). As mentioned earlier, the same declining trend is expected to continue during Q2 2020, as preliminary estimates show a 16.7% decline in building permits in Q1 2020, followed by a 45.0% drop in Q2 2020. The number of building licences issued for residential and non-residential buildings reached 1,217 during Q2 2020, only 813 of which were new building licences. The number of new residential units, on the other hand, decreased by 50% during Q2 2020 compared with Q1 2020, and 44% compared with the corresponding quarter 2019 (Figure 7-1).<sup>8</sup>

<sup>7</sup> Source of Figures: PCBS, 2020. Periodic Statistics on National Accounts, 2000-2020. Ramallah, Palestine

<sup>8</sup> PCBS, 2020, Statistics on Building Licenses, 2020.

**Table 1-2: Quarterly comparison of the value added of the industrial sectors**  
(USD million) (base year 2015)

Economic activity	Q1 2019	Q4 2019	Q1 2020	% Change compared to previous quarter	% Change compared to corresponding quarter
Mining and quarrying	17.5	15.8	12.8	-19.0%	-26.9%
Manufacturing industries	429.4	449.8	396.2	-11.9%	-7.7%
Electricity, gas, steam and air conditioning business	45.5	40.7	47.8	17.4%	5.1%
Water, sanitation, waste management and treatment	15.9	15.6	15.9	1.9%	0.0%
Mining, manufacturing industries, water and electricity	508.3	521.9	472.7	-9.4%	-7.0%

Source: PCBS, 2020. Periodic Statistics on National Accounts, 2000-2020. Ramallah, Palestine

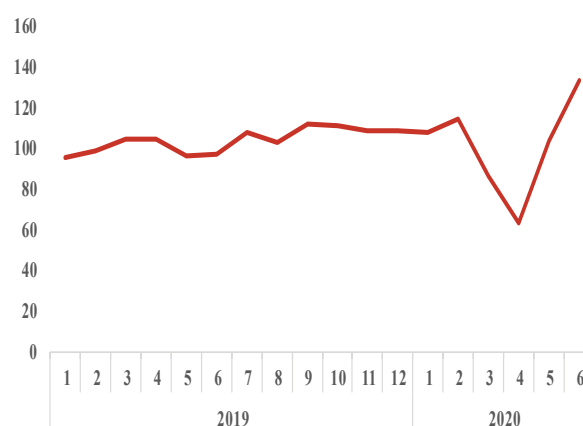
### 1.3 Service sectors

Table 1-3 shows the economic activities that make up the service sectors in the Palestinian economy. The added value of these sectors decreased in Q1 2020 by 2.9% compared with Q4 2019, and by 2.3% compared with the corresponding quarter in 2019, reaching USD 2,316.7 million (base year 2015). Yet, the contribution of these sectors to GDP increased from 59.5% in Q4 2019 to 60.6% in Q1 2020 (Figure 1-8). The high contribution of the service sectors is explained by the significant decline in the added value of the productive sectors, reaching 11.6% and 6.0% respectively, as mentioned earlier.

As shown in the same Table (1-3), the decline in the added value of the service sectors compared with the previous quarter resulted from a decline in economic activity in all sub-sectors except for transportation and storage, professional and scientific activities, education, administrative and support services. Arts, entertainment, and recreation activities saw the biggest drop in Q1 2020, with a 23.5% fall compared with the previous quarter, followed by a drop of 20.6% in real estate and leasing activities, and a drop of 17.8% in accommodation and food services. These developments reflect the significant impact of the coronavirus pandemic. For example, during the first lockdown imposed in March, demand for storage services increased. Also, strategies to combat the pandemic required investing in professional and scientific activities to develop tools for remote working, which in turn, necessitated additional administrative support services. Apart from that, hotels, restaurants, sports clubs, wedding halls, and others were the first economic activities that were closed during the pandemic. The high uncertainty and negative expectations about the future has led to shifts away from consumer demand for discretionary and durable goods and services. The significant decline in these activities may indicate the size of the expected decline in Q2 2020, which experienced longer closure periods lasting for more than a whole month continuously, and two months intermittently.

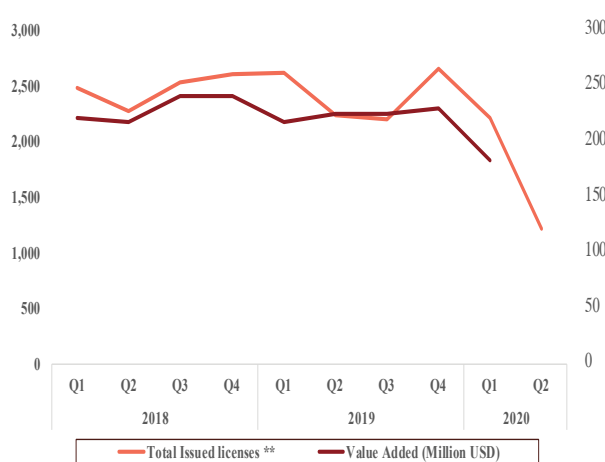
Although the national accounts statistics for the whole period of Q2 2020 are still unavailable, primary data on the tourism sector show clearly the adverse impact of the pandemic on

**Figure 1-6: Overall monthly index of industrial production quantities, 2020**



Source: PCBS, 2020. Price Indices Surveys, 2010-2019.

**Figure 1-7: Building licences issued in Palestine and value added of the construction sector (Base year 2015), Q1 2018 - Q2 2020**



Source: PCBS, 2020, Building Permits Statistics and Periodic Statistics on National Accounts, MoF, 2000-2020. Ramallah, Palestine.



Table 1-3: The Added Value of the Service Sectors by Quarter ( Million USD) (base year 2015)

Economic activity	Q1 2019	Q4 2019	Q1 2020	% Change compared with previous quarter	% Change compared with corresponding quarter
Wholesale and retail trade, and vehicles and motorcycles repair	853.6	856.4	840.2	-1.9%	-1.6%
Transportation and storage	71.4	65.4	66.7	2.0%	-6.6%
Financial and insurance activities	156.9	159	157.8	-0.8%	0.6%
Information and telecommunication	126.5	124.4	118.2	-5.0%	-6.6%
Accommodation and food catering services	66.9	55.2	45.4	-17.8%	-32.1%
Real estate and leasing activities	169.5	177.5	141	-20.6%	-16.8%
Professional, scientific and technical activities	48	46.1	62	34.5%	29.2%
Administrative services and support services	28.9	23.7	38.2	61.2%	32.2%
Education	230	227.8	228.1	0.1%	-0.8%
Health and social work activities	130.5	136.3	133.6	-2.0%	2.4%
Arts and entertainment	18.4	22.6	17.3	-23.5%	-6.0%
Other services	76.2	61.7	65.8	6.6%	-13.6%
Public administration and defense	393.1	426.7	400.4	-6.2%	1.9%
Housekeeping services	1.4	1.4	1.4	0.0%	0.0%
Financial intermediation services measured indirectly	0	0	0	0.0%	0.0%
Service sectors	2371.3	2384.2	2316.1	-2.9%	-2.3%

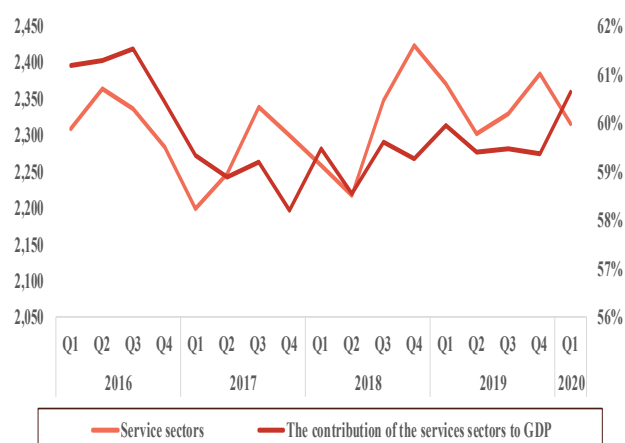
Source: PCBS 2020, Quarterly National Accounts, 2000-2020. Ramallah, Palestine.

the sector. Despite a 7% increase in tourist site visitors in the West Bank during January and February 2020, the first half of 2020 witnessed a significant decrease in the number of inbound visits by 64% compared with the corresponding period in 2019, reaching approximately 658,200 visits. By governorate, the number of inbound visits decreased in all the governorates of the West Bank except for Tulkarm where it increased by 17% compared with the corresponding period in 2019. Also, despite the increase in the number of nights stayed in hotels in January and February by 22% and 8%, respectively, these figures decreased by 60% during the first half of 2020 as compared with the corresponding half of 2019, reaching around 377,500 nights (Figure 1-9).

#### 1.4 Preliminary estimates of national accounts statistics for Q2 2020

While GDP data for Q2 2020 have not yet been released, based on the PCBS's preliminary sectoral estimates, most of the economic activities recorded a decline, which confirms the analysis of the first indicators referred to previously. Table 4-1 shows that most economic activities in Palestine were affected by the pandemic and declined compared with the previous quarter and corresponding quarter in 2019, except for the public administration and defense sector, and the finance and insurance sector. Among the productive sectors, the construction sector was most affected by the pandemic, with a drop of 37% in Q2 2020 compared with the previous quarter, and 48.8% compared with the corresponding quarter in 2019. The second-most impacted sector was the trade sector, declining by 28.5% compared with the previous quarter and 27.1% compared with the corresponding quarter in 2019.

Figure 1-8: The Added Value of the Service Sectors and their Contribution to GDP, million USD (base year 2015)



Source: PCBS 2020, Quarterly National Accounts, 2000-2020. Ramallah, Palestine

Following that was the transport and storage sector, which decreased by 26.8% compared with the previous quarter and 18.7% compared with the corresponding quarter in 2019. Similarly, the added value of the services sector decreased by 20.5% and 23.7% compared with the previous and the corresponding quarters, respectively. Among the services sector, accommodation and food services; professional, scientific, and technical activities; and the arts, entertainment, and recreational activities were the sectors most affected during Q2 2020, as compared with the previous quarter. These sectors were subject to shocks associated with the flow of international, regional, and local tourism in Palestine, which were no less harmful than what other countries

Table 1-4: Change in GDP by Region and Economic Activity, Q2 2020 (at constant Prices) (Base Year 2015)

Economic activity	Palestine		West Bank		Gaza Strip	
	Palestine	West Bank	Gaza Strip	Corresponding	Previous	Corresponding
	Previous quarter	Corresponding quarter in 2019	Previous quarter	quarter	quarter	quarter
Agriculture and fisheries	-13.1%	-5.6%	-9.1%	-5.8%	-21.6%	-5.2%
Mining, manufacturing, water and electricity	-14.1%	-20.5%	-15.1%	-21.7%	-6.8%	-11.7%
Mining and quarrying	-14.8%	-40.4%	-14.4%	-41.2%	-33.3%	100.0%
Manufacturing industries	-12.7%	-20.5%	-14.8%	-21.8%	11.1%	-7.2%
Electricity, gas, steam, and air conditioning businesses	-27.4%	-16.2%	-23.6%	-7.5%	-31.8%	-25.4%
Water, sanitation, waste management and treatment	-8.8%	-11.6%	-7.8%	-18.1%	-12.9%	35.0%
Construction	-37.0%	-48.8%	-40.1%	-50.0%	-24.0%	-44.4%
Wholesale and retail trade, and vehicles and motorcycles repair	-28.5%	-27.1%	-29.3%	-26.8%	-23.6%	-28.7%
Transportation and storage	-26.8%	-18.7%	-29.6%	-19.8%	-11.1%	-12.9%
Financial and insurance activities	2.8%	4.1%	2.9%	4.5%	1.8%	1.2%
Information and telecommunication	-5.5%	-7.3%	-5.4%	-7.3%	-7.1%	-7.1%
Services	-20.5%	-23.7%	-24.2%	-26.1%	-8.5%	-16.3%
Accommodation and food catering services	-45.4%	-57.2%	-43.6%	-60.4%	-49.3%	-47.1%
Real estate and leasing activities	-29.4%	-43.1%	-40.1%	-50.0%	1.4%	-25.9%
Professional, scientific, and technical activities	-50.6%	-35.4%	-51.6%	-35.6%	-35.9%	-34.2%
Administrative and supporting services	-36.1%	-19.5%	-39.1%	-20.5%	-3.1%	-11.4%
Education	-2.7%	-3.9%	-2.4%	-3.3%	-3.7%	-5.9%
Health and social work activities	4.9%	4.9%	6.0%	6.2%	2.8%	2.6%
Arts and entertainment	-53.2%	-59.1%	-69.7%	-77.2%	-16.7%	12.5%
Other services	-51.8%	-52.3%	-52.0%	-50.1%	-51.0%	-61.7%
Public administration and defense	0.2%	5.7%	0.5%	6.7%	-0.3%	3.6%
Housekeeping services	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%

Source: PCBS, 2020. Quarterly National Accounts Statistics 2020, Ramallah, Palestine. Estimates, unpublished data.

dependent on this important source of income, labor, and investment had experienced. As long as restrictions on global movement remain in place, they pose an imminent threat to these sectors. At the regional level, the impact of the pandemic on the economic sectors in the West Bank was more severe than its impact on the economic sectors in the Gaza Strip, except for the agricultural sector and the information and communication sector (compared with the previous quarter).<sup>9</sup>

### 1.5 Prices<sup>10</sup>

The consumer price index (CPI) measures the prices of a selection of primary goods and services that reflect the average consumption pattern of families in an economy. This group of goods and services is referred to as the “consumption basket”. The average change in the CPI between the beginning and the end of a given period measures the inflation rate, which reflects the average change in the purchasing power of families and individuals’ income.

### Price Index

The figure below shows two curves. The first curve measures the average change in CPI (left axis) between Q1 2017 and Q2 2020. The second curve (right axis) measures the percentage change in the CPI each quarter compared with its previous quarter, i.e. the quarterly inflation rate.

During Q2 2020, the Palestinian CPI was 100.33 compared with 101.53 in Q1 2020, i.e. the inflation rate in Q2 2020 was negative, dropping to -1.2% from -0.4% in Q1 2020. The drop in the CPI inflation during Q1 mainly represents the drop in the transport and communications index (-4.3%), food and soft drinks (-2.0%), and textile, garments, and footwear (-1.1%). However, this decline was offset, to some extent, by slight inflationary pressures driven by increased prices of insurance and financial services (1.2%), and recreational and cultural goods and services (0.8%). During Q2 2020, the Palestinian CPI decreased by 1.5% compared with the corresponding quarter in 2019 (Figure 1-10).

<sup>9</sup> Source: PCBS, 2020. Quarterly National Accounts Statistics 2020, Ramallah, Palestine. Estimates, unpublished data.

<sup>10</sup> Source of figures: PCBS, 2020. Price Indices Surveys, 2010-2020.

**Figure 1-9: The % change in the number of inbound visits by month during 2020 compared with the corresponding month in 2019**



Source: PCBS and the Ministry of Tourism and Antiquities (MOTA) A Special Press Release on the occasion of the World Tourism Day

### Wholesale Prices and Producer Prices

The wholesale price index (WPI; sale price to retailers) declined by 0.6% between Q1 and Q2 2020, driven by a decline in wholesale prices of local goods by 0.8% and imported goods by 0.4%. The producer price index (PPI; prices received by domestic producers) also rose by 2.9% quarter on quarter. This resulted from the decline in the producer prices of locally-produced and consumed goods by 3%, and the producer prices of locally-produced exports by 1.5% (Figures 1-11 and 1-12).

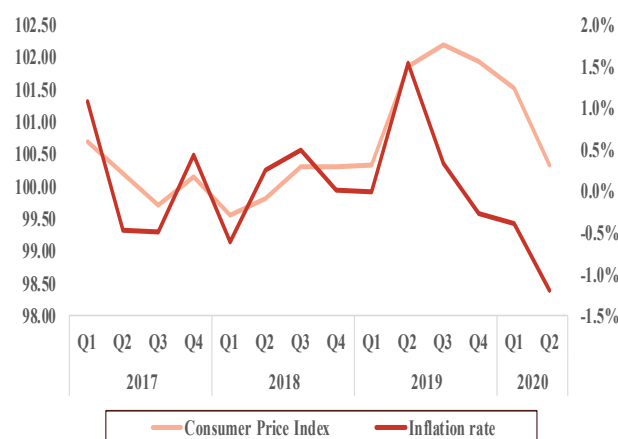
### Prices and Purchasing Power

The purchasing power measures the ability of individuals to buy goods and services using the income that they generate. It is dependent on the level of income, changes in average prices, and the currency's exchange rate. Based on this, the change in the purchasing power (assuming income is constant) = the average change in the exchange rate of the currency against the shekel – the inflation rate.

NIS Purchasing Power: the rate of inflation in an economy measures the development in the purchasing power of all individuals who receive their salaries in NIS and spend all their income in that currency, i.e. the change in the NIS purchasing power is equivalent to the inflation rate, but in the opposite direction, during the same period. The PCBS data indicate that the CPI dropped during Q2 2020 by 1.2% and 1.5% compared with the previous and corresponding quarters, respectively, which represents an improvement in the NIS purchasing power of the same amounts. Note that the development of the NIS purchasing power is negatively proportional to the rate of change in consumer prices during the same period.

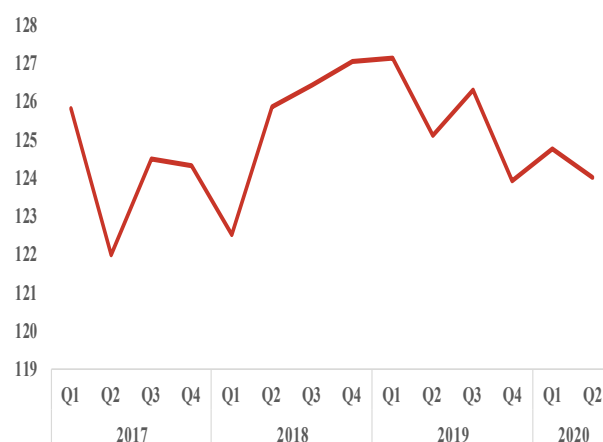
USD Purchasing Power: During Q2 2020, the USD exchange rate against the shekel rose by 0.51% compared with the previous quarter, and by 2.17% compared with the

**Figure 1-10: Change in the Average CPI and the Inflation Rate (Base year 2018)**



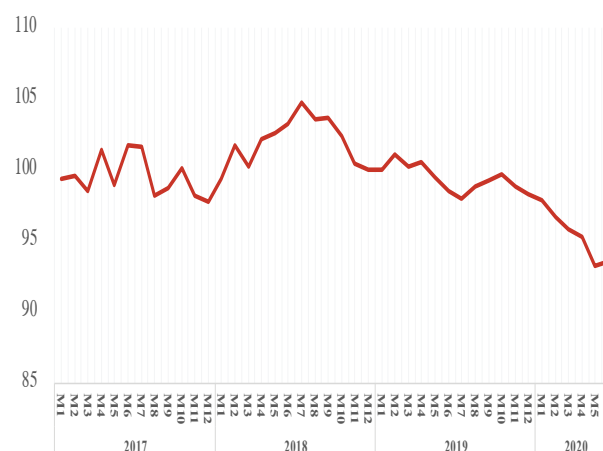
PCBS, 2020. Price Indices Surveys, 2010-2020.

**Figure 1-11: Evolution of WPI and PPI (Base year 2007)**



PCBS, 2020. Price Indices Surveys, 2010-2020.

**Figure 1-12: Evolution of PPI (Base year 2018)**



PCBS, 2020. Price Indices Surveys, 2010-2020.

corresponding quarter in 2019. Therefore, the USD purchasing power of individuals who receive their salaries in USD and spend it in NIS has increased by 1.70% during this quarter compared with the previous quarter, yet it decreased by 0.66% compared with the corresponding quarter in 2019 (Figure 1-13). Given that the JOD exchange rate is pegged to that of the USD, the purchasing power of the JOD has seen almost the same developments as the USD (Figure 1-14).

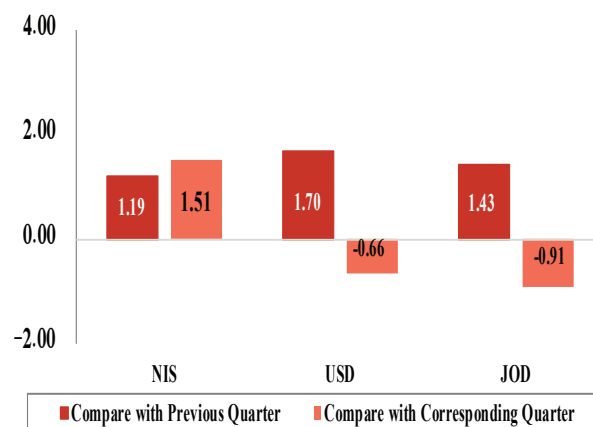
### 1.6 Economic and social infrastructure

Economic infrastructure is a combination of basic facilities, systems, and services that are necessary for the development of economic and social activities. It includes public and private facilities such as roads, water networks, sewage, electricity, and telecommunication networks (including internet, broadband connection, etc). On the other hand, social infrastructure includes the basic facilities necessary for the provision of social services such as healthcare, education, and security, which will be discussed in section five of this issue of the Monitor. This section discusses water and electricity, while the next issue will discuss roads, sewage, and telecommunications.

Increasing investments in infrastructure have a direct positive impact on GDP and job creation, if managed effectively. This is achieved through the multiplier effect; investments are likely to increase income, leading to an increase in spending, which in turn leads to a second increase in income, etc. The improvement in the stock of the infrastructure creates positive economic externalities, as different types of infrastructure are necessary for all economic sectors. Additionally, its development helps in improving work efficiency for institutions and businesses, not to mention its social importance for the population in providing access to housing and social services. The unique characteristics of infrastructure distinguish it from other types of investments. First, it requires large initial investments given the large size of projects and the high costs of planning and implementation. Also, it shares some characteristics with public goods, such as non-excludability, i.e. it is not possible to exclude people from using these services or infrastructures even if they do not pay for it directly. Therefore, most of the infrastructure projects are either fully funded by the government and/or heavily subsidized, and/or may lead to a natural monopoly<sup>11</sup>. Palestine is no exception. Since the establishment of the PNA, most infrastructure projects have been funded by donor countries, except for the telecommunications and electricity sectors, which depended on private investments, and therefore operated as natural monopolies.

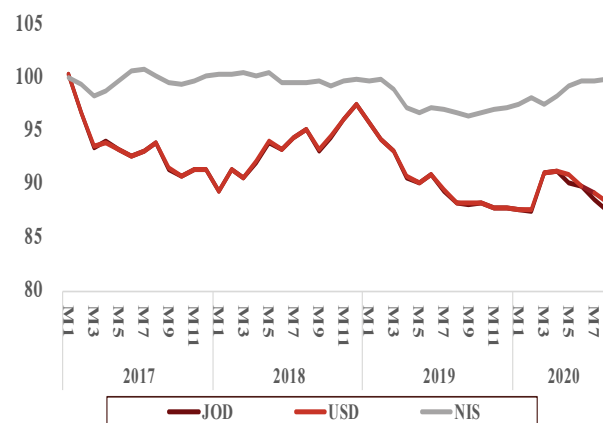
needs. This is especially evident in the domination of the occupying power over the supply of energy and the exploitation of water and mineral resources by considering these assets as commodities that Palestinian citizens can access in return for a price. In the following sections, we review the available performance indicators of infrastructure in a context of geographical and market constraints that limit its development chances. By using facts on the ground, this may serve to formulate a long-term development vision to break free from the grip of the hostile Israeli capitalist colonial

Figure 1-13: The Change in Purchasing Power by Type of Currency, Q2 2020 (percentage)



Source: Figures were calculated based on PMA and PCBS data.

Figure 1-14: Evolution of the PPI for fixed income in JOD, USD, and NIS (base year 2016)<sup>1</sup>



Source: Figures were calculated based on PMA and PCBS data.

Before the establishment of the PNA, the Israeli occupation followed a systematic policy of neglecting infrastructural development in Palestine. To this day, it continues to create many obstacles to hinder the development of infrastructure, especially in so-called area "C", under Israeli security and administrative control. Other forms of obstacles include the prohibition of dual-use imports which contain highly essential goods, as well as the consecutive attacks on the Gaza Strip causing severe damages to infrastructure systems. Moreover, it is well known that the establishment and distribution of Palestinian physical infrastructure networks (energy, water, sewage, and transportation) is evidence of colonial legacies of dependency.<sup>2</sup> The long-lasting occupation has embedded and normalized daily control mechanisms in everything related to the provision of human and physical

1 The purchasing power index was developed using the cumulative linear relative change in the purchasing power assuming fixed income and spending the whole income in the same month.

2 Refer to: Jabary Salamanca, Omar (2014) "Hooked on electricity: the charged political economy of electrification in the Palestinian West Bank". Working paper (February) presented in the symposium "Political Economy and Economy of the Political" at Brown University.

11 A type of monopoly that exists due to the high start-up costs or powerful economies of scale of conducting a business in a specific industry.



project. In addition to providing a quarterly review of the development of economic infrastructure in Palestine, and identifying gaps and manageable solutions, this new section of the Economic Monitor highlights the latest available statistics on economic infrastructures.

## Electricity<sup>12</sup>

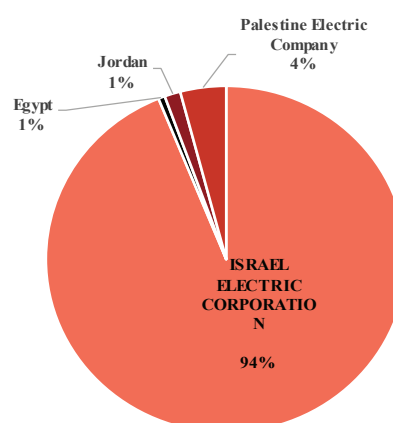
Over the last decade, the electricity sector witnessed positive legislative developments. Yet, the sector struggles with a wide array of challenges; most importantly, restrictions imposed on development in area “C”, which preclude the development of a unified electricity network and overhead power lines connecting all Palestinian communities. As a result, the power sector faces structural challenges. These include, the very high power losses amounting to 22%; the dependence on a large number of local authorities for the distribution of electricity who do not pay electricity dues on time and accumulate net lending; their non-compliance with the General Electricity Law, No. 13 of 2009; and the fact that 30% of these authorities have not joined the Electricity Regulatory Council.<sup>13</sup> Other challenges include the weak enforcement of laws and sanctions, and the lack of diversified electricity sources, as Palestine imports around 90% of its power needs. The Israeli Electric Corporation (IEC) supplies the West Bank with more than 99% of its electricity demand and the Gaza Strip with 65%. All these factors affect the quality of services provided and raise costs for distribution companies and citizens.

Most of the Palestinian population has access to electricity. Households consume 60.2% of total energy consumption, which amounted to around 5,576 GWh in 2018. While trade and public services consume 26.4% of total energy consumption, the industrial sector accounts for only 12.8% of total energy consumption. The vast majority of electricity (94%) is imported from the IEC, while only 4% is produced locally (in the Gaza Strip) (Figure 1-5). Also, the average annual per capita of electric power consumption is around 1149 kWh, which is less than the global average of 3131 kWh.<sup>14</sup> The average cost per kWh is around NIS 0.4834 (USD 0.1422) for residential use, NIS 0.6090 (USD 0.1791) for commercial use, and NIS 0.4960 (USD 0.1459) for industrial use, which are higher than the average rates in Jordan (USD 0.11) and Lebanon (USD 0.08), but less than the average rates in Israel (USD 0.17).

## Water

Palestine suffers from severe and chronic water shortages caused mainly by Israeli policies and practices that control Palestinian resources and deprive Palestinians of their legitimate right to water. In addition, Israel controls 90% of the shared groundwater resources in the West Bank, confiscates and exploits Palestinian wells, prevents Palestinians from either drilling artesian wells deeper than 140 cubic metres or establishing water development projects,

**Figure 1-15: Proportional distribution of electric power sources in Palestine, 2018 (MW/h)**



Source: PANRA, 2019. Ramallah, Palestine

especially in area “C”, and demolishes hydro projects and deprives Palestinians of their rights to water resources in the Jordan River, estimated at 250 million cubic metres annually.<sup>15</sup> All of these measures are reflected by the per capita daily water consumption of 87 litres, which is around the minimum per capita daily amount recommended by the WHO, ranging between 50-100 litres per day in order to meet basic daily needs and prevent diseases. However, Palestinian per capita daily water consumption is well below the levels in Israel and Israeli settlements, which amount to 242 litres per day - another indicator of inequality in access to water between Israeli settlers and Palestinian citizens.<sup>16</sup>

Based on recent estimates, the average water consumption of the household sector is 16.4 million cubic metres per month (MCM/month); 10.5 MCM/month in the West Bank, and 5.9 MCM/month in the Gaza Strip. The average household consumption of water is 18.7 MCM/month; 18.3 MCM/month in the West Bank and 19.7 MCM/month in the Gaza Strip. The vast majority of Palestinian households are connected to a public water network (93.3%), yet data show higher use of water tanks and mineral water in the Gaza Strip (65.4% and 24.9%, respectively) compared with the West Bank (40.6% and 13.5% respectively). This regional discrepancy is caused by the high levels of salinity, contamination, and expansion of areas and types of water pollution in the Gaza Strip, in addition to the depletion of the groundwater basins by an amount that exceeds the annual renewable capacity.<sup>17</sup>

The amount of water available in Palestine is about 389.5 MCM/year: 274.2 MCM are pumped from groundwater wells, 85.7 MCM are purchased from the Israeli Water Company, 25.5 MCM are spring water, and 4.1 MCM are desalinated drinking water. The share of the domestic sector

<sup>12</sup> Sources of this section: PNERA, 2019. Ramallah, Palestine PCBS, 2019. Foreign Trade Database, 2018. Ramallah, Palestine PCBS, 2019. Economic Surveys Series, 2018. Ramallah, Palestine

<sup>13</sup> <http://www.mas.ps/files/server/2019121110418-2.pdf>

<sup>14</sup> <https://data.worldbank.org/indicator/EG.USE.ELEC.KH.PC>

<sup>15</sup> <https://library.palestineconomy.ps/public/files/server/20151002140337-2.pdf>

<sup>16</sup> <https://www.btslem.org/gap-water-consumption-between-palestinians-and-israelis>

<sup>17</sup> References: Palestinian Monetary Authority (PMA), 2018. Water Information system Ramallah, Palestine PCBS, 2018. Estimates are based on the final results of the General Census of Population, Housing and Establishments 2017. Ramallah, Palestine

is 55% of the total amount of available water annually, yet water losses account for 31% of the total. In terms of household water quality, 61.1% of Palestinian households stated that it is of good quality, compared with 13.1% who think that it is of bad quality. Table 1-5 presents the average consumer price for water tariffs by region in 2018. The table shows a high discrepancy between the West Bank and the Gaza Strip, which is the result of the West Bank's heavy reliance on water imported from Israel.

**Table 1-5: Average Consumer Price for Water Tariffs by Region, 2018 (NIS/cubic metres)**

Description	Palestine	West Bank	Gaza Strip
Water tariffs for consumption category (0-5) cubic metres/month	3.07	3.98	1.12
Water tariffs for consumption category (5.1-10) cubic metres/month	3.09	4.00	1.16
Water tariffs for consumption category (10.1-20) cubic metres/month	4.45	5.31	2.44

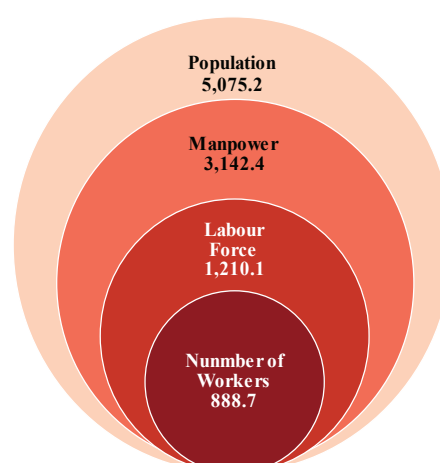
Source: PCBS, 2019. Consumer Price Survey, 2018. Ramallah, Palestine

## 2. Labor Market <sup>1</sup>

Manpower in Palestine reached approximately 3,142,400 persons by the end of Q2 2020. According to the definition provided by the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), this includes all individuals over the age of 15 years. The labor force (the total number of people employed and people unemployed looking for work) witnessed a significant decrease in Q2 2020, falling by 10% compared with Q1 2020 and Q2 2019, to reach about 1,210,100 persons.

The size of the workforce in Q2 2020 was clearly affected by the restrictive measures adopted by the Palestinian government since the beginning of March 2020, to confront the coronavirus pandemic and limit its spread. This included restricting citizens from leaving their homes and limiting commercial activity to bakeries, pharmacies, supermarkets, and certain sectors: food processing, agriculture, and pharmaceutical manufacturing. As a result of these measures, the size of the workforce decreased by 136,000 persons between Q1 and Q2 2020. This decrease was negatively affected by the decreasing participation rate in the workforce, representing the ratio of workforce to manpower, reaching about 38.5% in Q2 2020 nationwide - a decrease of 4.6% from Q1 2020, and 5.7% from Q2 2019. Figure 2-1 illustrates the relationship between the categories of manpower and workforce within the total population at the end of Q2 2020. It shows that the largest proportion of workers who lost their jobs as a result of pandemic-related restrictions were reluctant to search for new job opportunities during Q2. Rather, they left the workforce entirely, which explains why the unemployment rate was not affected in Q2, reaching about 26.6% compared with about 25% in Q1 2020.

**Figure 2-1: Population, Manpower, and Workforce in Palestine (Q2 2020, 1,000 persons)**



### Labor Distribution

The distribution of labor in Q2 2020, according to geographic location, was 65.8% in the West Bank, 23.7% in the Gaza Strip, and 10.6% in Israel and the settlements (about 93,700 workers, where 16% do not have work permits). As for the

<sup>1</sup> Source for figures in this section: Palestinian Central Bureau of Statistics 2020, Labor Force Survey, Ramallah - Palestine.

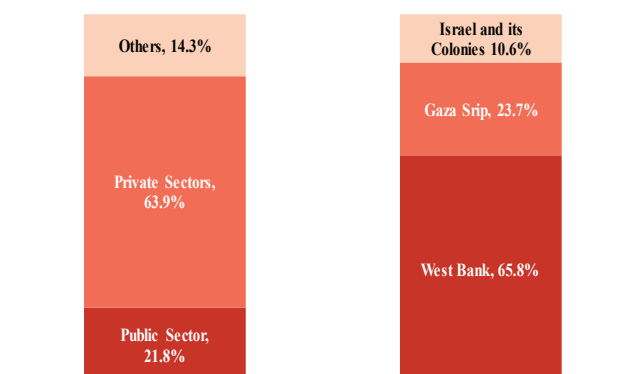
distribution of labor by sector in Q2 2020, about 22% of workers are employed in the public sector (21% in Q1 2020), about 64% work in the private sector (64% in Q1 2020), and about 14% work in other sectors and in Israel and the settlements (15% in Q1 2020).<sup>2</sup> Labor in the West Bank is concentrated in the private sector, which employs 68% of total workers, compared with 16% in the public sector. In the Gaza Strip, the percentage of workers in the private sector reached 52%, compared with 40% in the public sector. The main reason for the lower percentage of workers in the private sector in the Gaza Strip is the deterioration of economic and social conditions as a result of the Israeli blockade that began in 2006. This, in turn, has negatively affected all economic activities in the private sector (see Figure 2-2).

The number of workers in Palestine witnessed a sharp decline of about 12% (about 121,000 workers) between Q1 and Q2 2020, mainly due to the repercussions of the coronavirus pandemic. This decline represents a fall in the total number of workers in the West Bank by 8% (equivalent to 52,000 workers); a fall in the total number of workers in the Gaza Strip by 17% (equivalent to 43,000 workers); and a fall in the total number of workers in Israel and the settlements by 22% (equivalent to 27,000 workers). The decrease in the number of workers in Israel and the settlements was mainly confined to the age-group of 50 years and above, following measures taken by the Israeli government to limit the spread of the virus, which necessitated preventing those over the age of 50 from entering the Israeli labor market.

The number of self-employed workers (self-employed business owners) witnessed a decrease of 101,000 workers (44%) between Q2 and Q1 2020. The number of waged workers witnessed a decrease of 115,000 workers (16%) between Q2 and Q1 2020, while the number of unpaid family members increased from about 39,000 to 133,000 workers (about three-fold) during the same period. The largest decrease in the number of self-employed workers was in the age group of 25-34 years, as their numbers decreased by 52% (approximately 34,000 workers) in Q2 2020 compared with Q1 2020. The largest decrease in the number of waged workers was among youth in the age group 15-24 years, as well as those in the age group 25-29 years. The number of workers in these two age groups decreased by 30% and 15%, respectively. The decrease in the number of workers in general, and the number of self-employed workers in particular, especially among the youth, clearly indicates the extent of the impact of the coronavirus pandemic on the investment environment, on small and microenterprises, and on entrepreneurial activities in general, especially those managed by youth. Direct intervention by the government is required in order to provide the liquidity and the necessary support for such projects, especially since small enterprises constitute 89% of total establishments in the private sector.

The data in Table 2-1 indicates that most economic sectors in the local market witnessed a decrease in the number of workers during Q2 2020 compared with Q1, with different impacts on different sectors. Restrictive measures taken by

**Figure 2-2: Percentage Distribution of Workers by Place of Work and by Sector (Q2 2020) (%)**



the Palestinian government to confront the virus affected economic sectors differently. For example, the retail, restaurant, and hotels sector witnessed a sharp decrease in the number of workers, by about 17% in Q2 2020 compared with Q1. Similarly, the building and construction sector witnessed a 14% drop, demonstrating the significant impact of measures on these sectors. During the quarantine period, commercial activity was limited to bakeries, pharmacies, supermarkets, agriculture, and food and drug manufacturing sectors. The number of workers in the services sector decreased significantly by 11% in Q2 2020 compared with Q1. However, the number of workers in agriculture; industry; transport, storage, and communications decreased less markedly, at 3%, 1% and 6% respectively. As for Palestinian workers in Israel and the Israeli settlements, their numbers decreased by about 22% in Q2 2020 compared with Q1. Agricultural and industrial activities decreased significantly by 29% (about 2,000 workers) and 15% (about 2,700 workers), respectively. This decrease is due to the measures taken by the Israeli government to prevent Palestinian workers over the age of 50 from entering the Israeli labor market.

Table 2-1 shows that there is a variation in the relative distribution of employment between the West Bank and the Gaza Strip, where the employment rate has increased in industry and mining in the West Bank (16% in the West Bank, compared with 7% in the Gaza Strip). There has been an increase in the employment rate in the services sector in the Gaza Strip (56% in the Gaza Strip, compared with 35% in the West Bank). The figures also highlight the significant decline in the number of workers in the construction sector in the Gaza Strip (employing only 3%). This is due to the strict blockade imposed by Israel on the entry of building materials into Gaza (for restrictions on importing dual-use materials, see quarterly Economic Monitor Issue No. 57).

## Unemployment

The number of unemployed persons in Palestine reached 321,400 at the end of Q2 2020, out of a total 1,210,100 persons in the workforce. That is, the unemployment rate stood at 26.6%, compared with 25% in Q1 2020 and 26% in

<sup>2</sup> Other sectors include NGOs and non-profit organizations.

Table 2-1: Relative Distribution of Workers in Palestine by Economic Sector in Q2 2020 (%)

Economic Sector	West Bank		Gaza Strip		Israel and the settlements		Palestine (without Israel and the settlements)	
	Q1	Q2	Q1	Q2	Q1	Q2	Q1 2020	Q2 2020
	2020	2020	2020	2020	2020	2020		
Agriculture, fishing and forestry	7	8	5	6	6	5	6	7
Mining and manufacturing industry	15	16	7	7	15	16	12	14
Building and construction	13	12	3	3	63	59	10	10
Retail, restaurants and hotels	24	23	22	20	10	12	24	22
Transportation, storage and communications	6	7	8	9	3	3	7	7
Services and others	35	35	55	56	4	5	41	40
Total	100	100	100	100	100	100	100	100

Q2 2019. The slight increase in unemployment rates, despite the effects of the coronavirus pandemic on the economy during Q2, contradicts most of the local and international figures, as well as the expectations of official authorities and research centers. This contradiction can be explained - as we indicated earlier - by the significant decline in the participation rate in the labor force in Palestine (38.5% in Q2 2020, compared with 43.1% in Q1 2020 and 44.2% in Q2 2019). In other words, a large number of those who lost their jobs during this quarter (Q2 2020) exited the labor market, either exclusively or in part because of restrictions on movement associated with the lockdown imposed by the Palestinian government to limit the spread of the virus. This is especially true for recent graduates and youth who feel that it is futile to search for opportunities due to the closure of most economic establishments, or because they are not convinced of the possibility of finding job opportunities.

When highlighting the most prominent changes in participation rates during Q2 2020, according to age group and level of education, we note that the largest decrease in the participation rate was for the age group 25-29 years. The participation rate for this group was about 50.6% in Q2 2020, compared with 59% in Q1 2020 and 61.1% in Q2 2019. This was followed by the age group of 20-24 years: the participation rate for this group was about 36.7% in Q2 2020, compared with 44.5% in Q1 2020 and 45.4% in Q2 2019. As for levels of education, participation rates for individuals with an undergraduate diploma or higher have decreased, reaching about 51.2% in Q2 2020, compared with 56% in Q1 2020 and about 58% in Q2 2019.

It should be noted that there is some variation in unemployment rates between the West Bank and the Gaza Strip. Unemployment rates in the West Bank did not witness a significant change in Q2 2020 compared with Q1 2020 and Q2 2019. This is demonstrated in Table 2-2. The unemployment rate in the West Bank in Q2 2020 reached 14.8%, contradicting the projections of the Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). The projected unemployment rate following the effects of the coronavirus pandemic was 30.2% for all of 2020 according to the first scenario, and 35.8% according to the second scenario. As mentioned earlier, this discrepancy is explained by the shrinking of the workforce in the West

Bank. The participation rate decreased from 46% in Q1 2020 to 41% in Q2 2020.<sup>3</sup>

In the Gaza Strip, the unemployment rate was more affected by the coronavirus pandemic than in the West Bank, as it increased by 3.6% in Q2 2020 relative to Q1 2020, and by 2.4 percentage points from Q2 2019, to reach 49.1% (see Table 2-2).

Table 2-2: Unemployment Rate for Individuals Participating in the Labor Force in Palestine, by Region and Gender (%)

Region/Gender		Q2 2019	Q1 2020	Q2 2020
West Bank	Males	12.4	12.0	12.2
	Females	26.4	24.2	26.2
	Total	15.0	14.2	14.8
Gaza Strip	Males	39.7	40.4	44.4
	Females	68.3	62.1	66.8
	Total	46.7	45.5	49.1
Palestine	Males	21.5	21.4	23.0
	Females	43.6	39.6	41.1
	Total	26.0	25.0	26.6

Note: Data is based on the new definition of unemployment established by PCBS, in cooperation with the International Labor Organization. The new, narrower definition states that unemployment only includes people who did not work during the reference period, but who were seriously looking and willing/able to work. Accordingly, those who were discouraged from searching for work (who did not seek to work during the reference period) were excluded from the unemployment account. The adoption of the revised unemployment measure led to a slight change in the unemployment rate in the West Bank, unlike the Gaza Strip, where the change was greater due to more widespread frustration with finding a job (the decrease in the unemployment rate in the Gaza Strip fell from 52% to 43.2% in 2018). Compare participation/unemployment rates according to old and new methodologies in the statistical appendix at the end of the current issue of Economic Monitor with the statistical appendix in Issue No. 56 of the Monitor.

<sup>3</sup> In the first scenario, the government succeeds in containing the spread of the virus during the emergency period, and restrictions are gradually lifted. As for the second scenario, there is a failure to control the spread of the virus, and emergency measures are extended. For more information on the assumptions related to the first and second scenarios, see the special issue of the Economic Monitor: <http://www.mas.ps/files/server/20200705223647-2.pdf>.



The most prominent characteristics of unemployment in Palestine in Q2 2020 are as follows:

- 1) Unemployment in Palestine is particularly concentrated among youth. The unemployment rate among young people, aged 15-19 years, reached 40.9%; and 43.1% for those aged 25-29 years; compared with 13.3% for the age group 45-49 years; and 8% for 50 years and over. For more information on youth unemployment, see "Survey of Youth's Transition from Education to the Labor Market" in Issue No. 47 of the Monitor.
- 2) Unemployment in Palestine decreases as education increases among males, but the opposite is true for females. The unemployment rate for males with primary education was about 22.9%, compared with about 19.4% for males with an undergraduate diploma or higher. For females, the unemployment rate for those with primary education was about 1.2% compared with about 45.1% for females with an undergraduate diploma or higher. This is mainly due to the large increase in the participation rates of educated females in the labor market compared to males. (See Box No. 1 in Issue No. 53 of the Observer. It shows that the high unemployment of educated females compared to non-educated females is due to the large increase in the percentage of their participation in the labor market, and not due to the nature of their education).

## Wages

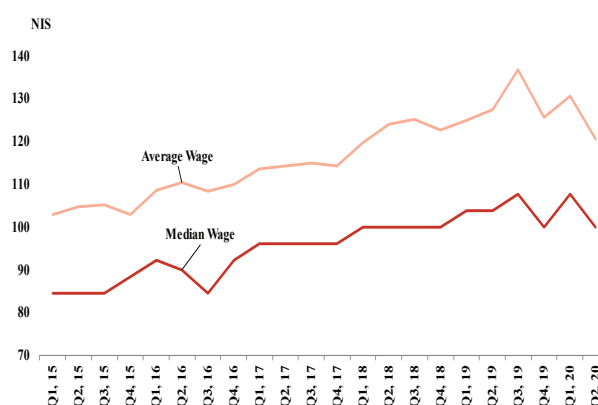
The average daily wage decreased significantly for all workers by 10 NIS between Q2 (120.6 NIS/day) and Q1 (130.6 NIS/day) in 2020. This resulted from the decrease in the average wage of workers in the West Bank by 3.2 NIS, in Israel and the settlements by 9.9 NIS, and in the Gaza Strip by 0.6 NIS. The average wage in Palestine (120.6 NIS/day) during Q2 hides some of the large discrepancies between the average wages of workers in the West Bank and those in the Gaza Strip, as well as between the average wage of workers in the West Bank and Gaza Strip, and those in Israel and the settlements.

Data in Table 2-3 indicates that there is a large gap in wages between workers in the West Bank, Gaza Strip, Israel and the settlements. The average wage of workers in Israel and the settlements is more than double the average wage of workers in the West Bank, and four times the wage of workers in the Gaza Strip. Average wages in the Gaza Strip were about half the level of average wages in the West Bank (49%). The gap also widens when considering the median wage instead of the average wage. The median wage is a more valid measurement than the average wage, as the latter conceals the great disparity between high-wage and low-wage workers. As for the median wage, it marks the highest wage level for the bottom half of all workers (see Figure 2-3). For example, while the average wage in the Gaza Strip is 49% of its level in the West Bank, the median wage in the Gaza Strip is only 37% of the median wage in the West Bank (see Table 2-3).

**Table 2-3: Average and Median Daily Wage in NIS for Registered Employees in Palestine (Q2 2020) (NIS)**

Place of work	Average Daily Wage (NIS)	Median Daily Wage (NIS)
West Bank	120.2	103.8
Gaza Strip	59.3	38.5
Israel and the settlements	254.6	250.0
Total	120.6	100.0

**Figure 2-3: Average and Median Daily Wage for Registered Employees in Palestine (NIS)**



## Minimum Wage

The minimum monthly wage in Palestine is about 1,450 NIS. Data released by the PCBS for Q2 2020 indicate that 34% of workers (25.1% among females, 35.4% among males) in Palestine earn a monthly wage less than the minimum wage, which is higher than the figures recorded during Q1 2020 - approximately 29% (30% among females, 29% among males). In Q2 2019, these figures were approximately 27% (29% among females, 27% among males). The reason for the increase in this percentage is due to the effects of the pandemic, where private sector employers have been forced to lay-off a large number of waged workers, especially since about 46% of these workers do not have employment contracts. This, in turn, facilitated the process of dismissing them from their jobs, and thus the number of workers decreased. Waged workers in the private sector decreased by 41% and 42% compared with Q1 2020 and Q2 2019, respectively. This decrease was greater than the decrease in the number of workers in the private sector who receive less than the minimum monthly wage, as the latter decreased in Q2 2020 by 27% and 32% compared with Q1 2020 and Q2 2019, respectively. For this group, the average monthly wage was 722 NIS. As for differences between the West Bank and the Gaza Strip, 8% of waged workers in the private sector in the West Bank earn less than the minimum wage, compared with 82% in the Gaza Strip.

### 3-Public Finance<sup>1</sup>

#### Public Revenues

Public finance faced a wide array of challenges and difficulties from the beginning of 2020. Specifically, in March, the country faced a different kind of crisis: a health crisis that was caused by the outbreak of the coronavirus pandemic, which led to the declaration of a state of emergency and the imposition of a complete lockdown for about two months, in an attempt to curb the spread of the pandemic. Furthermore, in May the clearance revenues crisis erupted once again due to Israeli policies and the annexation plan, which has further strained public finance.

Public finance faced many challenges as a result, with clearance revenues declining by 47% during Q2 2020, compared with the previous quarter, to stand at NIS 1.2 billion - although it grew significantly (by 194%) compared with the corresponding quarter.<sup>2</sup> Domestic revenues declined as well, by 54% and 28% during the same period, reaching NIS 0.6 billion. This decline is attributed to a drop in tax revenues of 45% and 17% compared with the previous quarter and corresponding quarter 2019 respectively, reaching NIS 0.5 billion. Additionally, non-tax revenues declined by 66% and 53% during the same period, reaching NIS 0.1 billion. Foreign aid and grants grew significantly during the quarter, by 148% and 48% compared with the previous quarter and corresponding quarter 2019 respectively, standing at NIS 0.7 billion. Ultimately, net public revenues and grants dropped by 34% during the quarter, compared with the previous quarter, and increased by 44% compared with the corresponding quarter 2019, reaching around NIS 2.4 billion (Figure 3-1 and Table 3-1).<sup>3</sup>

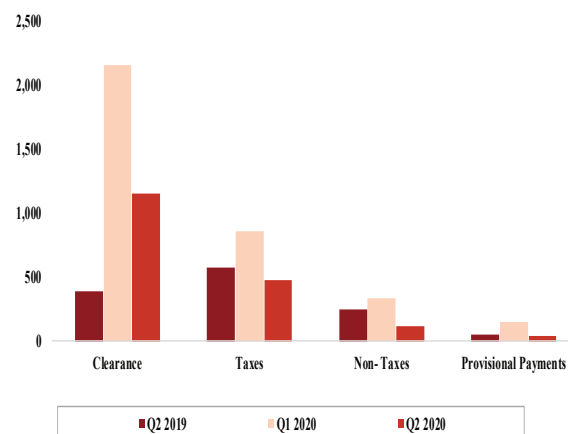
**Table 3-1: Grants and Foreign Aid to the PA (NIS million)**

Item	2019				2020	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Budget support	598.4	368.1	517.5	292.4	246.1	544.3
Arab grants	396.3	94	278.7	107.3	111.1	21.3
Other countries	202.1	274.1	238.8	185.1	135	523
Development funding	(-352.7)*	99.5	107.7	114.7	32.1	145.1
Total	245.7	467.6	625.2	407.1	278.2	689.4

\* during Q1 2019, a sum of NIS 448.1 million was refunded to the US consulate to close an old US grant. This was reflected in a drop of NIS 352.7 million in the value of developmental projects grants.

Net public revenues and grants were equivalent to 151% of actual public expenditures during the quarter, compared with 123% in the previous quarter. This percentage was made up 66% of accrued public expenditure during the quarter (commitment basis), compared with about 105% during the

**Figure 3-1: Structure of Public Revenues (NIS millions)**



previous quarter. This indicates that the government was unable to pay around 34% of total liabilities in Q2 2020.

#### Public Expenditure

Actual public expenditures dropped by 46% and 40% compared with the previous quarter and corresponding quarter 2019, respectively, reaching NIS 1.6 billion. Salaries and wages decreased by 63% and 43% compared with the previous and corresponding quarters, respectively, reaching about NIS 0.6 billion. In addition, non-wage expenditures decreased by 20% and 33% during the quarter reaching NIS 0.8 billion. Net lending also decreased during the quarter, by 79% and 73% compared with the previous quarter and corresponding quarter 2019 respectively, reaching NIS 69.7 million.<sup>4</sup> This item strains the public budget and delays a large portion of the Palestinian government revenues, which is in dire need of these resources under the recurrent, years-long fiscal troubles. Given the growing financing gap and decreasing grants and foreign aid, net lending is becoming a heavy burden and a challenge that the Palestinian government must address.

Actual development expenditures rose during Q2 2020 by about 53% compared with the previous quarter, yet it declined by 28% compared with the corresponding quarter 2019, reaching NIS 115.1 million (Figure 3-2).

#### Government Arrears

During Q2 2020, government arrears reached NIS 1,952.3 million. Around NIS 1085.8 million of arrears were in wages and salaries, NIS 801 million in non-wages, and NIS 61.7 million in developmental expenditure. Provisional payment arrears were NIS 8.1 million and NIS 4.3 million of tax refunds arrears were paid in advance during the quarter (Table 3-2).

1 Source of data: MOF, Monthly Financial Reports 2020: Financial Operations, Expenditure and Revenues, and sources of Funding (June, 2020).

2 During Q2 2019, the PNA refused to receive the clearance revenues in an incomplete fashion, estimated to reach NIS 3 billion for the period Feb-June (refer to EM 57- Box on clearance revenues)

3 Notably, tax refunds during Q2 2020 reached NIS 59.6 million compared with NIS 114.4 million in the previous quarter, and NIS 61.9 million in the corresponding quarter 2019.

4 Net lending equals the amounts deducted from clearance revenues by the Israeli side to settle debts owed to Israeli companies supplying electricity and water to municipalities and Palestinian distribution companies and parties.

Table 3-2: the PA's Accumulated Arrears (NIS million)

Item	2019				2020	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Tax refunds	38.5	17.6	19.6	57.3	30.9	(4.3)
Wages and salaries	359.9	593.6	409.6	(689.8)	155	1,085.8
Non-wage Expenditures	333.4	556.7	492.7	490.2	209	801
Development Expenditures	105	130.8	122.9	144.4	72.5	61.7
Provisional Payments	75.1	27.6	9.9	(45.6)	97.2	8.1
Total arrears	911.9	1,326.3	1,054.7	(43.5)	564.6	1,952.3

Figures between brackets indicate a negative value

### Financial Surplus/Deficit

Developments on both the revenue and the expenditure fronts during Q2 2020 led to a surplus in the total balance (before grants and aid) of NIS 0.1 billion (1.1% of GDP). After grants and foreign aid, the surplus rose to NIS 0.8 billion (on cash basis), about 6.9% of GDP. This surplus does not show the real financial position of the government, as the total balance on commitment basis (before grants and aid) exhibits a deficit of NIS 1.8 billion, dropping to NIS 1.1 billion after grants and aid during the same period (Figure 3-3).

Table 3-3: The Budget Deficit on Cash Basis and Commitment Basis, Q2 2020 (NIS million)

Item	Q2 2020	
	Cash	Commitment
Public revenues	1,717.6	1,880.0
Grants and foreign aid	689.9	689.9
Expenditures	1,594.2	3,658.5
Balance before grants and foreign aid	123.4	(1,778.5)
Balance after grants and foreign aid	813.3	(1,088.6)
% total public revenues and grants to expenditures	151.0	65.8

\* Figures between brackets indicate negative value

Figure 3-2: Structure of Public Expenditure (NIS million)

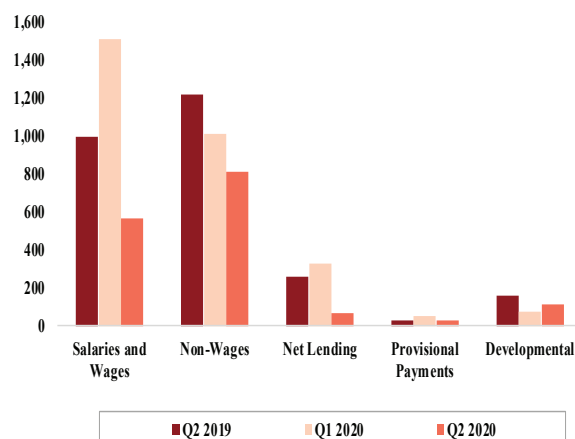


Figure 3-3 Government's Financial Balance (cash basis) as % to Nominal GDP

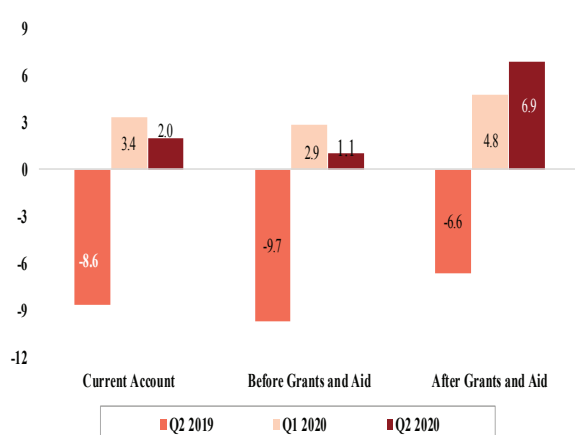


Table 3-4: Palestinian Government Public Debt (NIS million)

Item	2019				2020	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Domestic debt	4668	5,628.8	6,200.2	5,451.8	5,684.5	6,164.3
Banks	4617.3	5,578.2	6,149.6	5,401.2	5,633.9	6,113.7
Public institutions	50.7	50.6	50.6	50.6	50.6	50.6
External debt	3,744.3	3,783.7	3,950.2	4,210.5	4,588.7	4,465.2
Total public debt	8,412.2	9,412.5	10,150.4	9,662	10,273.2	10,629.5
Paid interests	41.1	57.3	37.5	31.6	20.6	34.7
Public debt as % to nominal GDP	14.0%	15.8%	17.4%	16.4%	17.1%	21.5%

\* Figures differ slightly when calculated in USD due to changes in exchange rate.

### Public Debt

During Q2 2020, total public debt (denominated in NIS) increased by 3% and 13% compared with the previous and corresponding quarter 2019, respectively, reaching NIS 10.6 billion (around 21.5% of GDP).<sup>5</sup> Paid debt service reached NIS 34.7 million during the

<sup>5</sup> It should be mentioned that by the end of Q2 2020, the government's

quarter, NIS 21.9 million of which was paid on domestic debt while around NIS 12.8 million were paid on foreign debt. Notably, interest paid on debt during the same period was NIS 54.3 million. (Table 3-4).

dollar-denominated debt denominated rose by 6.7% compared with the previous quarter and by 16.8% compared with the corresponding quarter, reaching USD 3.1 billion.

## 4- Financial Sector<sup>1</sup>

### 4.1 The Banking Sector

During Q2 2020, there were 14 banks operating in Palestine, half of which were chartered banks. They were operating through 375 branches and offices, 317 of which were located in the West Bank and 58 in the Gaza Strip. By the end of Q2 2020, the net assets and liabilities of the banking sector increased by 3% compared with the previous quarter, and by 9% compared with the corresponding quarter 2019, reaching USD 18.2 billion (Table 4-1)

#### Credit Facilities

By the end of Q2 2020, credit facilities reached USD 9.7 billion. This constitutes a rise of 4% compared with the previous quarter and 53% of the total banking assets, reaching USD 8,947.9 million. This improvement is fundamentally an effect of the 11% increase in facilities granted to the public sector, reaching USD 1.7 billion. This resulted from the increased public borrowings from banks to cover deficits following the withholding of clearance revenues. On the other hand, facilities granted to the private sector increased by 3% to stand at USD 7.9 billion. Credit facilities accounted for about 64% of nominal GDP during Q2 2020, compared with 54% in the previous quarter and 52% in the corresponding quarter 2019.<sup>2</sup>

By region, the West Bank had the biggest share of total credit facilities (91%), compared with only 9% for the Gaza Strip. By type of facility, loans were the predominant form of total credit facilities, at 85%, against about 14% for overdraft accounts. By currency, the US dollar continued to account for the biggest share of credit (43%) compared with 40% granted in Shekels, and 15% in Jordanian Dinars (Figure 4-1).

Figure 4-1 Distribution of Total Direct Credit Facilities (USD million)

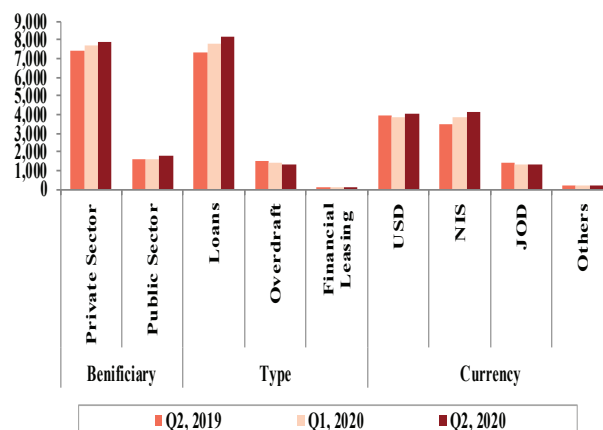


Figure 4-2: Distribution of Credit Facilities by Sector (%)

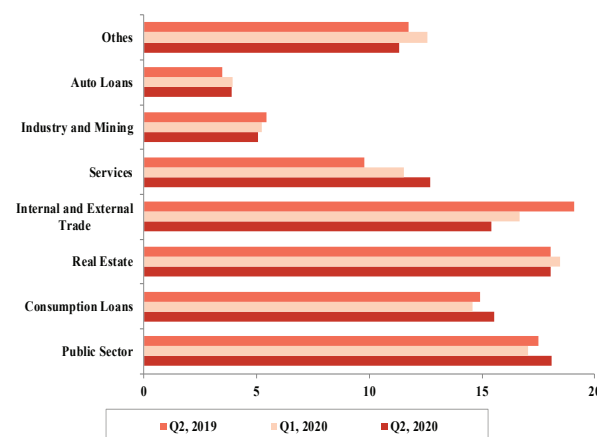


Table 4-1: Consolidated Balance Sheet of Licensed Banks Operating in Palestine (USD millions)

Item	2019				2020	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Total assets	16,503.2	16,690.1	17,303.5	17,825.5	17,710.0	18,248.1
Direct credit facilities	8,569.5	8,941.6	8,947.9	9,039.1	9,249.9	9,652.7
Deposits at PMA & Banks	3,712.9	3,534.5	3,870.5	4,329.1	4,565.3	4,361.7
Securities portfolio and investments	1,362.2	1,382.1	1,373.7	1,406.5	1,365.2	1,354.3
Cash and precious metals	1,711.4	1,620.8	1,883.6	1,939.6	1,252.0	1,522.9
Other assets	1,147.2	1,211.1	1,227.7	1,111.2	1,277.6	1,356.6
Total liabilities	16,503.2	16,690.1	17,303.5	17,825.5	17,710.0	18,248.1
Total deposits of the public (non-bank deposits)**	12,394.4	12,591.4	13,025.5	13,384.7	13,303.8	13,738.7
Equity	1,931.4	1,956.0	1,942.4	1,985.2	1,996.9	1,994.6
Deposits of PMA and banks (bank deposits)	1,116.8	1,041.7	1,151.3	1,274.1	1,165.0	1,119.0
Other liabilities	361.3	363.5	408.9	392.5	424.9	525.8
Provisions and depreciation	699.3	737.5	775.5	789.0	819.4	870.0

\* Items in the table are totals (including provisions).

\*\*Non-bank deposits including the private and public sectors' deposits.

1 Source of Figures: PMA, Sep 2020, the Consolidated Balance Sheet for Banks, list of profits and losses, PMA database; PCMA, 2020.

2 The PMA research team has provided the estimates of the GDP value.



On the other hand, the private sector had the biggest share of credit facilities (82% of total) against 18% for the public sector. In terms of the distribution of credit facilities granted to the private sector by economic sector, real estate loans had the biggest share, reaching around 18% of the total (USD 1.7 billion), followed by consumption loans at 16% (USD 1.5 billion), then commercial loans at 15% (USD 1.5 billion), and the service sector at 13% (USD 1.2 billion). However, the productive sectors' share of loans were low, standing at 5% for industry and mining, about 1.6% for agriculture and livestock, and 3.3% for land development (see Figure 4-2).

Credit facilities increased by USD 402.8 million over the consecutive quarters, driven by a 15% increase in credit facilities granted to the services sector (equivalent to USD 160 million). Just as credit facilities granted to the public sector rose by 11% (equivalent to USD 166.7 million), so too did consumption loans rise by 11% (USD 153.4 million) and real estate and construction loans by 2% (USD 33.2 million). By contrast, commercial loans decreased by 3% (USD 53.7 million).

### Non-performing Loans

During Q2 2020, the value of non-performing loans at banks increased by 1% (USD 5.2 million) compared with the previous quarter. The final balance of the non-performing loans stood at USD 371.8 million, equivalent to 4% of total loans and 5% of total credit facilities granted to the private sector (Figure 4-3). Similarly, compared with the corresponding quarter 2019, non-performing loans increased by 16%.

By the end of Q2 2020, non-performing loans were distributed across the following sectors: 22% in the transportation sector; 15% in the tourism, restaurants and hotels sector; 7% in both the trade and industry sectors; 4% in real estate and construction; 4% in consumption loans; 3% in both the agriculture and livestock sectors; 2% in the service sector; and 1% in loans for purchasing cars. By contrast, the percentage did not exceed 0.5% in either the equity, financing investments, and financial instruments sector or the land development sector.<sup>3</sup>

By the default period (structure of non-performing loans), two-thirds of loans were classified as bad loans and doubtful loans constituted 17% of the total, while watch list facilities made up 8%.<sup>4</sup>

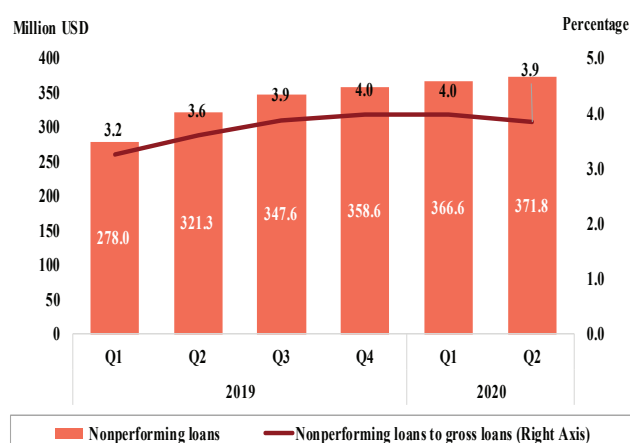
### Deposits at PMA & Banks

During Q2 2020, balances at PMA and banks declined by 4% compared with the previous quarter, against a rise of 23% a year ago, reaching USD 4.4 billion (making up 24% of total banks assets). This is ascribed to a decrease in balances at banks abroad (6%), PMA balances (1%), and balances at banks in Palestine (14%). Compared with the corresponding quarter 2019, balances at PMA and banks grew by 23%, driven by 22% growth in PMA balances and 37% in balances at banks abroad (Figure 4-4).

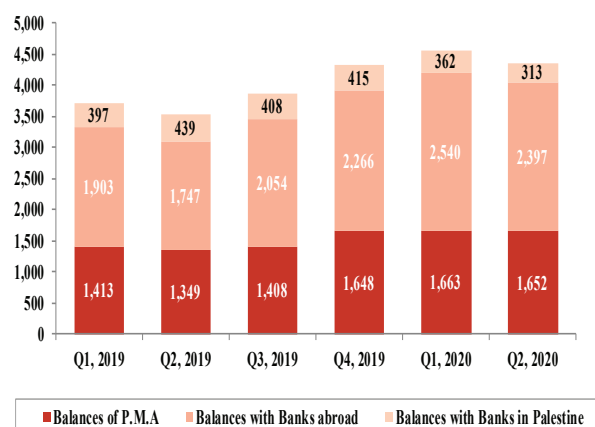
<sup>3</sup> Sectoral default percentage is calculated by dividing the economic sector's non-performing loans on the sector's total portfolio.

<sup>4</sup> Based on PMA instructions, non-performing loans are classified by default period: (1) Watch List facilities are facilities where one or more of its installments are between 91 to 180 days past due. (2) Doubtful Loans are loans where one or more of its installments are between 181 to 360 days past due. (3) Bad Loans are loans where one or more of its installments are more than 360 days past due

**Figure 4-3: Final Balance of Non-performing Loans (million USD) and its Percentage to Total Loans (%)**



**Figure 4-4: Deposits at PMA & Banks (USD Million)**



### Deposits

Deposits (bank and non-bank deposits) are the most important component of liabilities, constituting 81% during Q2 2020. By the end of the quarter under study, total deposits rose by 3% compared with the previous quarter, reaching USD 14.9 billion. Also, deposits were 9% higher compared with the corresponding quarter 2019. Public deposits (non-bank deposits) constituted around 92% of total deposits during the quarter, compared with 8% for bank deposits. The West Bank's share of total deposits was 90%, against 10% for the Gaza Strip. Private sector deposits constituted around 96% of the total against 4% for the public sector. By currency, the US dollar continued to dominate (39% of the total public deposits), followed by the Shekel (36%), the Jordanian Dinar (22%), and the remainder of currencies (3%). Finally, current deposits constituted 37% of the total, while saving deposits and time deposits were 32% and 31%, respectively (Figure 4-5). Deposits by the public made up 81% of nominal GDP by the end of Q2 2020, compared with 78% in the previous quarter and 74% in the corresponding quarter.

### Bank Profits

During Q2 2020, the income statement of the banking system shows a sharp decline in the net income of banks, of 66% compared

with Q1 2020, and 61% compared with the corresponding quarter 2019, reaching around USD 13.1 million. Obviously, the coronavirus crisis had impacts on the banking sector, leading to a larger increase in expenditures than revenues compared with the previous quarter, as the former fell by 1% (USD 199.3 million) compared with 12% for the latter (USD 212.4 million) (Table 4-2).

**Table 4-2: Sources of Revenues and Expenditure of Licensed Banks (USD millions)**

Item	2019				2020	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Revenues	230.9	234.6	238.7	231.7	240.9	212.4
Paid interest	163.1	166.0	171.9	169.6	167.9	157.4
Commissions revenues	30.6	32.3	32.7	35.2	33.9	30.1
Other revenues	37.2	36.3	34.1	26.9	39.1	24.9
Expenditures	183.2	200.7	199.3	191.5	202	199.3
Paid interests	33	36.7	37.2	38.7	39.1	36.1
Commissions	3.0	3.0	3.4	4.0	3.2	3.1
Other expenditures	23.9	31.5	35.5	23.0	37.0	40.1
Operational expenditures	110.6	109.6	113.6	116.5	112.6	107.1
Taxes	12.7	19.9	9.6	9.3	10	12.9
Net Income	47.7	33.9	39.4	40.2	38.9	13.1

\* "Others" includes expenditures and revenues of financial securities and investments, currency exchange deals, off-budget operations, and other operational expenditures and revenues, in addition to allocations.

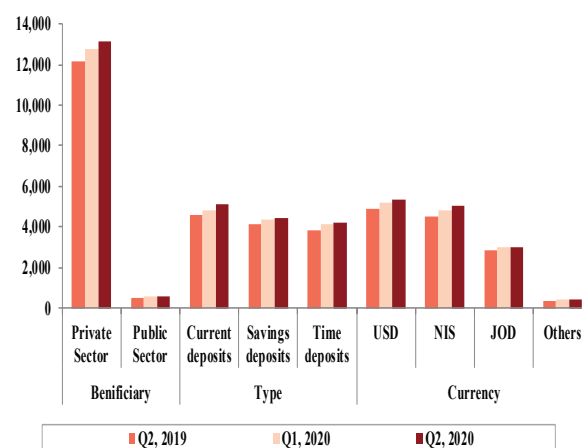
#### Average Interest Rates on Deposits and Loans

Average interest rates on loans in the three currencies rose during Q2 2020 compared to the previous quarter, reaching 6.95%, 5.71%, 7.08% for JOD, USD, and NIS loans, respectively. Similarly, average interest rates on deposits in JOD and USD fell, reaching 2.51% and 2.32% respectively, while it rose to 2.07% on Shekel deposits. These changes have caused a rise in the margins between the deposit interest rates and that of lending facilities in the three currencies, compared to the previous year, as the margin on the JOD rose from 3.80 to 4.44 percentage points; and from 2.95 to 3.39 percentage points for USD. Finally, the margin on NIS rose from 4.84 to 5.01 percentage points (Table 4-3).

#### Clearance

During Q2 2020, the value of cheques presented for clearance decreased by 4% compared with the previous quarter, and by 19% compared with the corresponding quarter, amounting to USD 2.5 billion (94% in the West Bank and 6% in the Gaza

**Figure 5-4: Distribution of Deposits (USD million)**



Strip). This followed the declaration of the state of emergency limits on movement and economic activities to contain the virus. The value of returned cheques in the West Bank dropped by 3% (reaching USD 2.3 million), and in the Gaza Strip by 16% (USD 145 million). Data show that about 83% of cheques presented for clearance were in Shekels, while 13% were in Dollars and 4% in Jordanian Dinars.

#### Returned Cheques

The value of returned cheques doubled (137%) during Q2 2020 compared with the previous quarter, while it rose by 113% compared with the corresponding quarter, reaching USD 679.3 million. This large increase is linked to the impacts of the health crisis, as economic activities ceased for more than two months. This situation has affected the ability of individuals and corporations to honor their financial commitments. Notably, the PMA issued a number of instructions during the emergency period to mitigate the impacts of the crisis. One of these instructions was to suspend the scoring of clients and SMEs affected by the outbreak through the Bounced Cheques System.<sup>5</sup>

Around 97% of cheques presented for clearance were in the West Bank and 3% in the Gaza Strip. By currency, about 89% of cheques presented for clearance were in Shekels, while 4% were in Jordanian dinars, and 7% were in dollars. The value of returned cheques as a percentage to total cheques presented to clearance increased during Q2 2020 to 27%, compared with 11% in the previous quarter and 10% in the corresponding quarter 2019 (Figure 4-6)

**Table 4-3: Average Interest Rates on Deposits and Loans by Currency, (%)**

Currency	Interest on credit %		Interest on loans %		Margin (percentage points)	
	Q1 2020	Q2 2020	Q1 2020	Q2 2020	Q1 2020	Q2 2020
Dollar	2.71	2.32	5.66	5.71	2.95	3.39
Dinar	2.92	2.51	6.72	6.95	3.80	4.44
Shekel	2.04	2.07	6.88	7.08	4.84	5.01

<sup>5</sup> <https://www.pma.ps/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9/ArtMID/4451/ArticleID/2495>

### Specialized Credit Institutions (SCIs)

By the end of Q2 2020, there were 8 licensed SCIs in Palestine. Consolidated data indicate that by the end of the quarter the total assets of SCIs had declined by 2% compared with the previous quarter, reaching USD 318.0 million. This resulted from a 16% drop in the Islamic loans portfolio and a 18% drop in deposits (balances). On the other hand, the commercial loans portfolio increased by 2%, while other assets and fixed assets also increased by 9% and 1%, respectively, during the period under study due to the International Standard (no. 16) being applied to lease contracts. Also, the total assets of these companies grew by 26% compared to its value a year ago.

The assets of those companies are distributed as 58% commercial loans and 12% Islamic loans and deposits. The remaining percentage (18%) are distributed as fixed assets, other assets, and cash. The number of SCIs employees dropped during the quarter to 852, compared to 900 in the previous quarter.

The credit portfolio granted by SCIs grew during the quarter by 2% compared with the previous quarter, while it grew by 23% compared with the corresponding quarter 2019, reaching USD 265.2 million (Table 4-4).

Table 4-4: SCIs data

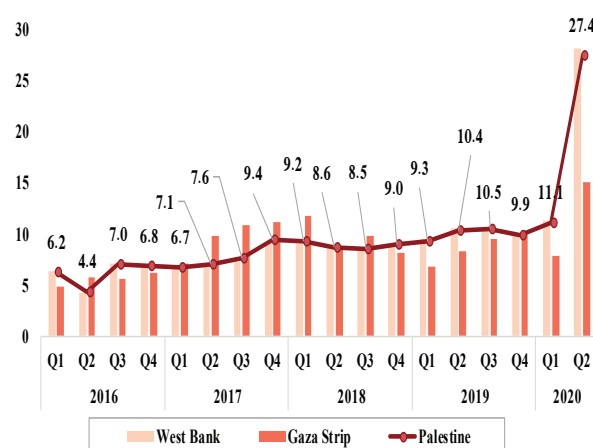
Item	2019				2020	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Loans Portfolio (USD millions)	217.2	216.3	213.7	262.5	259.4	265.2
West Bank	163.7	166.5	167.9	214.6	214.4	220.2
Gaza Strip	53.5	49.8	45.8	47.9	45.0	45.0
Active Clientele	80,314	78,186	76,502	75,444	74,065	73,853
No. of Offices and Branches	93	93	93	100	100	100
Employees	864	843	843	910	900	852

By economic sector, real estate loans had the lion's share of loans (32%), followed by the commercial sector (29%); and then the agriculture and public services sectors (12% each). The share of commercial loans in the SCI's total portfolio came in fourth place (8%), followed by the industrial sector (5%), and finally the tourism sector (2%).

### 4.2 The Non-banking Financial Sector

The Palestinian Capital Market Authority (PCMA) works diligently to develop the capital market in Palestine. Following the outbreak of the coronavirus, PCMA intensified efforts to safeguard the capital market in Palestine. Closely monitoring COVID-19 effects and impacts since its outbreak in March 2020, PCMA prepared a comprehensive report on the impacts of the coronavirus pandemic on the non-banking financial sector.<sup>6</sup> The authority has also issued a number of circulars and precautionary measures for use by its employees, while

Figure 4-6: Percentage of Cheques Presented for Clearance to Returned Cheques (%)



others were for the use of institutions operating in the non-banking financial sector. Firstly, it has issued Circular No. (9/2020), on precautionary measures for curbing the spread of the coronavirus in sectors operating under the supervision of PCMA. Resolution No. (15819/2020) was issued to extend the validity period of vehicle insurance during the state of emergency, while another decision was issued suspending trading activity at PEX. There was also Resolution No. (15772/2020) on extending the period of disclosure of audited financial statements for 2019, in addition to a resolution extending the period of disclosure of Q1 2020 financial statements. In addition, there was a resolution extending the period of disclosure of the first half of 2020 financial statements, and Resolution No. (15845/2020), regarding the resumption of trading activity at PEX according to special arrangements.

### The Securities Sector

By the end of Q2 2020, the Al-Quds index closed at 470.8 points, a decrease of 6% compared with the previous quarter 2020 (498.9 points), and by 9% compared with corresponding quarter 2019 (519.8 points). A total of 7.5 million shares worth USD 15.3 million were traded during the quarter, marking a 51% and 52% drop in the volume and value of traded shares, respectively, compared with the previous quarter. By comparison, there was an increase of 73% and 68% in the volume and value of traded shares, respectively, compared with the corresponding quarter 2019. By the end of Q2 2020, the market value of traded shares of listed companies was USD 3.4 billion (equivalent to 20% of GDP at current prices), marking a drop of 4% compared with the previous quarter and 7% compared with the corresponding quarter.<sup>7</sup> The performance of the securities sector was adversely affected by the overall economic situation in Palestine during the reference period, and the prevailing fears and concerns surrounding the spread of the coronavirus. All in all, demand went down, in conjunction with the decline in most of the listed companies' share prices. Added to that was the suspension of trading at PEX between 23/3/2020 and 3/5/2020 as a precautionary measure.

<sup>6</sup> The impact of the coronavirus pandemic on the non-banking financial sector, PCMA, April, 2020: [file:///Z:/البيانات/البيانات%20التي%20تتعلق%20بالجائحة/البيانات%20التي%20تتعلق%20بالجائحة/Q61-Q62/Coronavirus-effect-05\\_04\\_2020.pdf](file:///Z:/البيانات/البيانات%20التي%20تتعلق%20بالجائحة/البيانات%20التي%20تتعلق%20بالجائحة/Q61-Q62/Coronavirus-effect-05_04_2020.pdf)

<sup>7</sup> The 2019 current prices of GDP are used to reflect the accumulative market value of traded shares.

On the other hand, the total number of market traders stood at 70,104 by the end of Q2 2020, around 5% of whom were foreigners, mostly from Jordan.

**Table 4-5: A Selection of Financial Indicators on the Trading Activity in PEX**

Item	Q1 2019	Q2 2019	Q1 2020	Q2 2020
Volume of Traded Shares (million share)	59.0	27.8	15.2	7.5
Value of Traded Shares (USD million)	103.3	47.3	31.9	15.3
Market Value (million USD)	3,757.8	3,710.1	3,598.7	3,437.1
No. of Deals	8,698	7,653	4,840	3,273
Not all sessions	62	58	54	40
Market value as a percentage of GDP (at current prices) *	23.1%	22.8%	22.1%	21.1%

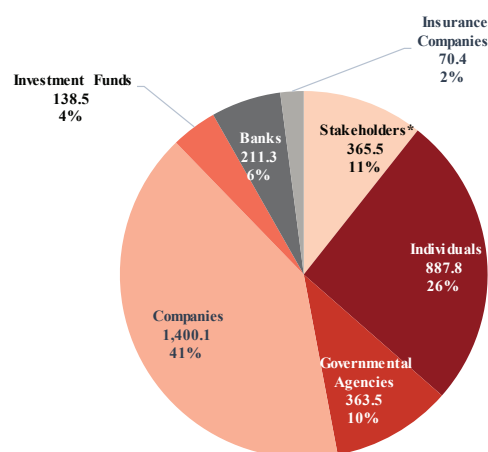
The 2018 current prices of GDP are used to reflect the accumulative market value of traded shares, which is at current prices.

Figure 4-5 shows the distribution of market capitalization by their market shares by the end of Q2 2020, showing that the share of corporations was 41% (USD 1,400.1 million) compared with 26% for individuals (USD 887.8 million).

Individuals who have direct or indirect relation with the company because of their job position or relation.

The number of PEX traders was 64,240 by the end of Q2 2020 (Figure 8-4), making up 2% of the total adult population (15 years and above) in Palestine. By the end of 2019, the total number of opened accounts at PEX was 116,018. By geographical and gender distribution, as seen in figure 4-8, male traders outpaced female traders.

**Figure 4-7: Distribution of Market Capitalization by Trader Type (as of the end of Q2 2020) (USD million)**

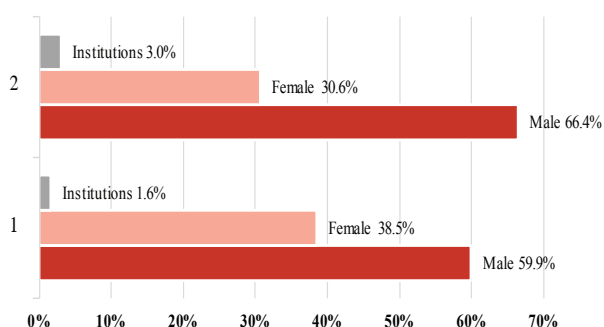


By the end of Q2 2020, there were 8 leasing companies registered with PCMA. The performance of leasing companies deteriorated noticeably during Q2 2020: the volume of contracts reached 210 with an investment value of USD 9.2 million, representing a drop of 54% and 52% in the volume and value of contracts, respectively, compared with the previous quarter. Compared with the corresponding quarter, the volume and value of contracts declined by 58% and 59%, respectively (Table 4-6). This is attributed primarily to the irregular and reduced working days during the lockdown that was imposed to prevent the outbreak of the C=coronavirus. Additionally, there was shrinking demand for financial leasing services by SMEs and productive enterprises as their productive activities slowed down.

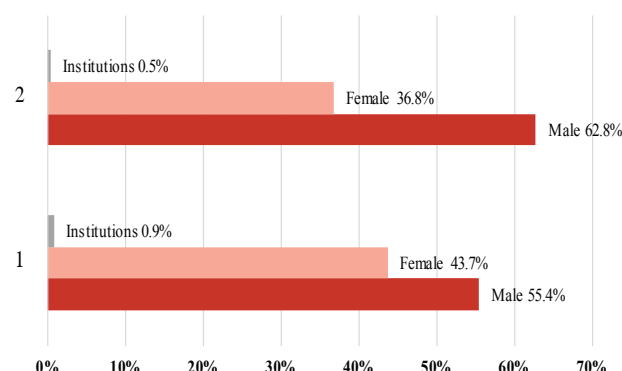
Financial leasing contracts remain highly concentrated in Ramallah (36%), which is followed by Nablus (17%) and Jenin (12%); and then the rest of the governorates (35%). Notably, these percentages remained at the same level over the past years, due to structural factors in the economy and higher leasing activities in some governorates over others. Vehicles still constitute the largest share of the leasing portfolio by end of the Q2 2020, accounting for 87% of the total value of

**Figure 4-8: the distribution of shareholders by the listed companies' names by the end of Q2 2020**  
**Opened accounts at PEX as of the end of 2019 by geographical and gender distribution**

**Classification of accounts at Palestine Exchange by gender (2019)**



**Distribution of shareholders according to gender and geographical area (Q2 2020)**



#### Financial Leasing

Dormant Accounts: accounts whose balance is zero which have been inactive for a year or more.



**Table 4-6: Total Value and Volume of Financial Leasing Contracts**

Quarter	Total Value of Financial Leasing Contracts (USD Million)	Total Volume of Financial Leasing Contracts
Quarter 1, 2019	20.1	407
Quarter 2, 2019	22.2	506
Quarter 1, 2020	19.0	458
Quarter 2, 2020	9.2	210

contracts. This is attributed to the ease of registering vehicles at the transportation department, and therefore the low risk associated with its leasing. Heavy trucks constitute 8% of the total value of leasing contracts, compared with 5% for movable assets (equipment, production lines, and others).

**Table 4-7: A Selection of Financial Indicators of the Insurance Sector in Palestine**

Item	Quarter 1 2019	Quarter 2 2019	Quarter 1 2020	Quarter 2 2020
Gross written insurance premiums	81.9	71.2	83.9	71.6
Total investments of insurance companies	251.6	250.0	243.2	238.3
Net compensations incurred by the insurance sector	(40.7)	(43.7)	(43.0)	(38.7)
Retention ratio	79.5%	88.3%	84.8%	85.8%
Claims ratio	62.5%	69.5%	60.4%	63.0%

### Insurance Sector

By the end of Q2 2020, there were 10 registered insurance companies. The insurance portfolio (gross written premiums) declined by about 15% compared with the previous quarter. By contrast, there was a meagre increase of 1% compared with the corresponding quarter 2019, as a consequence of the seasonal fluctuation of the number of written premiums from one quarter to another. On the other hand, insurance sector investments dropped by 2% and 5% compared with the previous and corresponding quarters, respectively. Net compensations incurred by the insurance sector decreased significantly as well: by 10% and 11% compared with the previous and corresponding quarters, respectively (Refer to Table 4-7).

Table 4-8 presents key insurance indicators that reflect the relative importance of the insurance sector in the Palestinian national economy. The table shows that the contribution of insurance to GDP was modest - although the percentage was on the rise over the last three years, reaching around 1.9% by the end of 2019. Insurance Density grew as well during the last three years, reaching USD 60 by the end of 2019.

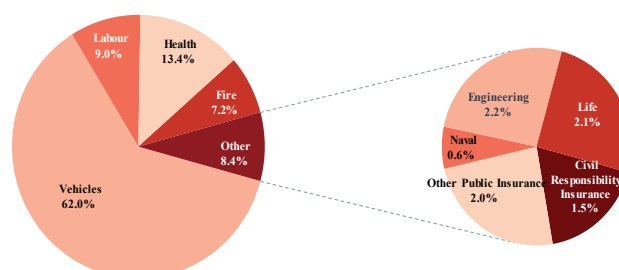
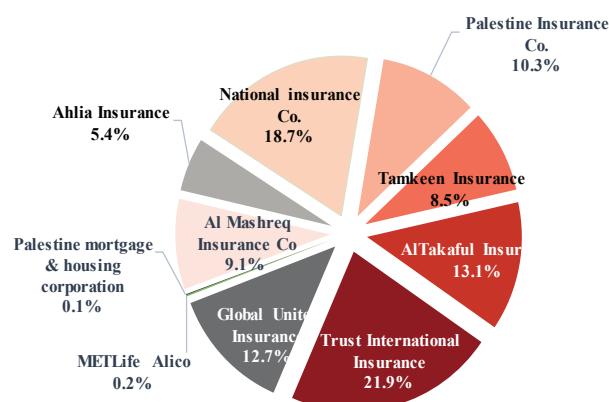
**Table 4-8: The spread of insurance services and products**

General	Penetration ratio (%)	Insurance density (US \$)
2016	1.4%	44.1
2017	1.6%	53.4
2018	1.7%	56.8
2019	1.9%	60

\*Insurance Penetration rate: the ratio of premium underwritten to GDP at current prices.

\*\*Insurance Density: the individual's share of the total insurance portfolio (the ratio of total premium underwritten to the total population).

As figure 4-9 shows, there is a significant concentration in vehicle insurance in the insurance portfolio in Palestine, constituting 62% of the total insurance portfolio and followed by the health sector at 13%. Figure 4-10 presents the market share of insurance companies, where three companies of the ten operating companies dominated 54% of gross written premiums in the Palestinian insurance sector by the end of Q2 2020.

**Figure 4-9: Distribution of the Insurance Portfolio Components by the Insurance Sector Activities (as of the end of Q2 2020)\*****Figure 4-10: Distribution of the Insurance Portfolio Components by Insurance Company (as of the end of Q2 2020)**

## 5. Social Development in Palestine<sup>1</sup>

After reviewing the contents of the Economic Monitor, and to sharpen the comprehensive picture it presents of the reality in Palestinian light of the successive crises plaguing the country (economic, political, health, and social), MAS decided to use this issue of the Monitor to shed light on the crisis of poverty. This is especially relevant given the recent intensification and expansion of poverty. We examine poverty according to new concepts that express different aspects of “multidimensional poverty”: deprivation, exclusion, and lack of opportunity. The number of families affected by these aspects of poverty ranges from 200,000 to 300,000<sup>2</sup> depending on the severity of each crisis, distributed across villages, camps, cities, and slums all over the country. MAS decided to examine this crisis from an economic viewpoint, because an appropriate form of human development for these vulnerable groups continues to be critical to sustainable, stable, and equitable economic growth. Such human development will lead to greater productivity (a healthy society within a healthy economy), and address moral and scientific concerns with the issue of poverty.

In upcoming issues of the Monitor, MAS will continue to address each dimension of multidimensional poverty in detail and relying on existing specialized databases, allowing the reader to periodically follow up on the state of anti-poverty social development in Palestine.

### 5.1 Multidimensional Concept of Poverty

Coinciding with the renaming of the Ministry of Social Affairs to the Ministry of Social Development, and as a practical application of this change, in its meeting at the beginning of 2020 the Council of Ministers approved the adoption of the concept of multidimensional poverty.<sup>3</sup> This concept goes beyond the narrow definition of poverty that is limited to the monetary dimension. It includes other social dimensions that more accurately measure the standard of living of individuals, such as education, health, work, housing, access to services, safety, freedom to use assets, and personal freedom. Each of these dimensions is measured according to specific indicators that, when combined, account for 80% of total poverty (deprivation), in addition to the monetary dimension, which constitutes 20% of the weight of total poverty. The latter is typically calculated through data obtained via expenditure and consumption surveys.

Relying on the findings of the Palestinian Multidimensional Poverty Report (2017) issued by the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) at the beginning of 2020, the new concept of poverty (multidimensional poverty) is based on human rights concepts contained in the Basic Law, the Convention on the Rights of the Child, the Labor Law, and discussions of the National Anti-Poverty Team.

It is worth noting that using the concept of multidimensional poverty increases the ability of states and governments to better invest available public money, in order to meet the needs of poor and deprived groups by providing the services of which they are in need - even if not monetary. For example, while a certain percentage of households need direct cash transfers, another percentage may need in-kind assistance or health insurance, depending on its position on the Multidimensional Poverty Index.

### 5.2 Key Findings of the 2017 Multidimensional Poverty Report with regard to Monetary Poverty

In terms of monetary poverty, nearly a third of the population in the Palestinian Territories suffered from this type of poverty in 2017 (about 29.2%), according to PCBS.<sup>4</sup> The Report showed that the level of monetary poverty in the Gaza Strip (about 53%) is four times higher than in the West Bank (about 13.9%). The Extreme Poverty Index also shows that economic and social conditions for residents of the Gaza Strip are more difficult, as about a third of the population of the Gaza Strip suffers from extreme poverty, compared to 5.8% in the West Bank. In practice, this means that they cannot meet their families' basic needs for housing, clothing, and food.

The Extreme Poverty Index includes a number of indicators of deprivation. All poverty indicators in the Gaza Strip are four times higher than in the West Bank. The disparity decreases if we look at the severe poverty indicator (43.3% in the Gaza Strip compared to 40% in the West Bank). This indicates that the poor in the West Bank and Gaza Strip face the same causes and relative severity of deprivation.

Despite the relatively low poverty rates in the West Bank, there are noticeable differences between the different geographical areas. Poverty rates in the governorates of the southern West Bank (13.6%) and the northern West Bank (10.5%) are higher than in those of the central West Bank (7.3%). The latter are the least poor, according to PCBS data for 2017. Poverty rates also vary according to type of residence. The Report shows that poverty rates are highest in refugee camps (38.1%), followed by cities (24.4%) and rural areas (13.9%).

#### The Link between Monetary Poverty and Multidimensional Poverty:

The results of the 2017 Multidimensional Poverty Survey show that multidimensional poverty in Palestine is related

<sup>1</sup> References for this section:

Economic Monitor. 2020. Special Issue. MAS. <http://www.mas.ps/files/server/20200705223647-2.pdf>

Al-Araj, Badr. 2020. “The Coronavirus Pandemic and the Need to Develop the Social Protection Sector in Palestine.” MAS. <http://www.mas.ps/files/server/20200710145907-2.pdf>

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2020). “PCBS announces results of survey on the impact of the COVID-19 pandemic on the social and economic conditions of Palestinian families.” [http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_Ar\\_4-10-2020-covid-ar.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_4-10-2020-covid-ar.pdf)

Social Protection Rapid Response Plan, Ministry of Social Development. 2020. A study of the social impact of the coronavirus pandemic in Palestine, and its implications for governmental and non-governmental policies and interventions.

<sup>2</sup> Statements by Ministry of Social Development officials. About 200,000 poor families were registered with the Ministry's databases before the coronavirus crisis. About 60,000-100,000 new poor families were then added.

<sup>3</sup> <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/01/09/1305546.html>

<sup>4</sup> Palestinian Central Bureau of Statistics. (2020). Multidimensional Poverty in Palestine, Key Findings Report 2017.

to - and mainly stems from - monetary poverty. Monetary poverty alone contributes to 45.4% of cases (46.6% in the West Bank compared to 45% in Gaza Strip). In addition, the rate of multidimensional poverty in Palestine (24%) is less than the rate of monetary poverty (29.2%). Although the rate of monetary poverty in the Gaza Strip is much higher than in the West Bank, as mentioned previously, its contribution to multidimensional poverty was less significant than in the West Bank. This means that the social deprivation afflicting the Gaza Strip continues to deteriorate as a result of the Israeli blockade since 2006, which has led to an increase in the contribution of non-monetary drivers of multidimensional poverty. In other words, poverty in the Gaza Strip is not only material, but also is also expressed in deteriorating indicators of employment, health, education and access to services.

**Table 5-1: The Contribution of Multidimensional Poverty Indicators to the Multidimensional Poverty Index for 2017 (West Bank and Gaza Strip)**

Indicator	Area		
	West Bank	Gaza Strip	Palestine
Education	11	10.7	10.8
Health	7.7	4.4	5.3
Employment	14.9	11.7	12.5
Living conditions and access to services	9.9	11.7	11.2
Personal safety and freedom to use assets	5.6	9.3	8.4
Personal freedom	4.4	7.2	6.5
Monetary poverty	46.6	45	45.4

PCBS 2020. Multidimensional Poverty in Palestine, Key Findings Report 2017.

The data in Table 5-1 indicates that the deprivation of employment, education, housing conditions, access to services and health are the largest causes of multidimensional poverty in the West Bank, after monetary poverty. The indicators of employment benefits (7%) and work conditions (3.9%) constitute the largest contribution to in-work poverty in the West Bank. The quality of education indicator (4.8%) constitutes the largest contribution to education poverty indicators.

Concerning the Gaza Strip, Table 5-1 indicates that, after monetary poverty, the causes of deprivation are concentrated in work, housing conditions and access to services. These are followed by deprivation of education, personal safety and freedom to use assets. An inability to access health services constituted the lowest proportion of total poverty in the Gaza Strip. Among work-related indicators in the Gaza Strip, the employment benefits indicator is the largest contributor (4.8%) to overall poverty. Regarding education-related indicators and their contribution to overall poverty, the quality of education indicator was the highest (3.1%).

That the quality of education was the most significant educational indicator contributing to multidimensional poverty - compared to other dimensions of education, such as access to education services - indicates that there is a fundamental problem in the quality of education in both the

West Bank and Gaza Strip, rather than a problem of access to education (in terms of the cost of education or lack of space for students-). The problem of a lack of high-quality education is reflected in the high unemployment rates among the ranks of college and university graduates.

### 5.3 Impact of the Coronavirus Pandemic on the Economic and Social Conditions of Marginalized and Poor Groups

Certainly, the coronavirus pandemic dealt a painful blow to development plans in Palestine, increasing the suffering of poor and low-income families at all levels. Its consequences will lead to the localization of multidimensional poverty this year and in the years to come. With poverty rates rising to new levels, the Palestinian government will find itself facing enormous challenges that require rational economic policies in the face of such a dilemma. This section discusses the most prominent social and economic repercussions of the coronavirus pandemic on the most vulnerable groups (for example, the poor, working people, the elderly, people with special needs), providing clear evidence of the deterioration of multidimensional poverty indicators in Palestine.

#### 5.3.1 The Poor:

The coronavirus pandemic and the subsequent declaration of a state of emergency, combined with the cessation of most economic activities, have led to an increase in the number of poor and unemployed people in the West Bank and Gaza Strip, as well as the emergence of the "new poor." Their appearance is linked to circumstances that resulted from the pandemic.

According to estimates by the Ministry of Social Development, the pandemic will increase the number of poor families by 53% (from 275,819 families to 422,915 families). In the West Bank, the number of poor families increased from 96,065 families to 205,854 families, amounting to an increase of 114%. In the Gaza Strip, the number of poor families increased from 179,754 to 217,061 (a 21% increase) after the pandemic. The reason for this disparity between the West Bank and the Gaza Strip is due to the West Bank being directly affected by the virus during its first three months, which necessitated the adoption of preventive measures: comprehensive closure from March 5 to May 25, 2020. This had negative social and economic repercussions for large segments of the population in the West Bank. However, Gaza remained open in the first phase of the pandemic, during which there were limited cases from abroad. These cases were quarantined in isolated areas near the Rafah crossing, which prevented the virus from spreading.

#### 5.3.2 Workers:

PCBS released the results of its survey on the impact of the COVID-19 pandemic on the social and economic conditions of Palestinian families (March-May 2020). The results show that one in every seven breadwinners in the West Bank (14%) stopped working during the closure period, whereas before the closure period one in eight breadwinners was not working (13%). The declaration of a state of emergency was a major reason for a 75% absenteeism rate in the West Bank during



March-May.<sup>5</sup> Table 5-2 shows that 52% of workers in the West Bank did not receive any wages or salaries during March-May 2020. Only 23% received their wages as usual, while 25% received partial wages. There was a gender discrepancy in obtaining full wages, as 26% of female breadwinners did not receive full wages, compared to 52% of male breadwinners.

The largest percentage of those who did not receive their wages are workers in the private sector (see Figure 5-1). There was a commitment by the Palestinian government to pay salaries during the period of comprehensive lockdown and partial lockdowns that followed, but the private sector wages were greatly affected. A large number of employers did not abide by the agreement signed at the beginning of the pandemic by the Ministry of Labor, the General Federation of Palestinian Trade Unions, and the Coordination Council for the Private Sector. According to this agreement, private sector employers were obliged to pay 50% of wages for March and April 2020 (or at least 1,000 NIS), with the remainder payable after the crisis ended.<sup>6</sup>

The survey results also show that only 31% of Palestinian families had sources of income that covered their needs during the lockdown period (31% of which were male-headed households and 40% were female-headed).

The disparity between males and females in obtaining a full wage - or in accessing sources of income that cover basic needs - may be due to the fact that 31% of all working women in Palestine are employed in the governmental sector, according to 2019 statistics. This is a healthy percentage, indicating that one-third of working women received their wages for the period in question.<sup>7</sup> Moreover, the informal sector is one of the sectors that has been most affected by the pandemic, due to the precarious nature of informal work. According to 2019 statistics, the construction sector is one of the largest sectors employing informal enterprises. For example, more than 70% of workers in the construction sector work in informal enterprises.<sup>8</sup> Labor force statistics for 2019<sup>9</sup> indicate that the construction sector employs 20.6% of males, compared to 0.5% of females. The construction sector was affected by the comprehensive lockdown and the inability of workers to move between home and worksite. This may explain the high percentage of male workers who did not receive full wages for March-May 2020, including the period of total closure.

### 5.3.3 The Elderly and Persons with Special Needs

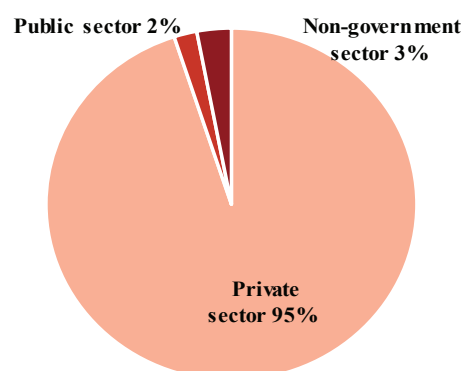
The coronavirus pandemic has weighed on the shoulders of most marginalized groups, such as the elderly, people with special needs, and children - especially during the period of total lockdown. The ability of the elderly to move has been affected, their isolation has increased, and services have become difficult to access. According to statistics issued by the Palestinian Ministry of Health, the largest percentage

**Table 5-2: The Effect on the Flow of Salaries and Wages in the West Bank and Gaza Strip during March-May 2020**

Flow of Salaries and Wages	West Bank	Gaza Strip
Paid as usual	23%	—
Partially paid	25%	23%
Unpaid wages/salaries	52%	—

PCBS 2020. "PCBS announces results of survey on the impact of the COVID-19 pandemic on the social and economic conditions of Palestinian families."

**Figure 5-1: Distribution of Unpaid Workers by Sector (Percentage)**



PCBS 2020. "PCBS announces results of survey on the impact of the covid 19 pandemic on social and economic conditions of Palestinian families." [http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_Ar\\_4-10-2020-covid-ar.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_4-10-2020-covid-ar.pdf)

of deaths due to the coronavirus was among the elderly. In addition, the reduction or cessation of income in many families has made it difficult to purchase goods, food, and medicine required by the elderly.

The same applies to people with special needs, especially in terms of their need for continuous care and their inability to practice social distancing. On the other hand, a survey carried out by the "Stars of Hope" Association and the Economic and Social Policy Institute monitored cases of the dismissal of disabled women from their work, non-payment of their wages or dues, and their inability (or lack of knowledge) to obtain legal aid. Women with disabilities also complained of being marginalized in local decision-making on the work of emergency committees and the distribution of aid.<sup>10</sup>

According to several statements by the Minister of Social Development regarding the social protection sector and the Ministry's priorities, the elderly and the disabled are priorities at the Ministry of Social Development. According to data provided by the Ministry<sup>11</sup> and derived from the cash transfer program, in the West Bank and Gaza Strip 39,147 households headed by an

<sup>5</sup> [http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_Ar\\_4-10-2020-covid-ar.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_4-10-2020-covid-ar.pdf)

<sup>6</sup> <https://www.maannews.net/news/1010157.html>

<sup>7</sup> Economic Monitor. 2020. Special Issue. MAS. <http://www.mas.ps/files/server/20200705223647-2.pdf>

<sup>8</sup> Ibid.

<sup>9</sup> Palestinian Central Bureau of Statistics. 2020. "Palestinian Labor Force Survey: Annual Report", 2019, Ramallah-Palestine.

<sup>10</sup> The coronavirus pandemic and the need to develop the social protection sector in Palestine: <http://www.mas.ps/files/server/20200710145907-2.pdf>

<sup>11</sup> The Ministry of Social Development provided us, through databases on cash transfer program beneficiaries, with demographic details about the beneficiaries of its programs during the first half of 2020.



elderly person and 17,740 households headed by a disabled person benefited from the program during the first six months of 2020.

### 5.3.4 The Ministry of Development's Cash Transfer Program: Tracking the Demographic Characteristics of Beneficiaries during January-June 2020

According to data provided by the Ministry of Social Development, there were 567,297 beneficiaries of the Cash Transfer Program in total, 294,242 of whom were women and 273,055 were men. Beneficiaries in the Gaza Strip constituted the largest portion (75%) of total beneficiaries. There are 106,385 household heads benefiting from the program, most of whom (58%) are male. 70,501 of them live in the governorates of the Gaza Strip, constituting 66% of total beneficiary families.

As for employment, 55,372 beneficiaries work in the West Bank and Gaza Strip, a number that amounts to less than 10% of total beneficiaries. The majority of these works are men, with 51,852 male workers or 94% of total workers benefiting from the Ministry of Social Development's aid.

According to the Ministry's data, the majority of household heads benefiting from the cash transfer program work in the informal sector. Out of the 17,381 workers in the informal sector, 64.5% are men (17,086 men and 295 women). This segment is followed by workers in the private sector, where there are 8,621 beneficiaries, or 32% of all head-of-household beneficiaries.

It should be noted that, due to the impacts of the corona pandemic, there has been a significant increase in the number of newly poor registered in the Ministry's databases. This means that there will be a significant increase in the percentage of workers benefiting from this aid in the future. The percentage of employed beneficiaries is about 10% of total current beneficiaries of the cash transfer program, according to data for the first half of 2020. But what of the newly poor now registered in the program? We find twice as many workers have been affected by the coronavirus crisis, and they will be included in the poverty database at the Ministry of Social Development.

### 5.3.5 Trends

Finally, and to return to the concept of multidimensional poverty, the Palestinian territories may witness an increase in the level of multidimensional poverty as a result of declining indicators, including in the quality of and access to education. The latter is itself a result of an inability of Palestinian families to access internet services which have become an urgent necessity for remote learning. There may also be declining access to health services due to the inability of hospitals and health centers to receive patients and visitors given the large increase in coronavirus infection cases; and due to the lack of material and human resources, especially with the refusal of Israel to release clearance funds. These and other burdens will certainly increase the demand for services provided by the Ministry of Social Development. Furthermore, they require developing existing social protection programs so as to realize a comprehensive, national-level social protection system that prioritizes poor and marginalized groups. These are among the urgent issues of social development that coming issues of the Economic Monitor will address.

## 6. Recent Publications

### 6.1 First Publication: Prospects for Human Development 2020: The Coronavirus Pandemic and Human Development: Assessing Crisis and Envisioning Recovery

#### Introduction

The United Nations Development Program (UNDP) has devoted its report on the prospects for human development for 2020 to studying the negative effects of the coronavirus pandemic on human development conditions around the world, and to presenting a preliminary vision of the means and mechanisms of developmental recovery from the pandemic.<sup>1</sup>

The coronavirus pandemic has severely affected income levels as a result of its impact on economic activities, to a degree unprecedented since the Great Depression in the 1930s. It has also caused serious health effects, in the form of millions of infections and deaths and violence against women and children. It likewise resulted in the educational process at schools and universities being suspended in most of the countries that have been affected by the pandemic, with students forced to adapt to the methods of e-learning or remote learning. This has created significant challenges in a large number of countries in terms of the availability of ICT infrastructure such as internet connectivity and computers. It is anticipated that levels of basic education will decline around the world, to match levels prevailing in the 1980s.

The report focused on the issue that the pandemic occurred at a time when the world was already suffering from tensions and growing problems between people and technology, between people and the planetary system; and between the haves and have-nots. This created many forms of inequality in prospects and basic needs in the twenty-first century, as defined in the Human Development Report for 2019. Accordingly, methods of addressing the negative effects of the pandemic should aim to reduce these high levels of inequality.

#### Methodology and Results

The report's methodology relies on an evaluation model to assess the impact of the pandemic, and the forms of responses or policies highlighting what people can realistically do to achieve their aspirations, regardless of the availability of material resources or economic activities. It is common knowledge that the pandemic continues to spread in a large number of countries, and it is too early to conduct a comprehensive assessment of the pandemic's impact on human development. Therefore, the report studies the impact of the coronavirus pandemic on people by using a modified version of the Human Development Index that is more sensitized to the effects of the pandemic. This version preserves most of the basic indicators, while indicators for the education index are adjusted to reflect the impact of school closures and associated mitigation measures. This version also uses IMF projections regarding per capita gross national income for 2020. Average life expectancy at birth for 2020 has been modified in this revised version, to take into account the potential effects of the coronavirus pandemic on health. This is based on a minimal-impact scenario (average

1 [undp.org/sites/default/files/covid-19\\_and\\_human\\_development\\_0.pdf](http://undp.org/sites/default/files/covid-19_and_human_development_0.pdf) <http://hdr.>

life expectancy at birth in 2020 is very close to the average for 2019), as published recently in a specialized study in Lancet Global Health on estimated child mortality.<sup>2</sup> In conducting this simulation, the report assumes that current conditions in the spread of the coronavirus pandemic will be further accompanied by a sharp and unprecedented decline in human development indicators. This decline primarily attributed to a massive setback in effective learning, with 9 out of 10 students globally affected by school closures, combined with unprecedented economic recession in a large number of countries.

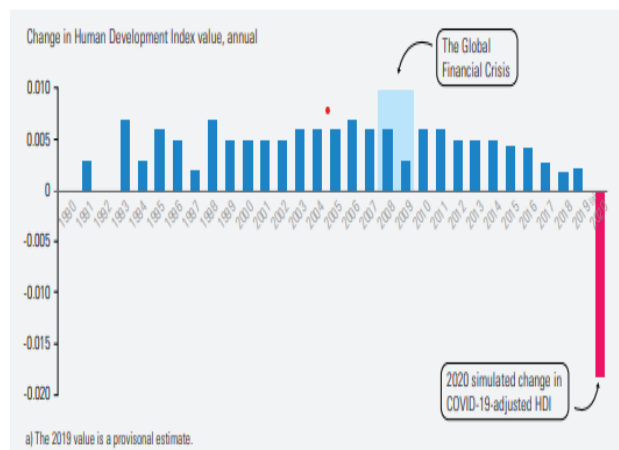
The report indicates that the decline in the Human Development Index for this year is equal to the progress achieved by the Index in the last six years combined. The shock to state capacities or resources is without precedent since the introduction of the Human Development Index in 1990 (see Figure 1 below). If conditions for returning to school are restored, this will immediately impact the recovery of education-related capacities, while the income index will depend on the speed of the post-crisis economic recovery. The simulation emphasized the importance of promoting equality in resources and capacities. For example, concerning the scenario related to equal access to the internet - that is, enabling countries with low development indicators to bridge the gap between themselves and those countries with high development indicators - the human development index declines by more than half. Estimates for 2018 show that \$100 billion is sufficient to bridge the gap in internet access between low- and middle-income countries. This is a small amount, equivalent to only 1% of total monies allocated to combatting the effects of the pandemic around the world, until the date of the report's publication (May 2020).

### Recommendations

The report issued a set of recommendations covering most aspects of the response to the crisis, including:

1. The importance of prioritizing equality in choosing between methods of response, as poorer countries and groups are more greatly affected by the pandemic. Therefore, failing to provide them with adequate assistance will have significant and long-term adverse effects on human development indicators.
2. Focus on strengthening people's capabilities (enhanced capabilities), which will lead to a clearer balance between health and the economy while enhancing people's resilience in the event of future shocks.
3. Adopt a coherent and interconnected multi-dimensional approach, as the coronavirus pandemic is an interlocking, health, economic, social and environmental crisis. It is important to integrate responses across sectors, rather than deal with each sector separately. For example, in a new survey carried out in 14 countries, 71% of adults indicated that climate change is as serious a threat as the coronavirus. Therefore, most of them see the need for governments to prioritize climate change in their recovery plans from the coronavirus pandemic.
- 4.

**Figure 1: Human Development Index from 1990 to 2020**



Source: United Nations Development Program (UNDP), Human Development Outlook 2020.

5. Recognize the importance of collective action at the level of society, the state, and the globe, in order to confront the effects of the coronavirus pandemic. For example, the social distancing necessary to limit the spread of the pandemic cannot be achieved without the commitment of all members of society around the world, as the danger is not limited to just one country. Rather, it transcends countries and continents, evidenced by the fact that the pandemic began in Wuhan, China, and then spread to all other countries and areas.

### 6.2 Second Publication: The Gap in Value-Added Tax in the West Bank: 13% of GDP

Last June, the World Bank published a study entitled "Estimating the VAT Gap," as part of the Bank's series of reports on the evaluation of fiscal policy in Palestine.<sup>3</sup> The ratio of tax revenues to GDP in Palestine, amounting to 21.8% in 2019, is severely low when compared to other countries, including Arab ones: for example, this percentage reached 26.4% in Jordan and 31.1% in Tunisia. The study aims to identify the causes of insufficient tax collection and recommend specific policies to address this situation. The study was supposed to estimate gaps in the collection of income tax on wages and profits as well as through VAT. However, due to the non-availability of data, it limited its assessment to cover the gap in VAT only. The average ratio of VAT to GDP in Palestine was 5.7% between 2015 and 2019, divided between 1.8% in the form of local collection and 3.9% as clearance from Israel.

#### Methodology and Results

Determining the size and structure of the gap in VAT is important, as it helps decision-makers to assess the effectiveness of financial policies and identify areas in which they must intervene to reform tax collection. The tax gap is defined as the difference between tax revenue that can and should be collected, and tax revenue that is actually collected. This gap can be further divided into two main derivative gaps:

3 <http://documents1.worldbank.org/curated/en/988251593063216893/pdf/Palestinian-Territories-Impact-of-Fiscal-and-Economic-Policies-Estimation-of-VAT-Tax-Gap.pdf>

2 [https://www.thelancet.com/journals/langlo/article/PIIS2214-109X\(20\)30229-1/fulltext](https://www.thelancet.com/journals/langlo/article/PIIS2214-109X(20)30229-1/fulltext)

**Table 1: The Gap in Indirect Taxes on Imports to the West Bank Only (USD Million, 2019)**

Tax revenues that should be collected (without exemptions or deductions)	Tax revenue that can be collected (after exemptions and deductions)	Actual revenues	Tax policy gap	Tax compliance gap
1,344	1,306	545	38	761

- Gap in VAT policy, which measures the difference between VAT revenues that can be collected at the rate specified by law (without exemptions or any preferential tax procedures), and actual VAT revenues, collected in light of prevailing reductions and exemptions. In other words, this gap measures revenues lost by the government, resulting from VAT policies related to exemptions and reductions. The study estimates that in 2019 this gap amounted to about 4% of GDP in the West Bank alone (= 19% - 15%).
- Compliance gap, which is the difference between VAT revenue within the applicable framework (including exemptions/reductions) and VAT revenue actually collected. This gap measures the amount of non-compliance by taxpayers. This gap is about 9% of GDP in the West Bank (= 15% - 6%).

The model used by the report to estimate the gap in VAT was mainly based on supply and usage data for 2017 issued by PCBS and tax records from the Ministry of Finance. Given the lack of data on tax revenues in the Gaza Strip, the report is limited to estimating the value of the VAT gap in the West Bank only.

The results of the report showed that the total VAT gap in the West Bank amounted to 13% of GDP in 2019, which is a high percentage by all standards. This percentage is divided between 4% for the tax policy gap, and 9% for the tax compliance gap, as mentioned above. The study also found out that more than half of the tax compliance gap is due to the non-collection of VAT on imports. Table 1 shows that in 2019 the compliance gap in the payment of VAT on imports amounted to \$761 million in the West Bank alone. The reasons for this tax evasion are either due to a lack of information in clearing bills about the correct quantities and values of imported goods, or due to approved reductions in the real value of imports from abroad. The study estimates that the value of reported Palestinian imports is 32% less on average than the actual value of imported goods (as stated by trading partners and suppliers). The study notes that tax evasion is particularly concentrated in Palestinian imports linked to trade with Israel. It also found that the tax compliance gap prevails in the industrial, agricultural, and trade sectors in Palestine.

The World Bank's study reached a number of recommendations, the most important of which are:

- Modernizing and reformulating VAT laws to reduce the tax compliance gap.
- In order to reduce the tax policy gap, exemptions from VAT should be reduced. This must be taken into account when reformulating VAT laws.
- To reduce tax evasion on imports, the report recommends continuing efforts to introduce electronic exchange of information on VAT between the Israeli and Palestinian sides.

### 6.3 Third Publication: The Extent to which the National Cash Transfer Program in Palestine Responds to Changes in Forms and Levels of Vulnerability in the Gaza Strip

#### Introduction

The siege imposed on the Gaza Strip continues to worsen the economic, social and living conditions of the population, a large part of whom depend on aid in order to meet their basic needs. The continuation of this situation is driving new groups into the cycle of marginalization, especially with the unprecedented escalation of rates of unemployment rates (45% in 2019)<sup>4</sup>, poverty (53%)<sup>5</sup>, and food insecurity (68%)<sup>6</sup>.

There are numerous relief programs aimed at reducing further deterioration in economic and social conditions in the Gaza Strip and limiting their negative effects on a large segment of the population. The most notable of these programs is the National Program for Cash Transfers, implemented via the Ministry of Social Development. This program, like other aid programs, concentrates on families that fall below the extreme poverty line, as well as marginalized families that fall between the local poverty line and the international extreme poverty line. Such families include marginalized or less fortunate groups like the disabled, the elderly, orphans, family members with chronic diseases, and female-headed households. The Cash Transfer Program provides cash assistance to more than 115,000 families in the West Bank and Gaza Strip: 74,000 families in the Gaza Strip and 41,000 in the West Bank.<sup>7</sup>

Oxfam, in cooperation with Arab World for Research and Development (AWRAD), studied changes in the form and type of vulnerable groups in the Gaza Strip, as well as the effectiveness of the Ministry of Social Development's Cash Transfer Program, by examining selection criteria and their effectiveness in achieving stated goals.<sup>8</sup>

The study is of great importance to donors such as the European Union and the World Bank, giving them a detailed picture to help design programs and mechanisms to provide better assistance to the residents of the Gaza Strip. It also provides civil society institutions in Palestine with information that enables them to conduct advocacy campaigns in both domestic and international forums. This study also contributes to designing risk management and poverty alleviation strategies associated with cash transfer programs.

<sup>4</sup> <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3665>

<sup>5</sup> OCHA. (2018). Humanitarian Needs Overview 2019, op. cit.

<sup>6</sup> Ibid.

<sup>7</sup> <http://www.mosa.pna.ps/ar/content/>

برنامج-التحويلات-النقدية

<sup>8</sup> <https://oxfamlibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620989/rr-responsiveness-palestinian-national-cash-programme-shifting-vulnerabilities-gaza-280520-en.pdf?sequence=1&isAllowed=y>



## Methodology and Results

The study adopted a multi-disciplinary approach (quantitative and qualitative) using the following sources: household survey of vulnerable groups, focus groups, in-depth interviews with experts and concerned parties, review of data on the Cash Transfer Program provided by the Ministry of Social Development, and a comprehensive review of literature on the Gaza Strip. The household survey covered 600 poor and vulnerable families, according to data from the Ministry of Social Development. It included all types of beneficiaries of the Cash Transfer Program, families on the waiting list, families removed from the program, or those who requested to join the program but were rejected. The analysis was not limited to survey results on the experience of families in the Gaza Strip, but also included their impressions, attitudes, and social behaviors. The analysis covered the overlap between individuals, families, society, and various institutions and geographical areas in the Gaza Strip, in order to arrive at an accurate picture of the reality on the ground.

While most measures of fragility focus on factors such as income, economic inequality, poverty, and shock dynamics, this study is distinguished by its focus on socio-political dimensions of life in Gaza such as gender, and new segments of vulnerable groups: people with special needs, those suffering from psycho-social problems, and those wounded in demonstrations around the right of return.

The study confirmed the existence of a general and comprehensive deterioration in conditions in the Gaza Strip as a result of successive crises to which the population has been subject over the past two decades. Numerous groups that are supposed to be able to effectively participate in economic activity under normal conditions have found themselves exposed to vulnerability and danger, leaving them with no option but to seek humanitarian aid. These groups include farmers, fishermen, merchants, contractors, women and girls, Palestinian National Authority employees, the wounded, the handicapped, recent graduates, and families that include people who are ill and unable to receive treatment. The study found that the majority of families included in the survey depend on debt and borrowing, either from a family member or the community, leading them to feel weak and humiliated compared to other segments of society that are less vulnerable. The study showed that the vast majority of the new poor are young people who have high levels of education and sufficient qualifications to enter the labor market.

With regard to the vulnerability indicators used by the Cash Transfer Program, the study concluded that they are insufficient due to their over-dependence on physical assets and income levels as eligibility criteria. Such criteria are ignoring vulnerable groups from unusually affluent backgrounds who are becoming increasingly dependent on aid for their basic needs. This is due to the large increase in unemployment rates, shrinking opportunities for participation in the workforce, fear of future risks and shocks, and the exhaustion of coping mechanisms. Although the expanded inclusion mechanisms adopted by the program appear to take into account or accommodate vulnerable groups, this is not explicitly stated in documents or selection criteria focusing on the nature of shifts in the composition or form of vulnerability, and on the new poor. A variety of factors impede the process of monitoring and defining changes in the forms and levels of vulnerability, including occasional mismanagement in collecting data on marginalized

groups; the lack of accountability regarding decisions to include or not include vulnerable groups; and conflict in roles between the employees of PA and the de facto government in the Gaza Strip.

The study observed a high degree of ambiguity or variation in both the collection and entry of data for the Cash Transfer Program. Moreover, the program does not fully take into account gender-related factors, people with special needs, and the elderly, or multi-dimensional socio-political factors that affect vulnerable groups, in addition to social factors. It is evident that in the Gaza Strip there are overlaps among beneficiaries of various aid programs—, whether they offer monetary, in-kind, humanitarian or developmental aid—due to the fragmented nature of various governmental and developmental structures. For example, while new applicants to the program appear to be poorer than those who have been removed from the program (or whose applications were rejected), some already have the ability to access other sources of aid. This requires reviewing admission criteria or carefully studying submitted applications for such duplication.

## Recommendations

The study put forward a set of recommendations directed at the Palestinian government, donors, and international non-governmental organizations. These propose a rethinking of the definition of “vulnerability” and “least-vulnerable actors” in the Gaza Strip, as well as a review of the criteria for admission to the Ministry of Social Development’s National Program for Cash Transfers. This will help halt the rising levels of vulnerability, and raise Gazans’ levels of empowerment and resilience in facing shocks.

1. The government should take serious and committed steps to unify various forms of aid under a unified mechanism and method of supervision for all actors engaged in providing such aid. This includes the Ministry of Social Development, the UN Relief and Works Agency (UNRWA), the World Food Program, and other international institutions active in the field.
2. Increase the volume of support provided by the Palestinian government to the National Program for Cash Transfers, given increased demand for the program by families in the Gaza Strip as a result of deteriorating economic/social conditions. The de facto government in the Gaza Strip needs to fulfill its financial obligations to its workers and reconsider its spending priorities in order to increase the level of social assistance provided to citizens.
3. Expand the Program’s eligibility criteria in order to respond to changes in forms and levels of vulnerability in the Gaza Strip, and the general rise in such vulnerability, in response to new realities on the ground.
4. Create a new acceptance mechanism for the program in order to respond to people with special needs and the elderly, such that they automatically meet eligibility requirements.
5. Activate the supervisory role of civil society institutions over relevant de facto government institutions in the Gaza Strip, in order to reduce patronage, favoritism, and partisan considerations in the process of selecting beneficiaries.
6. Encourage donors and international non-governmental organizations to support the activity of civil society institutions in order to afford them more space for expression and social activities. This allows poor and vulnerable groups to express their needs and choose their own priorities in ways they deem appropriate.



## Economic Concepts and Definitions

### The Elephant Curve

From the beginning of the 21<sup>st</sup> century, economists in the U.S. became increasingly interested in the issue of national income distribution, given persistently poor income distribution throughout the 1980s and 1990s. It is common knowledge that increasing inequality in society leads to economic harm, where the most important forms are:

- Reducing the volume of investment in human capital, thus reducing the rate of economic growth.
- The accumulation of wealth by a few persons, leading to an increase in risky, financial speculation in financial markets.
- The consolidation of political power in the hands of the rich, which leads to the imposition of an inefficient tax system that favors the wealthy. This leads to diminishing capabilities of the public sector in spending on public health, protecting the environment, and facing climatic fluctuations.

With the start of the 2020s, popular opinion in the U.S. centered on the notion that inequality had reached dangerously high levels. This was one of the causes of the financial crisis of 2008, as was the high level of inequality in the 1920s that caused the Great Depression of the 1930s. In 2011, public anger over the growing degree of inequality in American society imploded with the “Occupy Wall Street” protests in New York City, coining the slogan “We are the 99%”. This expressed the common feeling that only 1% of the population owns most of the wealth and political power. These protests spread to most American cities and many other countries, especially capitalist countries, thus confirming that the problem of “poor income distribution”, or the growing degree of inequality, is a global issue.

In academic circles, there has been a focus on two factors believed to be the main causes of this problem. The first is the process of dismantling the foundations of the “welfare state” in capitalist societies that began in the early 1980s under the Reagan administration in the U.S. and the Thatcher government in Britain. The tax system was modified in favor of capital, while the influence of trade unions was shattered. There was a reduction in public spending on health, education, and in the fight against environmental pollution. The second factor is globalization, which redrew the map of the global distribution of labor and capital. It also reduced the ability of states to adopt economic policies that contradicted the goals of colossal, multinational, and transnational companies; or policies that did not align with monetary and financial imperatives of the World Bank and the International Monetary Fund. In certain media circles in capitalist countries, there is a growing belief that the desire for a global realignment of income distribution was one of the reasons for the spread of populism in many capitalist countries, which culminated in the election of Donald Trump as the President of the U.S. in 2016.

There is much talk that, while globalization increased inequality in the rich, industrialized countries, it had the opposite effect in poor countries, especially developing economies such as China and India. Naturally, this raises an important question about whether globalization affected income distribution at the global level. Did globalization improve income equality at the global level, or did it cause increased inequality? What follows is a presentation of one of the most important studies that tried to answer this question, which is a study that resulted in the concept of the “elephant curve”.

There are three approved statistical methods for measuring global income distribution and studying changes in the degree of global inequality.

The first approach measures the degree of inequality by measuring the discrepancy between average incomes in different countries. This method centers on measuring the disparity between countries and not between individuals; it is not the case that all individuals in a country actually earn the average income. Average income at the country level is included in this approach, without taking into account any other factors. Each average country income (in a country like India, for example, with a population of 1.4 billion) is equivalent in importance to each average income in another country (in Kuwait, with a population less than five million, for example). This means that the effect of improved average income in India on global income distribution will equal the effect of an income improvement in any other poor country, regardless of its population. In other words, this approach does not measure inequality between individuals in the world, but rather the discrepancy between average income levels in different countries. It does not actually describe the development of international inequality, since it does not weigh population numbers and take into account their effect on changes in average income in each country.

The second approach takes into account average income in each country of the world (as above), but this average is weighted by population numbers. The rise in average income in a country with a relatively poor and large population (such as India) will have a greater impact in reducing international inequality than a parallel rise in average income in a country with a limited population (such as the Comoros Islands, for example). Note that the first and second approaches take into account the average income of different countries (GDP per capita), rather than the real income of individuals. That is, they measure the variation in average income between countries while neglecting the variance in income distribution within each country.

The third approach measures disparities in income distribution among individuals across the globe, regardless of country boundaries. While the first and second approaches are based

on grouping middle-income countries together (from the poorest 10% of countries to the richest 10%), this approach groups individuals directly: the poorest 10% of the world's population (these, of course, come from different countries) compared to the richest 10% of the world's population. In the third approach, inequality is based on the individual and his/her real income, not the average income in the country in which he/she resides. Inequality computed in this way is termed global inequality. The real income level of individuals in each country is obtained directly from household surveys conducted periodically by statistical institutes in different countries.

### The mother of all debates on inequality

From his pioneering research on poverty and income distribution, economist Branko Milanovic published a study in 2012 in which he sought to determine the winners and losers during the important years in the rise of globalization, from the collapse of the Berlin Wall to the outbreak of the global financial crisis, that is, spanning two decades between 1988 and 2008.<sup>1</sup>

Firstly, Milanovic's study found that global inequality in income distribution increased during this period when the first approach is used. This happened, in general, because rich countries grew faster than poor countries, and because the growth miracles in China and India did not have a strong impact, as their growth numbers were not weighted by their high population numbers. As for the second approach in calculating inequality, the results indicate that the years of globalization were accompanied by a decline in international inequality. The reason for this is exclusively due to the exceptional growth of middle-income groups in China and India, the two countries that began with very low-income levels in the last decades of the 20th century. Milanovic states that this solves the mystery of the "mother of debates" that prevailed between the proponents of globalization and its opponents. While proponents of globalization stress the need to measure international inequality according to the second statistical approach, their opponents insist on measuring it using the first approach.

### The Elephant Curve

What happens to income distribution during the years of globalization if inequality is measured using the third statistical approach? This is, of course, the most accurate way for depicting global income distribution and for tracking changes in this distribution over time. This is precisely what Milanovic's study presented. He summarized the results of his study in a simplified graph. This diagram was distributed widely and became known as the "elephant curve" as it resembles the drawing of an elephant with its humped back and raised trunk.

The horizontal axis in Figure 1 records the distribution of the world's population according to their income level. The

poorest 5% of the world's population are on the extreme left of the horizontal axis. Following this is the second-poorest group of people in the world, and so on, until we reach the richest 5% of the planet's population, who are at the far right of the horizontal axis. The vertical axis measures the growth rate in average real income earned by each decile during the two decades between 1988 and 2008. Notice that the resulting curve, the "elephant curve," depicts income growth rates but not income levels. Relative income is shown on the horizontal axis of the graph.

Real income levels for the world's population were obtained through household surveys that statistical institutes conduct periodically every 5 years in various countries. The number of these surveys reached 565. All income was converted from local currencies to an equivalent purchasing value in U.S. dollars.<sup>2</sup>

**Figure 1: Real Income Growth Rates for the World's Population Classified in Deciles from the Poorest to the Richest during 1988-2008 (%)**



Source: Reference 1

### Winners and Losers from Globalization

The study concluded with a number of important results, primarily that inequality in the distribution of global income has not undergone any significant changes during the two decades of globalization, as the value of the "Gini coefficient" remained almost constant, at around 70%.<sup>3</sup> This ratio means that if we divide global income into two equal halves, the richest 8% of the world's population is allocated one of the two halves, and the remaining 92% is allocated the other half (the corresponding ratios are 78% and 22% in USA, and 71% and 29% in Germany). The two decades of globalization were accompanied by a rearrangement and realignment of income distribution between different income groups in the world, as illustrated by the "elephant curve". This realignment can be summarized as follows:

<sup>2</sup> For more information and a definition of dollar-based purchasing power parity (PPP), see quarterly *Economic Monitor*, issue No. 48.

<sup>3</sup> The Gini coefficient is a measure of equality in national income distribution among citizens of a country, or any group of people. Coefficients range between zero and one (100%) where zero indicates complete equality (everyone gets the same income) and one indicates complete inequality (one individual gets all the national income). For more on the uses and interpretations of the Gini coefficient, see quarterly *Economic Monitor*, Issue No. 50.

<sup>1</sup> Branko Milanovic (2012): *Global Income Inequality by the Numbers: in History and Now-An Overview*. Policy Research Working Paper 6259. The World Bank.

- There are two groups that have reaped the most gains during the two decades of globalization. The first is the very rich; that is, the richest 5% of the world's population. Their real income has grown by 60% during the two decades, as shown by the extreme point of the elephant's trunk in the graph. Indeed, gains were concentrated to a greater extent among the richest 1% of the planet's population, who number nearly 60 million people (12% of whom were citizens of the United States). The second group is the middle class with income levels between the fifth and sixth deciles of the distribution. Their average income has grown by more than 70% over the past two decades. This social class includes about 200 million Chinese, 90 million Indians, and 30 million from Indonesia, Brazil, Egypt, and others.
- The primary losers during the two decades of globalization fall into two groups. The first group is the poorest 5% of the world's population (located on the far left on the horizontal axis). Most of them reside in sub-Saharan Africa, some reside in Latin America, and some in former communist countries. While the average income of every sub-Saharan African was equivalent to two-thirds of median global income per capita in 1988, this fell to less than half in 2008. The second group of losers is what Milanovic calls "the upper middle classes", with income levels between the seventh and ninth deciles of the distribution. The incomes of this class did not witness significant growth, but rather, a decline during the two decades. This group includes citizens of former socialist countries, unskilled workers in rich countries, in addition to large numbers of the middle class in Latin America and the Middle East.
- Global income distribution has seen an important realignment during the two decades of globalization. This is mainly due to the growth of the incomes of the poorest third of the world's population (excluding the poorest 5%) at a real rate of 40%-70%. This remarkable achievement is reflected in the decline in the percentage of individuals who suffer from absolute poverty (daily income less than \$1.25 purchasing power equivalent). This percentage fell from 44% in 1988 to 23% of the world's population in 2008. It must be noted that the largest section of those who benefited from this achievement are first, Chinese citizens, and second, Indian citizens.

## Key Economic Developments in Q1 and Q2 2020

This section provides a summary of the key economic developments and events that took place during the period covered in this issue of the Monitor, arranged by topic and in chronological order.

### Political Economy

#### *The American-Israeli Vision for Peace*

On February 26, 2020, MAS held a roundtable session to discuss the economic implications and impacts of implementing President Trump's vision for peace in the Middle East, entitled "Peace to Prosperity," consisting of two frameworks.<sup>1</sup> The political framework of the vision was announced on January 28, 2020, while the economic framework was announced in June 2019.<sup>2</sup> The vision was rejected by all sectors of Palestinian society, whether political, business, or civil society, as it ignores the rights of the Palestinian people, especially their right to an independent, viable, and sovereign Palestinian state.

#### *Israeli Plans to Annex Land from the West Bank*

On April 20, 2020, the Israeli government announced the introduction of a bill allowing the annexation of the Jordan Valley and Israeli settlements in the occupied West Bank as of July 1, 2020.<sup>3</sup> Although the plan was not launched on the specified date, the Israeli government did not officially announce the cancelation of the plan.

In response, on May 19, 2020, Palestinian President Mahmoud Abbas announced on the ceasing of all security coordination with Israel.<sup>4</sup> Following the announcement, Hussein al-Sheikh, head of the Palestinian Civil Affairs Authority, stated that the PNA refused to accept the transfer of clearance revenues for May from Israel and that the PNA considers itself absolved of all agreements and understandings signed with Israel.<sup>5</sup>

#### *Israel Threatens PNA's Stipends Paid to Prisoners*

On May 6, 2020 representative of the Prisoners and ex-Prisoners' Affairs Authority, Hassan Abd Rabo, announced receiving complaints from some families of prisoners and freed prisoners regarding the sudden closure of their bank accounts.<sup>6</sup> The Authority confirmed that two Jordanian banks and one Palestinian bank had to close the accounts of families of prisoners and martyrs, after the banks received warnings from an Israeli lawyer on April 20 about the consequences of continuing to pay the salaries of Palestinian prisoners in Israeli prisons, and threatening the PA to file civil lawsuits against the banks.<sup>7</sup>

On May 9, 2020, Prime Minister Mohammad Shtayyeh announced that an agreement had been reached with banks

1 <http://www.mas.ps/files/server/20200203154439-1.pdf>

2 <https://www.whitehouse.gov/peacetoprosperity/>

3 <https://bit.ly/2U1L3oj>

4 <https://nbcnews.to/2YGbKvQ>

5 <http://english.wafa.ps/page.aspx?id=37R4Uca117299750238a37R4Uc>

6 <https://www.alhadath.ps/article/120052/>

7 <http://www.alquds.com/articles/1586248416063681700/>



to freeze any actions related to the prisoners' accounts following the Israeli threats.<sup>8</sup>

## Public Finance

### *Israel Deducts More Funds from Clearance Revenues*

On December 29, 2019, the Government of Israel (GoI) announced freezing an additional NIS 149 million per year from the clearance revenues it collects on behalf of the PNA. The amount deducted is equivalent to the amount the PNA transfers to Palestinian families of martyrs and those injured.<sup>9</sup> Adding this amount to other deducted funds brings the total of withheld clearance revenues to NIS 650 million annually, following a bill approved by the Knesset to withhold clearing revenues equivalent to the amount transferred to Palestinian prisoners and their families.<sup>10</sup>

### *Emergency Budget*

On June 17, 2020, the PNA approached the Arab League to activate the Arab Safety Net, requesting a monthly loan of USD 100 million, to be repaid after the resolution of the clearance revenues crisis.<sup>11</sup> However, none of the Arab states announced providing any assistance to the PNA.<sup>12</sup> The growing political and regional tension, especially since the announcement of the Israeli-UAE normalization agreement, has further exacerbated the financial challenges facing the PNA.

## International Support

### *Ad Hoc Liaison Committee Meeting*

On June 2, 2020, the Ad Hoc Liaison Committee (AHLC) convened via video conference to discuss the economic and humanitarian situation in Palestine. The AHLC is a 15-member committee of major international donors and Palestinian and Israeli representatives that serves as a policy coordination forum to guide development assistance to the Palestinian people.<sup>13</sup>

### *The World Bank Funds A New IT Program*

On June 12, 2020, the World Bank approved a USD 15 million grant aiming to create sustainable economic opportunities for Palestinian youth through the Information Technology (IT) sector.<sup>14</sup> The Technology for Youth and Jobs (TechStart) Project aims to help the Palestinian IT sector upgrade the capabilities of firms and create more high-quality jobs.

### *Aid to the Agricultural Sector*

On April 14, 2020, Assistant Undersecretary of MoA announced that the European Union (EU) committed to an assistance package of USD 731,300 to support 150 Gazan farmers.<sup>15</sup>

## UNRWA's Financial Crisis

On November 11, 2019, the Acting Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), Christian Saunders, stated that the Agency is facing "the worst cash-flow situation in its 70-year history".<sup>16</sup> Again, on January 31, 2020, Saunders announced that the Agency needs a minimum of USD 1.4 billion to finance its core activities and services in 2020.

## The Business Environment

### *Global Entrepreneurship Week - Palestine*

Palestine celebrated the Global Entrepreneurship Week (GEW) for the seventh year in a row, which took place between November 18-24, 2019, with a special focus on education and the role of skills development in supporting the growth of startups.<sup>17</sup> GEW is an international initiative that aims to introduce the concept of entrepreneurship to young people.<sup>18</sup>

### *Development Impact Bond (DIB) for Job Creation*

On November 5, 2019, the World Bank launched its first DIB in Palestine, with the aim of creating job opportunities under the Finance for Jobs project which focuses on skills development, youth employment, and bridging the gender gap in employment opportunities.<sup>19</sup> The project targets 1500 beneficiaries, particularly youth aged 18–29 years (including at least 30 percent of women). In the event that Palestinian youth finish their training and obtain a job opportunity through DIB, the World Bank will then remunerate investors via the Palestinian Ministry of Finance (MoF).<sup>20</sup> An initial investment commitment of USD 1.8 million in private capital was secured from DIB's four investors: Palestine Investment Fund, European Bank for Reconstruction and Development (EBRD), the Dutch Entrepreneurial Development Bank (FMO), and Invest Palestine. The World Bank's West Bank and Gaza Trust Fund and Nation-building and Peace Fund committed an additional USD 5 million that will be paid through the MoF following the completion of the project outcomes.

DIBs are new results-focused financing instruments, which seek to mobilize private sector capital to invest in development programs. Private investors are repaid by a third sponsor only if agreed-upon outcomes are achieved, and then measured by a third independent party.

### *Gaza Production On the Decline*

On January 10, 2020, the chairman of the Popular Committee for Ending the Gaza Siege stated that the average annual production of Gaza's factories dropped by 20% of the total production capacity under ordinary circumstances. This drop is the result of the Israeli siege and the closure of all of Gaza's crossings.<sup>21</sup>

8 <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/5/9/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%AF>

9 <https://www.jpost.com/Israel-News/Bennett-freezes-NIS-150-million-in-pay-for-slay-funds-612387>

10 <https://www.alhadath.ps/article/112019/>

11 <https://www.aa.com.tr/en/middle-east/palestine-seeks-100m-loan-from-arab-league/1880887>

12 <https://felesteen.ps/post/69122/>

13 <https://bit.ly/32jvwKP>

14 <https://bit.ly/3kSbLHw>

15 [https://www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=13fab743y335198019Y13fab743](https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=13fab743y335198019Y13fab743)

16 <https://bit.ly/2PflJlj>

17 <http://maannews.net/Content.aspx?id=1001866>

18 <http://www.aliqtisadi.ps/article/71927/>

19 <https://www.worldbank.org/en/news/feature/2019/11/11/rethinking-job-creation-for-palestinian-youth>

20 <https://bit.ly/2FaCeMq>

21 <http://www.alquds.com/articles/1578653397789103900/>



### ***“Esnad” Program***

On May 4, 2020, the Palestinian Investment Fund (PIF) announced the launch of the “Esnad” lending program in support of Micro and Small Enterprises (SMEs) “with a total portfolio of USD 25 million”. The program aims to enable SMEs to access the needed liquidity for maintaining their operations.<sup>22</sup>

### ***E-payment Services***

On May 5, 2020, the Palestinian Monetary Authority (PMA) issued instructions on operating and providing electronic payment services, which include both e-wallet and prepaid cards.<sup>23</sup> These instructions aim at regulating the provision of electronic payment services in Palestine. Noting that the first e-payment licensed company started providing its services.<sup>24</sup>

### ***Al Istiqlal Governmental Development and Investment Bank***

On June 1, 2020, the Palestinian Cabinet approved a proposal to establish a government bank to manage public funds and expenses in Palestine, and submitted its recommendation to Palestinian President Mahmoud Abbas.<sup>25</sup> The proposal includes the establishment of a financial institution that provides banking services to the public, as well as small grants and microloans to individuals and companies. On June 20, the Cabinet nominated a General Manager for the bank, which will be established soon.

### ***Initiative for Enhancing Access to Credit by SMEs***

On June 3, 2020, the European Palestinian Credit Guarantee Corporation announced the launching of a new EU-sponsored initiative of NIS 65 million, aimed at enhancing the ability of SMEs to access credit following the economic crisis caused by the coronavirus pandemic.<sup>26</sup>

### ***Flooding the Palestinian Market with Israeli Products***

As of June 4, 2020, the Israeli policy had widely affected Palestinian markets and products. Palestinian markets are flooded with the leftover and second-grade watermelon products of Israeli packing houses and settlements, driving down the price of Palestinian watermelon and inflicting significant material losses on Palestinian farmers.<sup>27</sup>

### ***Aid Packages***

On June 15, 2020, the Palestinian Cabinet approved an aid package to support citizens in the Jordan Valley and area “C.” According to the Palestinian Investment Promotion Agency (PIPA), at least 200 projects will be registered within the coming three years, creating 1,400 direct jobs. The incentives package includes a 66% tax reduction for an additional five years on available or existing tax brackets.<sup>28</sup>

### ***Supporting the Agricultural Sector***

On June 29, 2020, Minister of Agriculture, Mr. Riad Atari, and head of the Water Authority, Eng. Mazen Ghoneim,

announced that mechanisms and plans for supporting the agricultural sector in the Jordan Valley are all in place. This initiative will allow the provision of additional amounts of water to the agricultural sector, and the region’s palm sector in particular.<sup>29</sup>

## **International Trade**

### ***Palestinian-Israeli Trade Disputes***

On February 9, 2020, GoI announced an unprecedented ban on Palestinian agricultural exports (including fruits, vegetables, dates, and olive oil) via Jordan, the West Bank’s only direct export route to the outside world. Preventing Palestinians from exporting agricultural products to the rest of the world is considered a breach of the Paris Protocol as well as World Trade Organization (WTO) agreements and regulations.<sup>30</sup> The Israeli decision came as retaliation for the PNA’s move on 5 February to ban the entry of Israeli products into the Palestinian market, including vegetables, fruits, juices, mineral water, and carbonated drinks.<sup>31</sup>

On February 20, 2020, however, reports indicated that the escalation during the past months, which had been rising throughout Q1 2020, may have been defused.<sup>32</sup> Following the agreement, the ban was lifted by the two sides, allowing Palestinians to directly import cattle from abroad and export eggs to the Israeli market.

### ***Stone Exports Sharply Decline***

On February 12, 2020, the Union of Stone and Marble Industry announced a significant drop of 20% in sales in foreign and local markets during 2019, compared with the previous year. This drop is related to competition from imported marble.<sup>33</sup>

## **The Coronavirus Pandemic**

### ***Waqf Ezz Fund***

In April 2020, the board of Waqfat Ezz fund held its first meeting in Ramallah. The fund began accepting donations to help the government deal with the impacts of COVID-19. The fund was established to solicit funds and donations locally and internationally, from both the private sector and citizens, to support MoSD, MoH, and the health care sector in their efforts.<sup>34</sup> As of May 5, the fund had raised USD 17.7 million out of the targeted USD 30 million.<sup>35</sup>

### ***Ramallah and Al-Bireh Governorate Losses***

On May 5, 2020, a newly-released study estimated the total losses incurred by enterprises in Ramallah and Al-Bireh governorates as a result of the coronavirus pandemic at USD 40 million.<sup>36</sup>

22 [https://www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=13ddb1130y333123888Y13db1130](https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=13ddb1130y333123888Y13db1130)

23 <https://bit.ly/2AGtmPX>

24 <https://www.aliqtisadi.ps/article/75024/>

25 <http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/50376>

26 [https://www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=13ecd428y334287912Y13ecd428](https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=13ecd428y334287912Y13ecd428)

27 [http://www.alhayat-j.com/arch\\_page.php?id=354661](http://www.alhayat-j.com/arch_page.php?id=354661)

28 [http://www.alhayat-j.com/arch\\_page.php?id=355156](http://www.alhayat-j.com/arch_page.php?id=355156)

29 [https://www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=13fddd62y335404386Y13fddd62/](https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=13fddd62y335404386Y13fddd62/)

30 <https://www.timesofisrael.com/israel-blocks-palestinian-agricultural-export-in-escalating-trade-crisis/>

31 <http://english.wafa.ps/page.aspx?id=uCwp0va110502330312auCwp0v>

32 <https://www.timesofisrael.com/israel-palestinian-authority-appear-to-reach-arrangement-to-end-trade-war/>

33 [https://www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=139bf555y328987989Y139bf555](https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=139bf555y328987989Y139bf555)

34 <https://bit.ly/350BJ5I>

35 <https://www.waqfetizz.ps/ar>

36 [http://www.alhayat-j.com/arch\\_page.php?id=353313](http://www.alhayat-j.com/arch_page.php?id=353313)

### **Tourism Sector Losses**

On May 31, 2020, a study indicated that the total losses of the tourism sector during the first three months of the pandemic reached around USD 122 million.<sup>37</sup> On June 22, another study indicated that the Palestinian tourism sector was one of the sectors most affected by the coronavirus, with more than a 40% drop in net revenues.<sup>38</sup>

### **Transport Sector Losses**

As of June 24, 2020, the direct losses of the transport sector in the West Bank were estimated at USD 11 million per week. These losses were the result of mobility restrictions that completely prohibited the movement of public transport vehicles between governorates, city centers, towns, and surrounding villages, as a precautionary measure to curb the spread of the coronavirus.<sup>39</sup>

## **Infrastructure:**

### **JDECO Debt Crisis**

On December 29, 2019, Prime Minister Mohammad Shtayyeh announced the resolution of the Jerusalem District Electricity Company (JDECO) debt crisis. Before the announcement, NIS 670 million syndicate loan was provided to JDECO by banks operating in Palestine. Commenting on these new developments, General Manager of JDECO Hisham al-Omari stated that the new 7-year syndicated loan will be used to pay the IEC's debt, bringing a stop to its measures of cutting electricity to JDECO's concession areas.<sup>40</sup>

### **Energy Imports from Jordan**

On January 15, 2020, the JDECO signed an agreement with the Jordanian National Electric Power Company (NEPCO) to increase electricity supply from Jordan to Palestine from the current level of 26 megawatts (MW) (3.5% of total consumption) to 80 MW (10.7% of total consumption). According to Palestinian sources, the increased supply will be available within 7 months of the completion of the construction of the 33/132 kilovolt Power transmission station in Al Rama, Jordan. JDECO will bear the costs of constructing the transmission station.<sup>41</sup>

### **USD 117 Million Investments in Water Infrastructure in Gaza Strip**

On February 10, the World Bank announced a USD15 million grant for several components associated with the first phase of the Gaza Central Desalination Program (GCDP) and Associated Works Project.<sup>42</sup>

The GCDP is the largest infrastructure project in the Gaza Strip thus far, aiming to address the water crisis in the besieged enclave by generating up to 55MCM/y of desalinated water by 2023 and up to 110MCM/y during the second phase of the project.<sup>43</sup> GCDP was launched in March 2018 through a coordinated international effort and in partnership with the Palestinian Water Authority (PWA).<sup>44</sup> By April 2019, GCDP received total pledges of € 456 million from donors for a total estimated cost of € 562.3 million.<sup>45</sup>

On June 11, 2020, the World Bank announced that it was granting USD 10 million to finance the operation and maintenance of the North Gaza Wastewater Treatment Plant over four years, and to create an environment that enables the provision of sustainable wastewater treatment services.<sup>46</sup>

### **Losses Due to Theft and Infringements**

On May 18, 2020, the Water Authority released a statement condemning water theft and infringements on water networks and pipelines, which are leading to the loss of more than 6 million cubic meters of water and financial losses of NIS 22 million a year.<sup>47</sup>

37 [http://www.alhayat-j.com/arch\\_page.php?nid=354515](http://www.alhayat-j.com/arch_page.php?nid=354515)

38 [http://www.alhayat-j.com/arch\\_page.php?nid=350057](http://www.alhayat-j.com/arch_page.php?nid=350057)

39 [https://www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=13fabafay335198970Y13fabafa](https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=13fabafay335198970Y13fabafa)

40 <https://bit.ly/39YJIT7>

41 <https://bit.ly/2NKxthL> & <https://bit.ly/2NiO2Ro>

42 <https://bit.ly/3aF2nkv>

43 [https://www.eib.org/attachments/country/bringing\\_water\\_to\\_gaza\\_en.pdf](https://www.eib.org/attachments/country/bringing_water_to_gaza_en.pdf)

44 المفوضية الأوروبية والبنك الاستثماري الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط وبنك التنمية الإسلامي والبنك الدولي : <https://bit.ly/2IyaoF3>

45 <https://bit.ly/38A7gKq>

46 [https://www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=13f28460y334660704Y13f28460](https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=13f28460y334660704Y13f28460)

47 [http://www.alhayat-j.com/arch\\_page.php?nid=354138](http://www.alhayat-j.com/arch_page.php?nid=354138)

## Key Economic Indicators in Palestine, 2015-2020

Indicator	2015	2016	2017	2018	2019	2019 <sup>1</sup>			2020 <sup>1</sup>	
						Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Population (One thousand)										
oPt	4,530.4	4,632.0	4,733.4	4,915.3	5,039.0	4,961.3	4,992.2	5,023.3	5,054.5	5,075.2
West Bank	2,750.0	2,803.4	2,856.7	2,953.9	3,020.0	2,978.5	2,995. 0	3,011.6	3,028.3	3,039.3
Gaza Strip	1,780.4	1,828.6	1,876.7	1,961.4	2,019.0	1,982.8	1,997.2	2,011.7	2,026.2	2,035.9
Labor market (based on the new definition adopted by PCBS) <sup>2</sup>										
No. of workers (thousand)	928.9	939.6	948.7	956.3	1,010	998.1	1,025.3	1,044.30	1,009.80	888.7
Participation rate (%)	44	43.8	44	43.5	44.3	44.2	44.2	44.4	43.1	38.5
Unemployment rate (%)	23	23.9	25.7	26.2	25.3	26	24.6	24	25	26.6
- West Bank	16.6	17.5	18.4	17.3	14.6	15	13.3	13.7	14.2	14.8
- Gaza Strip	34.8	35.4	38.3	43.1	45.1	46.7	45.1	42.7	45.5	49.1
National accounts (at constant prices) (base year 2015) (million dollars) <sup>3</sup>										
GDP	13,972.4	15,211.0	15,426.9	15,616.2	15,764.4	3,876.6	3,915.3	4,016.4	3,820.4	-
- Household expenditure	12,348.3	3,342.9	13,420.3	13,570.1	14,135.4	3,503.3	3,528.3	3,546.3	3,456.2	-
- Government expenditure	3,494.5	3,584.7	3,093.6	3,318.9	3,115.3	758.5	789.0	818.7	702.0	-
Gross capital formation	3,505.4	3,873.8	4,166.9	4,260.3	4,198.7	1,052.6	1,054.1	1,056.4	934.2	-
Exports	2,244.3	2,208.3	2,515.6	2,578.7	2,623.8	641.1	635.4	706.2	538.1	-
Imports (-)	7,645.5	7,796.3	7,901.5	8,256.8	8,368.4	2,099.1	2,113.9	2,052.3	1,843.9	-
GDP per capita (USD)										
at Current prices	3277.9	3534.4	3620.5	3562.3	3640.1	894.5	914.8	938.6	887.0	-
at Constant prices (base year 2004)	3277.9	3489.8	3463.1	3417.7	3364.5	830.1	832.9	848.8	802.0	-
Balance of Payment (USD millions)										
Trade Balance	(5,400.9)	(5,664.5)	(5,967.4)	(6,425.7)	(6,500.7)	(1,637.7)	(,696.2)	(1,556.5)	(1,478.9)	
Income Balance	1,712.2	1,896.0	2,129.0	2,786.2	2,658.0	630.8	770.0	685.1	684.6	
Current Transfers Balance	1,749.4	1,626.2	1,708.7	1,499.1	2,009.2	478.4	538.9	458.8	445.6	
Current account Balance	(1,939.1)	(2,142.7)	(2,129.7)	(2,140.4)	(1,833.5)	(528.5)	(387.3)	(412.6)	(348.7)	
Exchange Rates and Inflation										
USD/NIS exchange rate	3.88	3.84	3.6	3.59	3.56	3.592	3.529	3.492	3.496	3.514
JOD/NIS exchange rate	5.48	5.42	5.08	5.07	5.03	5.066	4.977	4.926	4.931	4.943
Inflation rate (%) <sup>4</sup>	1.43	(0.22)	0.21	(0.19)	1.58	1.54	0.33	(0.27)	(0.39)	(1.20)
Public Finance (cash basis USD million)										
Net domestic revenues (including clearance)	2,890.2	3,551.0	3,656.5	3,462.9	4,361.3	332.8	1,070.7	1,099.4	973.5	487.7
Current expenditure	3,424.3	3,659.3	3,791.4	3,660.1	4,518.6	694.0	858.6	1,362.9	830.9	419.1
Developmental expenditure	176.7	216.5	255.3	276.9	246.6	44.0	46.6	67.9	21.4	33.0
current budget deficit\surplus (before grants)	(710.8)	(324.8)	(390.2)	(474.0)	(403.9)	(405.3)	165.5	(331.4)	121.2	35.6
Total grants and aid	796.8	766.3	720.4	664.8	669.2	129.5	177.1	115.8	79.7	196.8
Total budget deficit\surplus (after grants and aid)	88.2	442.1	329.6	190.9	265.3	(275.8)	342.6	(215.6)	200.9	232.4
Public debt	2,537.2	2,483.8	2,543.2	2,369.5	2,795.1	2,637.1	2,914.8	2,795.0	2,886.7	3,080.9
The Banking Sector (USD millions)										
Banks assets/liabilities	12,602.3	14,196.4	15,850.2	16,125.0	17,825.5	16,690.1	17,303.5	17,825.5	17,710.0	18,248.1
Equity	1,461.7	1,682.4	1,892.7	1,912.0	1,985.2	1,956.0	1,942.4	1,985.2	1,996.9	1,994.6
Deposits at banks	9,654.6	10,604.6	11,982.5	12,227.3	13,384.7	12,591.4	13,025.5	13,384.7	13,303.8	13,738.7
Credit facilities	5,824.7	6,871.9	8,026.0	8,432.3	9,039.1	8,941.6	8,947.9	9,039.1	9,249.9	9,652.7

Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (except for data on unemployment and population).

Figures for 2017 are preliminary and subject to further revision.

Figures between brackets indicate negative values. Figures between brackets indicate negative value

PCBS and the ILO adopted a new revised definition of unemployment stating that unemployment includes only those who did not work during the reference period and who actively sought employment or were willing and capable of working. The new standard excluded those who were frustrated and were not looking anymore for jobs (did not seek an employment during the reference period). The table includes calculations of the Palestinian labor market indicators based on the old and the new definitions.

PCBS revised the national accounts figures at current & fixed prices for the years 2004-2018. Therefore, figures differ from previous quarters and years.

The inflation rate estimation is based on year-over-year comparisons of the average CPI in the target year (each quarter) with its average in previous year (quarter).

\* The figures in the table are based on the latest updated data from PCBS, PMA, and PCMA.